الأمم المتحدة

A/78/PV.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **4**

الثلاثاء، 19 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 09/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 9/05.

البند 110 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/78/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في المناقشة العامة، على النحو المعلن في يومية الأمم المتحدة، تستمع الجمعية العامة إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي (A/78/1) عن أعمال المنظمة في إطار البند 110 من جدول الأعمال، وفقا للقرار 241/51.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): قبل تسعة أيام فقط، تكالبت العديد من التحديات التي تواجه العالم في مشهد من جحيم مستعر. وقضى الآلاف في درنة بليبيا نحبهم في فيضانات مهولة غير مسبوقة. لقد سقطوا ضحايا عدة مرات: ضحايا لسنوات من النزاع وضحايا للفوضى المناخية وضحايا للقادة – القاصي منهم والداني – الذين خذلوهم في إيجاد سبيل للسلام.

عاش أهل درنة وماتوا في بؤرة اللامبالاة هذه، فيما هطلت أمطار غزيرة في 24 ساعة بلغت كميتها ما يعادل 100 ضعف المعدل الشهري لسقوط الأمطار وتصدعت السدود بعد سنوات من الحرب والإهمال ومُحي كل ما كانوا يعرفونه من على الخريطة. وبينما نتكلم الآن، تنجرف الجثث إلى الشاطئ من نفس البحر الأبيض المتوسط الذي يستجم تحت شمسه المليارديرات على يخوتهم الفارهة. إن درنة لمحة حزينة لحالة عالمنا: فيضان من انعدام المساواة والظلم وعدم القدرة على مواجهة التحديات بين ظهرانينا.

لقد أصبح عالمنا منفلت العقال. وتتصاعد التوترات الجيوسياسية. وتتزايد التحديات العالمية. ونبدو غير قادرين على التكاتف للاستجابة للتحديات. إننا نواجه طائفة من التهديدات الوجودية – من أزمة المناخ إلى التكنولوجيات الإحلالية – ونفعل ذلك في مرحلة انتقالية فوضوية.

خلال معظم سني الحرب الباردة، كان يُنظر إلى العلاقات الدولية لحد كبير من منظور قوتين عظميين. ثم جاءت فترة قصيرة من النظام الأحادي القطب. ونحن نتجه الآن بشكل سريع نحو عالم متعدد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأقطاب. وهذا، من نواح كثيرة، إيجابي. فهو يجلب فرصا جديدة للعدالة والتوازن في العلاقات الدولية. ولكن تعددية الأقطاب وحدها ليست ضمانا للسلام. فأوروبا، في بداية القرن العشرين، كان بها العديد من القوى. وكانت حقا متعددة الأقطاب، ولكنها افتقرت إلى مؤسسات قوية متعددة الأطراف. وكانت النتيجة اندلاع الحرب العالمية الأولى.

إن عالما متعدد الأقطاب يحتاج إلى مؤسسات متعددة الأطراف قوية وفعالة. غير أن الحوكمة الدولية حبيسة الزمن. ويكفي أن نلقي نظرة على مجلس الأمن ونظام بريتون وودز. فتلك المؤسسات تجسيد للواقع السياسي والاقتصادي لعام 1945، عندما كانت العديد من البلدان الحاضرة في قاعة الجمعية العامة خاضعة للسيطرة الاستعمارية. وقد تغير العالم. ولكن مؤسساتنا لم تتغير. ولن نستطيع التصدي بشكل فعال للمشاكل، إذا لم تجسد المؤسسات العالم كما هو عليه. وبدلا من حل المشاكل، فإن تلك المؤسسات قد تصبح جزءا من المشكلة.

والواقع أن شروخ الانقسام تزداد عمقا – الانقسامات بين القوى الاقتصادية والعسكرية والانقسامات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب.

إننا نقترب أكثر فأكثر من حدوث صدع كبير في النظم الاقتصادية والمالية والعلاقات التجارية – الأمر الذي ينطوي على تهديد لوجود شبكة إنترنت واحدة مفتوحة ويترافق مع استراتيجيات متباينة بشأن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وخطر تعارض الأطر الأمنية.

لقد حان الوقت لتجديد المؤسسات المتعددة الأطراف، استنادا إلى الواقع الاقتصادي والسياسي للقرن الحادي والعشرين، مؤسسات تتجذر في الإنصاف والتضامن والعالمية وترتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذا يعني إصلاح مجلس الأمن تمشيا مع عالم اليوم. ويعني إعادة تصميم الهيكل المالي الدولي بحيث يصبح عالميا حقا ويعمل كشبكة أمان عالمية للبلدان النامية التي تمر بضوائق.

ليس لدي أوهام. إن الإصلاحات مسألة موازين قوى، وأعلم أن هناك العديد من المصالح وجداول الأعمال المتضاربة. ولكن بديل الإصلاح ليس بقاء الحال كما هو عليه، بل المزيد من التشرذم. إما الإصلاح أو التمزق.

وفي الوقت نفسه، تزداد الانقسامات داخل البلدان. والديمقراطية في خطر؛ والاستبداد يتنامى؛ وأوجه عدم المساواة تتفاقم؛ وخطاب الكراهية يتصاعد. وفي مواجهة كل تلك التحديات وغيرها، يبدو أن كلمة حل توفيقي قد أصبحت من المحرمات. إن ما يحتاجه عالمنا هو الحنكة السياسية، وليس الألاعيب والجمود.

وكما قلت أمام مجموعة العشرين، فقد حان الوقت للتوصل إلى حل توفيقي عالمي. إن السياسة هي الحل التوفيقي؛ والدبلوماسية هي الحل التوفيقي؛ والقيادة الفعالة هي الحل التوفيقي. وتقع على عاتق القادة مسؤولية اجتماعية للتوصل إلى حل توفيقي لبناء مستقبل مشترك من السلام والازدهار من أجل مصلحتنا المشتركة.

خلال العام المنقضي، أثبتنا أن العمل المتعدد الأطراف يحمل في طياته وعدا كبيرا، وذلك بإبرام اتفاقات عالمية جديدة هامة بشأن حماية التنوع البيولوجي وحماية أعالي البحار ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وبشأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

إن لدينا جميع الأدوات والموارد لتذليل تحدياتنا المشتركة. وما نحتاجه هو العزم. والعزم يجري في دماء أممنا المتحدة، وهو يستنهضنا بالكلمات الأولى في ميثاقنا: ”نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا“ – آلينا على أنفسنا إنهاء ويلات الحرب وآلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بحقوق الإنسان وآلينا على أنفسنا إقامة العدل واحترام القانون الدولي وآلينا على أنفسنا أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة لجميع الناس. ويقع على عاتقنا – من خلال أعمالنا – أن نطبق ذلك العزم على التحديات الراهنة، كوننا مخلصين لميثاق الأمم المتحدة.

ويبدأ ذلك بالعزم على الوفاء بتعهد الميثاق بتحقيق السلام. ولكن بدلا من إنهاء ويلات الحرب، نشهد احتداما للنزاعات والانقلابات والفوضى. وإذا أوفى كل بلد بالتزاماته بموجب الميثاق، فإن الحق في

السلام سيكون مكفولا. وعندما تنقض البلدان تلك التعهدات، فإنها تخلق عالما ينعدم فيه الأمن للجميع.

ولننظر إلى المظهر رقم 1 – غزو روسيا لأوكرانيا. لقد أطلقت الحرب، التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، العنان لسلسلة متشابكة من الأهوال: إزهاق الأرواح وانتهاك حقوق الإنسان وتمزيق شمل الأسر وإصابة الأطفال بصدمات نفسية وتحطيم الآمال والأحلام.

ولكن خارج أوكرانيا، فإن للحرب آثارا خطيرة علينا جميعا. فالتهديدات النووية تعرضنا جميعا للخطر. وتجاهل المعاهدات والاتفاقيات العالمية يجعلنا جميعا أقل أمانا. وتسميم أجواء العمل الدبلوماسي العالمي يعيق التقدم في جميع المجالات. ويجب ألا نتوانى في العمل من أجل السلام – سلام عادل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وحتى في الوقت الذي يحتدم فيه القتال، يجب أن نسلك كل السبل لتخفيف معاناة المدنيين في أوكرانيا وخارجها. وكانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أحد هذه السبل. إن العالم في حاجة ماسة إلى الغذاء الأوكراني والأغذية والأسمدة الروسية لتحقيق الاستقرار في الأسواق وكفالة الأمن الغذائي. ولن أتوقف عن بذل جهودي لتحقيق ذلك.

وفي أنحاء العالم، تتفاقم التوترات القديمة فيما تظهر مخاطر جديدة. إن نزع السلاح النووي متوقف فيما تطور البلدان أسلحة جديدة وتطلق تهديدات جديدة.

وفي أنحاء منطقة الساحل، تزيد سلسلة الانقلابات من زعزعة استقرار المنطقة فيما يحقق الإرهاب مكاسب. وينزلق السودان نحو حرب أهلية شاملة. وقد فر الملايين ويواجه البلد خطر الانقسام. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نزح الملايين وأصبح العنف الجنساني واقعا يوميا مروعا.

وفي هايتي، ذلك البلد الذي عانى قرونا من الاستغلال الاستعماري، يسود عنف العصابات ولا يزال البلد ينتظر الدعم الدولي. وفي أفغانستان، يحتاج 70 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، فيما تُحرم النساء والفتيات من حقوقهن بصورة منهجية. وفي ميانمار، يحطم العنف الوحشي والفقر المتفاقم والقمع الآمال في العودة إلى الديمقراطية.

وفي الشرق الأوسط، يتسبب تصاعد العنف وسفك الدماء في الأرض الفلسطينية المحتلة في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. والإجراءات الانفرادية تزداد وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين – السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين للفلسطينيين والإسرائيليين. ولا تزال سورية في حالة خراب فيما لا يزال السلام بعيدا.

وفي الوقت نفسه، تفاقم الكوارث الطبيعية كارثة النزاع التي هي من صنع الإنسان. وفي مواجهة تلك الأزمات المتصاعدة، فإن المنظومة الإنسانية العالمية على وشك الانهيار. فالاحتياجات تزداد والتمويل ينضب. وتضطر عملياتنا الإنسانية لإجراء تخفيضات هائلة. لكننا إن لم نطعم الجياع، فإننا نغذي النزاع. وأحض جميع البلدان على تلبية ندائنا الإنساني العالمي وتمويله بالكامل.

إن هيكل السلام والأمن يتعرض لضغوط غير مسبوقة. ولهذا السبب، وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، طرحنا أفكارا على الدول الأعضاء للنظر فيها من أجل وضع خطة جديدة للسلام، خطة تستند إلى الميثاق والقانون الدولي. وهي توفر رؤية موحدة للتصدي للتهديدات القائمة والجديدة التي تواجه عالما يمر بمرحلة انتقالية. وتدعو الدول إلى إعادة الالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإنهاء تآكل نظام نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وتعزز الوقاية على الصعيد العالمي بتعظيم قدرات الأمم المتحدة وصلاحيتها في الدعوة إلى عقد اجتماعات ومساعينا الحميدة لسد الفجوات الجيوسياسية. وتعزز الوقاية على المستوى الوطني من خلال ربط العمل من أجل السلام بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجعل تولي المرأة للقيادة ومشاركتها في صميم صنع القرار وتلزمنا بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وتدعو إلى التدبر بشكل موسع في حفظ السلام لجعله أكثر مرونة وأقدر على

التكيف، مع وضع استراتيجيات تطلعية لانتقال وخروج عمليات حفظ السلام منذ البداية. وتدعم إجراءات إنفاذ السلام التي تتخذها المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بولايات واضحة من مجلس الأمن وتمويل يمكن التنبؤ به.

ويتطلب العزم على تحقيق السلام أيضا أطر حوكمة جديدة لمعالجة التهديدات الناشئة – من الذكاء الاصطناعي إلى منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون سيطرة بشرية.

إن السلام يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتنمية المستدامة. ونرى نمطا مألوفا في جميع أنحاء العالم – كلما اقترب بلد ما من حافة النزاع، زاد بعده عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعونا الميثاق إلى أن نكون عازمين في الدفع بالرقي الاجتماعي قدماً. وهذا يعني في القرن الحادي والعشرين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

غير أن عدم المساواة بات سمة لعصرنا – فلنفكر في المدن التي تعلو فيها ناطحات السحاب فوق الأحياء الفقيرة وفي البلدان التي تضطر للاختيار بين خدمة شعوبها أو خدمة ديونها. واليوم، تنفق أفريقيا على فوائد الديون أكثر مما تنفقه على الرعاية الصحية. وكان مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة أمس مكرسا لوضع خطة إنقاذ عالمية لزيادة الدعم من البلايين إلى التريليونات.

لا يزال الهيكل المالي الدولي يعاني من الخلل الوظيفي، وهو غير عادل وقد عفا عليه الزمن. ولن تحدث الإصلاحات العميقة المطلوبة بين عشية وضحاها، ولكن يمكننا اتخاذ خطوات حازمة الآن لمساعدة البلدان على تجاوز الأزمات التي أثرت عليها بشكل كبير، مثل جائحة مرض فيروس كورونا. وبوسعنا أن نفعل ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة بتكلفة قدرها 500 بليون دولار سنويا وتخفيف العبء المالي على الاقتصادات النامية والناشئة؛ وتوسيع نطاق تمويل التنمية والمناخ وزيادة القاعدة الرأسمالية وتغيير نموذج عمل المصارف الإنمائية متعددة الأطراف؛ وكفالة آليات فعالة لتخفيف عبء الديون وتوجيه الدعم المالي المخصص لحالات الطوارئ إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

ويجب أن نعقد العزم على معالجة التهديد الأكثر إلحاحا لمستقبلنا: احترار كوكبنا بدرجة مفرطة. إن تغير المناخ ليس مجرد تغير في الطقس. إن تغير المناخ يغير الحياة على كوكبنا. إنه يؤثر على كل جانب من جوانب عملنا. إنه يقتل الناس ويدمر المجتمعات. وفي جميع أنحاء العالم، لا نرى تسارعا في درجات الحرارة فحسب، بل نرى أيضا تسارعا في ارتفاع مستوى سطح البحر وانحسار الأنهار الجليدية وانتشار الأمراض الفتاكة وانقراض الأنواع وتعرض المدن للخطر. وهذا ليس سوى البداية.

لقد شهدنا للتو أشد الأيام والشهور سخونة وأحر فصل صيف على الإطلاق. وكل رقم قياسي يُحطم، تُحطم معه اقتصادات وأرواح وتصل دول بأسرها إلى حافة الانهيار وتواجه كل قارة ومنطقة وبلد ضغوطا شديدة. ولكنني لست متأكدا من أن جميع القادة يشعرون بهذه الضغوط. إن الإجراءات قاصرة للغاية. ولا يزال هناك متسع من الوقت لإبقاء الارتفاع في درجات الحرارة ضمن حدود 1,5 درجة مئوية، حسبما ينص اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. لكن ذلك يتطلب اتخاذ خطوات جذرية الآن – لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وكفالة العدل المناخي لأولئك الذين تسببوا بأقل قدر في الأزمة ولكنهم يدفعون الثمن الأفدح.

ولدينا الإثباتات. إن بلدان مجموعة العشرين مسؤولة عن 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. وعليها أن تكون في المقدمة. وعليها التخلص من إدمان الوقود الأحفوري وعدم إنشاء محطات فحم جديدة والنظر باهتمام في النتائج التي توصلت إليها وكالة الطاقة الدولية بأن إصدارها لتراخيص جديدة للتنقيب عن النفط والغاز لا يتوافق مع الحفاظ على حد 1,5 درجة مئوية. ولكي تكون لدينا فرصة للمقاومة للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، يجب علينا التخلص بشكل تدريجي من الفحم والنفط والغاز بطريقة عادلة ومنصفة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة بشكل كبير. وهذا هو السبيل الوحيد للحصول على طاقة متجددة ميسورة التكلفة للجميع – وللأسف، لا تزال الكهرباء غير متوفرة للكثيرين في أفريقيا.

لقد فشل عصر الوقود الأحفوري. وإذا أرادت شركات الوقود الأحفوري أن تكون جزءا من الحل، فيجب عليها قيادة الانتقال إلى الطاقة المتجددة. لا للمزيد من الإنتاج المُلَوّث. ولا للمزيد من الحلول الزائفة. ولا للاستمرار في تمويل إنكار تغير المناخ. لقد وضعتُ ميثاقا للتضامن من أجل المناخ، يُطلب بموجبه من كل الدول المسؤولة عن أكبر قدر من الانبعاثات بذل جهود إضافية لخفض الانبعاثات ومن البلدان الأغنى دعم الاقتصادات الناشئة بالتمويل والتكنولوجيا للقيام بذلك. وعلى سبيل المثال، تمتلك أفريقيا 60 في المائة من الطاقة الشمسية في العالم، ولكن نصيبها من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لا يتجاوز 2 في المائة.

وقد طرحتُ أيضا خطة تعجيلية لإعطاء دفعة قوية لتلك الجهود. يجب أن تحقق البلدان المتقدمة النمو صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2040، ويجب أن تحقق الاقتصادات الناشئة ذلك بحلول عام 2050، بما يتماشى مع مبدأ مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتشمل الخطوات الفورية إنهاء استهلاك الفحم بحلول عام 2030 بالنسبة لبدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبحلول عام 2040 بالنسبة لبقية العالم. ووضع حد لدعم الوقود الأحفوري وتسعير انبعاثات الكربون.

كما يجب على البلدان المتقدمة النمو الالتزام بتقديم 100 بليون دولار للعمل المناخي في البلدان النامية، كما وعدت، ومضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025، كما وعدت، وتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ، كما وعدت. ويجب على جميع البلدان أن تعمل على تفعيل صندوق الخسائر والأضرار هذا العام وضمان التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027.

غدا، سأرحب بأولئك الجديرين بالثقة الذين سيكونون أول من يتحرك ويقوم بعمل فعلي في مؤتمر قمة الطموح المناخي الذي نعقده. وتقترب بسرعة الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وتحطم الفوضى الناجمة عن تغير المناخ أرقاما قياسية جديدة، ولكن لا يسعنا أن نفعل ما فعلناه مرارا وتكرارا من قبل بالبحث عن كبش فداء وانتظار أن يتحرك الآخرون أولا. وإلى جميع أولئك الذين يعملون بلا كلال والذين يتظاهرون في الشوارع والذين يدافعون عن العمل المناخي الحقيقي، أريدهم أن يدركوا أنهم يقفون على الجانب الصحيح من التاريخ وأنني أقف معهم. ولن أتخلى عن هذا النضال، وهو نضال من أجل حياتنا.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب علينا أيضا أن نعقد العزم على الوفاء بالتزام ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان الأساسية. لقد وقعت أربع نساء فقط على وثيقتنا التأسيسية. وتبرهن نظرة فاحصة للقاعة على أنه لم يحدث تغيير كاف. "نحن الشعوب" لا تعني "نحن، الرجال". ولا تزال النساء ينشدن تكافؤ الفرص والمساواة في الأجر والمساواة أمام القانون وتقدير عملهن وأخذ آرائهن في الاعتبار. وفي جميع أنحاء العالم، تتعرض حقوق المرأة – بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية – للقمع بل ويتم التراجع عنها ويجري تقليص حرياتها. وفي بعض البلدان، تُعاقب النساء والفتيات لارتدائهن الكثير جدا من الملابس، فيما يُعاقبن في بلدان أخرى لارتدائهن القليل جدا.

وبفضل أجيال من النشطاء في مجال حقوق المرأة، فإن الزمن يتغير. ففي الملاعب الرياضية والمدارس والساحات العامة، تتحدى الفتيات والنساء السيطرة الذكورية ويحققن انتصارات. وأنا أقف معهن. لقد توليت منصبي متعهدا بضمان التكافؤ الكامل بين الجنسين في الأمم المتحدة. وحققنا ذلك في الوظائف العليا ونحن في طريقنا لتحقيق ذلك على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبما أن المساواة بين الجنسين ليست هي المشكلة – فإنها الحل. وهذا ليس معروفا نسديه للنساء؛ بل هو أمر أساسي لضمان مستقبل أفضل للجميع.

ويجب أن نعقد العزم على الاستجابة للنداء إلى العمل من أجل جعل حقوق الإنسان في صميم عملنا. وبعد 75 عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أُحرز تقدم هائل في بعض المجالات، بدءا من إنهاء الاستعمار والفصل العنصري إلى ضمان حقوق المرأة في التصويت. ولكننا لم نكفل الحقوق الأساسية للجميع، في حين لا يزال 1.2 بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ويبلغ الجوع

مستويات لم نشهدها منذ عام 2005؛ وفي حين يكون التمييز على أساس لون البشرة والعرق أمرا قانونيا تماما في العديد من البلدان؛ وفي حين يتعين على الناس تعريض أنفسهم للموت بحثا عن حياة أفضل؛ وفي حين تجري شيطنة ومطاردة اللاجئين والمهاجرين والأقليات بشكل روتيني؛ وفي حين يمكن أن ينتهي إعلان المرء عن هويته الجنسانية أو إفصاحه ببساطة عمن يحب به في السجن أو يؤدي حتى إلى إعدامه؛ وفي حين قد يؤدي مجرد التحدث علنا إلى عواقب وخيمة.

إن حقوق الإنسان – إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – هي مفتاح حل العديد من مشاكل العالم المتشابكة. ويجب سن وإنفاذ قوانين لحماية الضعفاء ويجب وقف استهداف الأقليات ويجب أن تكون حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في صميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الهجرة. ويجب على جميع الحكومات أن تفي بالالتزام الذي قطعته على نفسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(تكلم بالإسبانية)

ويجب علينا أيضا أن نواجه التهديدات التي تلوح في الأفق لحقوق الإنسان بسبب التكنولوجيات الجديدة. إن الذكاء الاصطناعي التوليدي يبشر بالكثير، ولكنه قد يقودنا أيضا إلى نقطة اللاعودة وإلى مخاطر لا يمكننا السيطرة عليها. عندما ذكرت الذكاء الاصطناعي في خطابي أمام الجمعية العامة في عام 2017 (انظر A/72/PV.3)، لم ينطق بهذا المصطلح سوى زعيمين آخرين. والآن، الذكاء الاصطناعي كلمة تتردد على كل لسان – إنه موضوع يثير مشاعر الإجلال والخوف على حد سواء. حتى بعض أولئك الذين طوروا الذكاء الاصطناعي التوليدي يدعون إلى مزيد من التنظيم.

ولكن العديد من مخاطر التكنولوجيا الرقمية ليست وشيكة – إنها موجودة بالفعل. فالفجوة الرقمية تؤجج أوجه عدم المساواة. ويؤدي الذكاء الاصطناعي إلى انتشار وتضخيم خطاب الكراهية والمعلومات المضللة ونظريات المؤامرة على منصات التواصل الاجتماعي، مما يقوض الديمقراطية ويؤجج العنف والنزاع في العالم الحقيقي. وتُمكن المراقبة على الإنترنت وجمع البيانات من ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، كما أن شركات التكنولوجيا والحكومات بعيدة كل البعد عن إيجاد حلول.

(تكلم بالإنكليزية)

يجب أن نتحرك بسرعة ونصلح الأمور. إن التكنولوجيات الجديدة تتطلب أشكالا جديدة ومبتكرة من الحوكمة، تدعمها إسهامات من الخبراء الذين يبنون هذه التكنولوجيات ومن أولئك الذين يرصدون انتهاكاتها. كما أننا بحاجة ماسة إلى اتفاق رقمي عالمي بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التخفيف من مخاطر التكنولوجيات الرقمية وتحديد سبل تسخير فوائدها لصالح البشرية. ودعا البعض إلى النظر في إنشاء كيان عالمي جديد معني بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يوفر مصدرا للمعلومات والخبرات للدول الأعضاء. وهناك العديد من النماذج المختلفة المستوحاة من أمثلة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطيران المدني الدولي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لاستضافة المناقشات العالمية والشاملة للجميع المطلوبة، رهنا بقرارات الدول الأعضاء. وللمساعدة في تعزيز البحث عن حلول عملية للحوكمة، سأعين هذا الشهر هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي، والتي ستقدم توصيات بحلول نهاية هذا العام. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في العام القادم فرصة لا تسنح إلا مرة واحدة في كل جيل لإحراز تقدم في التصدي لتلك التهديدات الجديدة، تماشيا مع رؤية ميثاق الأمم المتحدة. وستقرر الدول الأعضاء كيفية المضي قدما في الخطة الجديدة للسلام والاتفاق الرقمي العالمي وإصلاح الهيكل المالي الدولي والعديد من المقترحات الأخرى لمواجهة التحديات وتحقيق قدر أكبر من العدالة والإنصاف في الحوكمة العالمية.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على وجه التحديد من أجل لحظات كهذه – لحظات نشهد فيها أقصى قدر من الخطر وأدنى حد من الاتفاق. ويمكننا ويجب علينا استخدام أدواتنا بطرق مرنة وخلاقة.

ففي الشهر الماضي، شهدنا ثمار العزيمة قبالة سواحل اليمن. لقد كانت الناقلة العملاقة صافر، التي تحمل مليون برميل من النفط، قنبلة موقوتة – كارثة بيئية وشيكة في البحر الأحمر. ولم يعرض أحد حل المشكلة، وبالتالي تدخلت الأمم المتحدة وجمعت العالم معا. وحشدنا الموارد وجمعنا الخبراء وأجرينا مفاوضات صعبة وبنينا الثقة. وأمامنا المزيد من العمل وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد. ومع ذلك، في الشهر الماضي، نُقل النفط بنجاح من الناقلة صافر. وأنقذ هذا العمل الذي قادته الأمم المتحدة البحر الأحمر. فعندما لا توجد أي جهة يمكنها أن تنجز المهمة أو تجرؤ على ذلك، تتكفل عزيمة الأمم المتحدة بذلك. وعلى الرغم من القائمة الطويلة من التحديات العالمية التي نواجهها، فإن روح العزيمة نفسها يمكن أن توجه مسيرة تقدمنا. فلنعقد العزم على إنهاء الانقسامات وإحلال السلام ولنعقد العزم على صون كرامة كل فرد وإعلاء قيمته ولنعقد العزم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان ألا يُترك أحدٌ خلف الركب ولنعقد العزم على إصلاح نَهْج تعدّدية الأطراف كي يلائم متطلبات القرن الحادي والعشرين، وعلى التكاتف من أجل الصالح العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند 8 من جدول الأعمال

مناقشة عامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني، بصفتي رئيس الجمعية العامة، أن أرحب بالأعضاء في هذه القاعة لافتتاح المناقشة العامة للدورة الثامنة والسبعين. وأود أن أنوه بحضور العديد من الرؤساء السابقين للجمعية العامة بيننا اليوم، بمن فيهم دولة السيد هان سونغ – سو، رئيس الوزراء السابق لجمهورية كوريا، الذي شغل منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين والذي يشغل الآن منصب رئيس مجلس رؤساء الجمعية العامة. إن قاعة الجمعية هذه وهذه المنصة تقفان معا كشهادة حية على تعددية الأطراف والدور الاستثنائي والتأثير الدامغ للأمم المتحدة على مدى 75 عاما من وجودها. إنها منبر فريد وعالمي حقا للنقاش والحوار وحل المشاكل من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إن واجبنا هذا العام واضح: أن نوحد الأمم وأن نتحد في الإيمان بالهدف المشترك والتضامن في العمل المشترك. وهذا النهج المشترك والمنسق مطلوب الآن بقدر ما كان مطلوبا في أي وقت مضى من تاريخنا. فالحروب وتغير المناخ والديون وأزمات الطاقة والغذاء والفقر والمجاعة أزمات تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة بلايين البشر ورفاههم في جميع أنحاء العالم. إننا نعكس مسار عقود من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وبالتالي نحكم على الملايين بالمشقة والفقر المتوارث عبر الأجيال مدى الحياة. وفي مثل هذه الأوقات، يجب أن نفتش في أعماقنا لاستخراج أفضل ما لدينا والعثور على إنسانيتنا المشتركة التي تدفعنا لنكون في مستوى متطلبات اللحظة. ولذلك، أناشد الأعضاء أن يستخدموا هذا المحفل لما كان مقصودا منه. فلنستمع ونتعلم. علينا إعادة بناء الثقة وإحياء التضامن العالمي. فلنجد أرضية مشتركة للتصدي للتحديات التي نواجهها. وعلى حد تعبير الراحلة العظيمة مادلين أولبرايت، لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة، لكان علينا أن نخترعها. ولذلك، نحن محظوظون لأنها موجودة بالفعل. فلنحقق إذا الاستفادة الكاملة وبصورة فعالة من هذا المورد الذي لا مثيل له.

وتزداد أهمية هذه الرسالة في ضوء الانتهاك المستمر لسيادة دولة عضو زميلة في الأمم المتحدة، وهي أوكرانيا، وسلامتها الإقليمية. لقد سببت هذه الحرب المروعة معاناة لا توصف ودمرت عددا لا يحصى من الأسر والمجتمعات المحلية والأرواح. كما أن آثارها المتعاقبة روعت العديد من البلدان النامية في البقاع النائية من العالم، وأدت إلى نقص حاد في السلع الأساسية وتسببت في انعدام الأمن الغذائي وتقلب أسعار الطاقة. بل إنها أحيت التهديد غير المعقول بالحرب النووية. إننا جميعا نريد لتلك الحرب أن تنتهي. إنها إهانة لكل ما تمثله هذه المنظمة وميثاق الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى سلام عادل ومستدام في أوكرانيا وأماكن أخرى في العالم، بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أيضا إعطاء فرصة لتحقيق السلام في أجزاء أخرى من العالم، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط. وباعتماد خطة عام 2063،

رسمت أفريقيا طريقا واضحا لأفريقيا التي نصبو إليها، ولا تزال أمام القارة فرصة كبيرة لقطع خطوة إلى الأمام نحو توطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، فإن تجدد الانقلابات في أفريقيا خطوة إلى الوراء ويجب تحليل الأسباب الجذرية لهذه الاتجاهات المثيرة للجزع ومعالجتها بعناية.

وأحث الدول الأعضاء على اغتنام هذا الأسبوع الرفيع المستوى لا لتأجيج نيران النزاع والعداء، بل لاختيار الحوار والدبلوماسية.

ويجب أن نتذكر أن السلام استثمار في ازدهارنا الجماعي. وأدعو القادة إلى التكاتف والتقيد بالميثاق ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية للحروب.

لقد بدأنا أمس أسبوعنا الرفيع المستوى بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وقد أتاح فرصة عظيمة لتقييم ما حققناه من أوجه نجاح وإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الصدارة كانت حقيقة أن 1.2 بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد منذ عام 2022. وبينما أحرز بعض التقدم بشأن الأهداف، ينعقد مؤتمر القمة في سياق حدثت فيه حالات تأخير وتراجع غير مقبولة. وأود أن أقول بوضوح – إننا لا نملك رفاهية الأعذار، أو التنصل من مسؤولياتنا. وتقع على عاتقنا، بشكل جماعي، مسؤولية تعويض الزخم المفقود والعمل بجهد أكبر في السنوات السبع المتبقية للتعجيل بإحراز تقدم بشأن ما وعدنا بتحقيقه. ولذلك، ينبغي أن يكون الالتزام بالعمل الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة هو الدافع الذي يمكننا من استعادة ما خسرناه والمضي قدما في التنفيذ.

لقد كان مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة مجرد بداية لجدول أعمال كامل خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وهو يرتبط بطبيعة الحال بالحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية – وهو أمر أساسي لتسريع زخم تمويل أهداف التنمية المستدامة. وسيساعد الاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل على بدء المفاوضات بشأن وضع ميثاق من أجل المستقبل، مع توفير التوجيه بشأن كيفية ضمان أن تكون الأمم المتحدة ملائمة للغرض في القرن الحادي والعشرين. وسيتيح للدول الأعضاء الفرصة للتكاتف وتغيير مستقبلنا المشترك.

وسنعقد أيضا ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى ذات صلة بالصحة – بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها؛ وبشأن التغطية الصحية الشاملة؛ وبشأن السل – وكلها تتيح لنا فرصا لتحسين حياة مواطنينا العالميين. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح مؤتمر قمة الأمين العام المعني بالطموح المناخي فرصة لبناء طموح سياسي قبل المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. وغدا سأشارك أيضا في الجهود التي يبذلها العديد من رؤساء الدول والحكومات لإقامة مأدبة إفطار لتناول التهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر – وهي مسألة تثير قلقا بالغا لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما دول منطقة المحيط الهادئ.

وأود أن أتوقف هنا وأكرر خالص تعازي للمغرب وليبيا حكومة وشعبا. لقد خلفت الكارثتان المتمثلتان في الزلازل والفيضانات آلاف القتلى والمزيد من المعاناة الهائلة. ويحدوني أمل صادق في أن يتسنى التعجيل بتوفير الموارد والإغاثة لدعم جميع من يجدون أنفسهم الآن في حاجة ماسة. وبصفتي مواطنا في منطقة معرضة للتأثر بتغير المناخ، أحث الدول الأعضاء على الاعتراف بالآثار المستمرة والمتصاعدة لتغير المناخ – وتحقيق نتائج حقيقية وتحويلية. فلنعمل معا لتحرير التمويل والموارد اللازمة لدعم الفئات الأضعف من خلال التخفيف والتكيف وبناء القدرة على الصمود، ولنواصل العمل على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بهدف تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي إلى التعامل بمقياس للتنمية الاقتصادية يجسد بشكل فعال لأوجه الضعف الحقيقية لبلد ما أمام الصدمات الخارجية.

وبعد الأسبوع الرفيع المستوى، سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتلك فرصة لتجديد التزامنا بالمبادئ المكرسة في الإعلان وتذكير أنفسنا بأننا جميعا ولدنا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وبصفتي رئيسا للدورة

الثامنة والسبعين، فإنني ملتزم بمناصرة الفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وقد التزمت بضمان ألا نواصل إهمال البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وأعتزم أن أنشئ قريبا فريقا استشاريا رفيع المستوى معنيا بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

بيد أننا بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى العمل من أجل جميع النساء والفتيات، اللواتي لا يزلن يكافحن بشكل مروع من أجل المساواة والاحترام. يجب أن نترجم كلامنا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى أفعال. وهذا يعني منح المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع المستويات. وبصفتي مناصرا للمساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي، فإنني ملتزم التزاما قويا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد عينت مبعوثا خاصا ومستشارا خاصا معنيا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمساعدتي في ذلك المسعى.

وقبل أن أختتم بياني، أود التشديد على أنه على الرغم من التحديات العديدة والمعقدة التي نواجهها، لدينا القدرة على إحداث التغيير – التغيير التبعي. يمكننا أن نحدث فرقا مجديا في حياة بلايين الناس إن اخترنا ذلك. نحن لا نفتقر إلى القدرة. فما نفتقر إليه هو الإرادة للعمل. وبتنحية خلافاتنا جانبا وتضييق هوة الانقسامات، يمكننا أن نحقق – ويجب أن نحقق – السلام والتقدم والازدهار والاستدامة للجميع في كل مكان. لذلك، دعونا نأخذ زمام الأمور ونتخذ إجراء الآن. فلنعيد تنشيط الجمعية العامة ونظهر قدرتنا وإرادتنا على الإنجاز من أجل الجميع.

وعلى حد تعبير ستيفن بريسفيلد، وهو كاتب ولد في ترينيداد وتوباغو:

”إن الجانب الأكثر ضررا من التسويف هو أنه يمكن أن يصبح عادة. إننا لا نؤجل حياتنا اليوم فحسب؛ بل نؤجلها حتى الموت. فلا تنس أبدا: في هذه اللحظة تحديدا، يمكننا تغيير حياتنا. فلم تسنح الفرصة، ولن تسنح أبدا، طالما أنه ليس لدينا القدرة على تغيير مصيرنا. في هذه اللحظة، يمكننا أن ننتصر للعزيمة. في هذه اللحظة، يمكننا أن نجلس ونقوم بعملنا“.

وأشكر الأعضاء مرة أخرى على دعمهم لي ولرئاستي، وأتمنى لجميع المشاركين مناقشة مثمرة ومفيدة وسليمة في الأيام المقبلة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة لهذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين قد وضعت على الأساس المتفق عليه، وهو ألا تزيد مدة البيانات عن 15 دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في الجلسة الواحدة.

وضمن ذلك الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى على النحو السليم. وأود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورات سابقة، وهو أن ممارسة تبادل التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة تماما.

ويرجى من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم من المنصة، التفضل بالخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما على هذا النحو؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أخيرا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن إدارة التواصل العالمي ستلتقط خلال المناقشة العامة صورا رسمية لجميع المتكلمين. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور الاتصال بالمكتبة الفوتوغرافية للأمم المتحدة.

خطاب السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لولا دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أحيي رئيس الجمعية العامة، السفير دنيس فرانسيس، ممثل ترينيداد وتوباغو. ومن دواعي سروري البالغ أيضا أن يسبقني في إلقاء الكلمة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وأعرب عن تقديري لجميع رؤساء الدول والحكومات والممثلين الحاضرين. وأشيد بمواطننا سيرجيو فييرا دي ميلو و 21 موظفا آخر من موظفي المنظمة الذين سقطوا ضحايا للهجوم الوحشي في بغداد قبل 20 عاما. كما أود أن أعرب عن تعازي لضحايا الزلزال الذي ضرب المغرب والعواصف التي ضربت ليبيا. فعلى غرار الأحداث الأخيرة في ولاية ريو غراندي دو سول في بلدي، أودت تلك المآسي بالأرواح وتسببت في خسائر لا يمكن تعويضها. وقلوبنا مع جميع الضحايا وعائلاتهم.

قبل 20 عاما بالضبط، وقفت على هذا المنبر لأول مرة وقلت في 23 أيلول/سبتمبر 2003،

> "لتكن كلماتي الأولى أمام هذا البرلمان العالمي تعبيرا عن الثقة في قدرة الإنسان على التغلب على التحديات والارتقاء نحو أشكال أسمى من الشراكة داخل الأمم وفيما بينها". (A/58/PV.7، الصفحة 5).

وأعود اليوم لأقول إنني لا أزال عند ثقتي التي لا تتزعزع في البشرية. في ذلك الوقت، لم يكن العالم قد أدرك بعد خطورة أزمة المناخ. واليوم، هي على أبوابنا، تدمر بيوتنا ومدننا وبلداننا، وتقتل الناس، وتسبب الخسائر والمعاناة لإخواننا، وخاصة الأكثر فقرا.

إن الجوع – الموضوع الرئيسي لبياني في هذا البرلمان العالمي قبل 20 عاما – يؤثر اليوم على 735 مليون إنسان، سيذهبون إلى النوم الليلة بدون أن يعرفوا ما إذا كان سيكون لديهم ما يأكلونه غدا. إن عدم المساواة في العالم تزداد بشكل مطرد. فثروة أغنى 10 ملياردیرات تفوق ما يمتلكه 40 في المائة من أفقر البشر. ويبدو أن مصير كل طفل يولد على هذا الكوكب يتقرر بينما لا يزال في رحم أمه. فسيحدد الجزء من العالم الذي يعيش فيه آباؤهم والطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها أسرهم ما إذا كانت ستتاح لهم الفرص طوال حياتهم أم لا؛ وما إذا كانوا سيأكلون كل وجباتهم أم سيحرمون من الحق في تناول إفطار وغداء وعشاء كل يوم؛ وما إذا كانوا سيتمكنون من الحصول على الرعاية الصحية أم سيعانون من الأمراض التي كان من الممكن بالفعل القضاء عليها؛ وما إذا كانوا سيكملون دراستهم ويحصلون على وظيفة لائقة أم أنهم سيصبحون ضمن العدد الذي لا يحصى من العاطلين عن العمل ومن يعانون العمالة الناقصة والمحبطين. بادئ ذي بدء، يجب أن نتغلب على استسلامنا، الذي يجعلنا نقبل هذا الإجحاف كظاهرة طبيعية. وأولئك الذين يحكمون العالم يفتقرون إلى السياسة للتغلب على عدم المساواة.

وإذا كنت قد عدت اليوم بصفتي التي أتشرف بها كرئيس للبرازيل، فذلك بفضل النصر الذي تحقق من خلال الديمقراطية في بلدي. لقد كفلت الديمقراطية التغلب على الكراهية والمعلومات المغلوطة والقمع. ومرة أخرى، تغلب الأمل على الخوف. إن مهمتنا هي إشعال حماس البرازيل وإعادة بناء بلد ذي سيادة يسوده العدل وقادر على الاستدامة وداعم وكريم ومبهج بروح من التضامن. لقد وجدت البرازيل مرة أخرى مكانها في منطقتنا والعالم وتعددية الأطراف. وبما أنني لا أتعب من التكرار، فقد عادت البرازيل. لقد عاد بلدنا لتقديم مساهماته المستحقة في مواجهة التحديات العالمية الكبرى. لقد استعدنا الطابع الشمولي لسياستنا الخارجية، التي تميزت بالحوار القائم على الاحترام مع الجميع. لقد غرق المجتمع الدولي في طوفان من الأزمات المتعددة والمتزامنة. فتفاقمت جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ وانعدام الأمن الغذائي والطاقة بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة. وانتشرت العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب، بمساعدة التكنولوجيات الجديدة التي يفترض أنها تقربنا من بعضنا البعض. وإذا تعين علينا أن نلخص تلك التحديات في كلمة واحدة، فستكون "عدم المساواة". إن عدم المساواة هو السبب الجذري لتلك الظواهر وتعمل على تفاقمها.

إن العمل الجماعي الأوسع نطاقا والأكثر طموحا للأمم المتحدة والذي يهدف إلى تحقيق التنمية، وهو خطة التنمية المستدامة لعام

2030، يمكن أن يتحول إلى أكبر إخفاقاتها. لقد وصلنا إلى منتصف فترة التنفيذ ولا نزال بعيدين عن تحقيق أهدافها المحددة. فتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة يسير ببطء. ويبدو أن الواجب الأخلاقي والسياسي المتمثل في القضاء على الفقر وإنهاء الجوع قد خدر. وفي السنوات السبع المتبقية لنا، ينبغي أن يصبح الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها هو الهدف الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتطلب الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان توفير الرعاية للفقراء في الميزانيات الحكومية وجعل الأغنياء يدفعون ضرائب تتناسب مع ثرواتهم. وفي البرازيل، نحن ملتزمون بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بطريقة متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ونريد تحقيق المساواة العرقية في المجتمع البرازيلي من خلال الهدف الثامن عشر، الذي سنعتمده طواعية.

لقد أطلقنا برنامج القضاء على الجوع في البرازيل، الذي سيجمع سلسلة من المبادرات للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك برنامج بولسا فاميليا، الذي أصبح مرجعا عالميا لبرامج تحويل الدخل للأسر التي تحصن أطفالها وتبقيهم ملتحقين بالتعليم. وبإلهام من البرازيلية بيرثا لوتز، الرائدة في مجال المساواة بين الجنسين وميثاق الأمم المتحدة والمدافعة عنهما، اعتمدنا مشروع قانون يجعل المساواة في الأجر بين المرأة والرجل إلزاميا عندما يؤديان نفس الأدوار. وسنكافح قتل الإناث وجميع أشكال العنف ضد المرأة. وسندافع بقوة عن حقوق مجتمع الميم الموسّع والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أحيينا الممارسات الاجتماعية القائمة على المشاركة باعتبارها أداة استراتيجية لتنفيذ السياسات العامة.

ينطوي اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ على التفكير في الغد ومواجهة أوجه عدم المساواة التاريخية. فقد نمت البلدان الغنية استنادا إلى نموذج ارتبط بارتفاع معدلات الانبعاثات الضارة بالمناخ. وتجعل حالة الطوارئ المناخية تصحيح ذلك المسار وتنفيذ ما اتُفق عليه بالفعل أمرا ملحا. وليس هناك من سبب آخر يجعلنا نتكلم عن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. فالفئات السكانية الضعيفة في بلدان الجنوب هم الأكثر تضررا من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

ويتحمل أغنى 10 في المائة من سكان العالم المسؤولية عما يقرب من نصف انبعاثات الكربون في الغلاف الجوي. ولا نريد نحن، البلدان النامية، أن نكرر ذلك النموذج. وقد أثبتنا في البرازيل بالفعل، وسنواصل إثبات ذلك، إمكانية وجود نموذج عادل من الناحية الاجتماعية ومستدام من الناحية البيئية. ونحن في طليعة الجهود الرامية إلى إحداث تحول في مجال الطاقة، ومصفوفتنا واحدة من أنظف المصفوفات في العالم بالفعل. وتساهم مصادر نظيفة ومتجددة بنحو 87 في المائة من إنتاجنا من الطاقة الكهربائية. ويتزايد توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة من الكتلة الأحيائية والإيثانول والديزل الحيوي كل عام. هذا علاوة على أن إمكانية توليد الهيدروجين الأخضر هائلة. وسنستثمر، من خلال خطة التحول الإيكولوجي، في التصنيع المستدام والهياكل الأساسية المستدامة. وقد جددنا الخطة الصائبة لإنقاذ الأمازون وأدرجنا فيها إجراءات رقابية تهدف إلى مكافحة الجرائم البيئية.

وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، انخفضت معدلات إزالة الغابات بالفعل في منطقة الأمازون البرازيلية بنسبة 48 في المائة. لطالما تحدث العالم بأسره عن غابات الأمازون، والآن تتحدث غابات الأمازون عن نفسها. وقبل شهر، استضفنا مؤتمر قمة بيليم في قلب غابات الأمازون وأطلقنا خطة تعاون جديدة بين البلدان التي تشكّل جزءا من ذلك المجتمع الأحيائي. فهناك 50 مليون أمريكي جنوبي يعيشون في منطقة الأمازون ويتوقف مستقبلهم على ما تتخذه الدول التي تمتلك السيادة على أراضي المنطقة من إجراءات حاسمة ومنسقة.

ونواصل حوارنا أيضا مع غيرنا من البلدان التي لديها غابات استوائية في أفريقيا وآسيا. ونود أن نصل إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستنعقد في دبي، برؤية مشتركة تجسد، دونما أي توجيه، أولويات الحفاظ على أحواض الأمازون والكونغو وبورنيو – ميكونغ، استنادا إلى احتياجاتنا.

وما لم نحشد الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة، لا توجد طريقة لتنفيذ ما قررناه في اتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

ولا يزال الوعد بتخصيص 100 بليون دولار سنويا للبلدان النامية كذلك – مجرد وعد. واليوم، لن يكفي ذلك المبلغ لتغطية الاحتياجات التي تصل بالفعل إلى تريليونات الدولارات.

إن المبدأ الذي تقوم عليه تعددية الأطراف – مبدأ المساواة في السيادة بين الدول – يتآكل. وعلى مستويات الحوكمة العالمية الرئيسية، فقدت المفاوضات التي يُتاح فيها لجميع البلدان إسماع أصواتها ويحق لها التصويت فيها زخمها. فعندما تستنسخ المؤسسات أوجه عدم المساواة، فإنها تتكون جزءا من المشكلة وليس الحل.

ففي العام الماضي، خصص صندوق النقد الدولي 160 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة للبلدان الأوروبية في حين ذهبت 34 بليون دولار فقط إلى البلدان الأفريقية. إن التمثيل المشوه وغير المتكافئ في إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير مقبول. هذا بالإضافة إلى أننا لم نصحح التجاوزات المتصلة بتحرير السوق ودعم أيديولوجية الدولة التي لا تتدخل إلا بالحد الأدنى. ولم تُرس بعد الأسس لحوكمة اقتصادية جديدة. ونشأت مجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) نتيجة لذلك الشلل، وهي تشكّل منبرا استراتيجيا لتعزيز التعاون بين البلدان الصاعدة.

ويعزز توسيع نطاق المجموعة خلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ مؤخرا الكفاح من أجل بناء نظام يستوعب التعددية الاقتصادية والجغرافية والسياسية في القرن الحادي والعشرين. فنحن قوة تعمل من أجل جعل التجارة العالمية أكثر إنصافا في سياق الأزمة الخطيرة التي تشهدها تعددية الأطراف. فقد اكتسبت النزعة الحمائية لدى البلدان الغنية قوة ولا تزال منظمة التجارة العالمية مصابة بالشلل، لا سيما نظامها لتسوية المنازعات. ولم يعد أحد يتذكر جولة الدوحة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، تقوض البطالة وظروف العمل غير المستقر ثقة الناس، لا سيما الشباب، في إمكانية تحسن الأحوال.

ويتعين على الحكومات أن تعمل لوضع حد لزيادة التنافر بين صوت السوق وصوت الشارع. فقد فاقمت الليبرالية الجديدة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والسياسية التي ابتليت بها الديمقراطيات اليوم. وما إرثها سوى كثرة من المحرومين والمستبعدين. ووسط الحطام، يظهر مغامرون من صفوف اليمين المتطرف ينفون دور العمل السياسي ويروجون لحلول خاطئة بقدر ما تبدو سهلة. وقد سقط الكثيرون ضحية لإغراء الاستعاضة عن الليبرالية الجديدة الفاشلة بالنزعة القومية البدائية والمحافظة التي تتسم بالاستبداد.

إننا نرفض أي خطة تحول المهاجرين إلى كبش فداء وتقوض دولة الرفاه وتعتدي على حقوق العمال. ونحن بحاجة إلى إحياء التقاليد الإنسانية المثلى التي شكّلت مصدر الإلهام لإنشاء الأمم المتحدة. وتكتسي سياسات الإدماج الفعلي على المستويات الثقافية والتعليمية والرقمية أهمية أساسية لتعزيز القيم الديمقراطية والدفاع عن سيادة القانون.

ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على حرية الصحافة. فلا يمكن معاقبة صحفي، مثل جوليان أسانج، لإخباره المجتمع بالمعلومات بطريقة شفافة ومشروعة. فمعركتنا ضد المعلومات المغلوطة والجرائم السيبرانية. وينبغي ألا تلغي التطبيقات والمنصات قوانين العمل التي سعينا جاهدين لوضعها. وعندما نتولى رئاسة مجموعة العشرين في كانون الأول/ديسمبر المقبل، لن ندخر جهدا لنضع مكافحة أوجه عدم المساواة بجميع أبعادها في صميم جدول الأعمال الدولي. وتحت شعار "بناء عالم عادل وكوكب مستدام"، ستنسق الرئاسة البرازيلية الإدماج الاجتماعي ومكافحة الجوع وتعزيز التنمية المستدامة وإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية.

ولن تتوافر مقومات الاستدامة أو الازدهار ما لم يكن هناك سلام. والنزاعات المسلحة جريمة بحق العقل البشري. فنحن نعي الأهوال والمعاناة التي تسببها كافة الحروب. وعليه، فإن إشاعة ثقافة السلام واجب علينا جميعا. ويتطلب بناؤها مثابرة ويقظة. ومن المثير للقلق أن نشهد استمرار النزاعات القديمة غير المحسومة، فضلا عن نشوء تهديدات جديدة أو اكتسابها قوة. ويتضح ذلك جليا في صعوبة كفالة إقامة دولة للشعب الفلسطيني، فضلا عن الأزمة الإنسانية المستمرة

في هايتي والنزاع في اليمن والتهديدات التي تتعرض لها الوحدة الوطنية الليبية والتفكك المؤسسي في بوركينا فاسو والسودان وغابون وغينيا – كوناكري ومالي والنيجر. وفي غواتيمالا، هناك خطر حدوث انقلاب، وهو ما من شأنه أن يمنع الفائز في الانتخابات الديمقراطية من تولي السلطة.

وتكشف الحرب في أوكرانيا عجزنا الجماعي عن إنفاذ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونحن لا نستخف بصعوبات تحقيق السلام، ولكن لن تكون هناك استمرارية لأي حل ما لم يكن قائما على الحوار. وأكدت مرة أخرى أنه يلزم العمل سعيا لإفساح المجال للمفاوضات.

لقد استُثمر الكثير في الأسلحة والقليل جدا في التنمية. ففي العام الماضي، تجاوز إجمالي الإنفاق العسكري تريليوني دولار. وبلغ الإنفاق على الأسلحة النووية 83 بليون دولار، وهو رقم يفوق الميزانية العادية للأمم المتحدة 20 مرة. ولن يتحقق الاستقرار والأمن حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وعدم مساواة. لقد نشأت الأمم المتحدة لتكون موطن التفاهم والحوار. ويجب على المجتمع الدولي أن يختار ما بين: التوسع في النزاعات وزيادة أوجه عدم المساواة وتآكل سيادة القانون، من ناحية؛ وتجديد المؤسسات المتعددة الأطراف المكرسة لتعزيز السلام، من ناحية أخرى.

تُلحق الجزاءات الانفرادية ضررا كبيرا بسكان البلدان التي تُفرض عليها. وبالإضافة إلى أن الجزاءات الانفرادية لا تحقق أهدافها المزعومة، فإنها تعوق عمليات الوساطة والوقاية والتسوية السلمية للنزاعات. ولن تتوقف البرازيل عن رفض اتخاذ التدابير التي لا يدعمها ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا ومحاولة تصنيفها كدولة راعية للإرهاب. وسنواصل انتقاد كل المحاولات التي تهدف إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وإحياء الحرب الباردة.

وما فتئ مجلس الأمن يفقد مصداقيته تدريجيا. وضعفه هو نتاج تصرفات أعضائه الدائمين الذين يشنون حروبا غير مأذون بها تهدف إلى التوسع الإقليمي أو تغيير النظام. ويشكّل الشلل الذي أصاب المجلس أبلغ دليل على الحاجة الملحة إلى إصلاحه، وهو ما سيجعله أكثر تمثيلا وفعالية.

لا بد أن نشعر بالغضب إزاء أوجه عدم المساواة – الغضب إزاء الجوع والفقر والحرب وعدم احترام البشر. وقد تدفعنا قوة الغضب نحو السعي بمحض إرادتنا وبلا تردد إلى مكافحة عدم المساواة وإحداث تحول في العالم من حولنا بشكل فعال. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في بناء عالم يتسم بقدر أكبر من التضامن والأخوة والإنصاف، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا تحلى أعضاؤها بالشجاعة اللازمة للتعبير عن استيائهم من عدم المساواة وعملوا بلا كلل للتغلب عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بايدن (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوع تقريبا، وقفت في الجانب الآخر من العالم في فييت نام، على أرض كانت مسرحا لحرب دامية ذات يوم. والتقيت بمجموعة صغيرة من قدمى المحاربين – من الأمريكيين والفيتناميين – وشاهدتهم يتبادلون تذكارات شخصية تعود

إلى زمن تلك الحرب: بطاقات هوية ودفتر مذكرات. وتأثرت للغاية برؤية رد فعل الجنود الفيتناميين والأمريكيين. فقد كان ذلك تتويجا لخمسين عاما من العمل الشاق على الجانبين لمعالجة التركات المؤلمة للحرب واختيار العمل معا من أجل السلام ومستقبل أفضل.

ولم يكن هناك شيء في تلك الرحلة حتميا. فعلى مدى عقود من الزمان، ما كان من الممكن تصور أن يقف رئيس أمريكي في هانوي إلى جانب زعيم فيتنامي وأن يعلن عن التزام متبادل بأعلى مستوى من الشراكة بين البلدان. ومع ذلك، فإنه تذكير قوي بأنه ينبغي ألا يملي تاريخنا علينا مستقبلنا. وأنه بوسع الخصوم أن يصبحوا شركاء من خلال القيادة المتضافرة والجهود المتأنية. وأنه يمكن حل التحديات الهائلة. وأنه يمكن للجروح العميقة أن تلتئم. ودعونا لا ننسى ذلك أبدا. إن بوسعنا، عندما نختار أن نقف معا وندرك الآمال المشتركة التي تربط البشرية جمعاء، أن نملك القدرة على أن نحول مسار التاريخ ذاك.

مرة أخرى، نجتمع اليوم عند منعطف في تاريخ العالم. بيد أن أنظار العالم تتجه إلينا جميعا. وأدرك، بصفتي رئيسا للولايات المتحدة، الواجب الذي يقع على عاتق بلدي بأن يتولى زمام القيادة في هذه اللحظة الحرجة وأن يعمل مع غيره من البلدان في جميع المناطق ليوحد صفها في سبيل قضية مشتركة وأن ينضم إلى الشركاء الذين يتشاطرون رؤية مشتركة لمستقبل العالم – عالم لا يعاني فيه أطفالنا من الجوع ويحصل فيه الجميع على خدمات رعاية صحية جيدة ويُمكن فيه العمال وتتوفر فيه الحماية لبيئتنا وتتاح الفرص لرواد الأعمال والمبتكرين في كل مكان وتُحل النزاعات سلميا ويمكن فيه للبلدان أن ترسم مسارها الخاص. وتسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا وإنصافا لجميع الشعوب لأننا نعلم أن مستقبلنا مترابط. واسمحوا لي أن أكرر أننا نعلم أن مستقبلنا جميعا مترابط وأنه ليس باستطاعة أي دولة أن تتصدى لتحديات اليوم بمفردها.

لقد نظمت الأجيال التي سبقتنا هذه الهيئة، الأمم المتحدة، وأنشئت مؤسسات مالية دولية وهيئات متعددة الأطراف وأخرى إقليمية لتساعد في مواجهة تحديات عصرها. ولم تجر الأمور على نحو مثالي دائما، ولكن بالعمل معا أحرز العالم بعض التقدم الملحوظ الذي لا يمكن إنكاره وحسّن حياة جميع الناس. وقد تجنبنا تجدد اندلاع النزاع العالمي، وانتشلنا في الوقت نفسه أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع. ومعا وسعنا نطاق إمكانية الحصول على التعليم لملايين الأطفال. وأنقذنا عشرات الملايين من الأرواح التي كانت ستُفقد لولا ذلك جراء الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها مثل الحصبة والملاريا والسل. وانخفضت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوفيات الناجمة عنه إلى حد كبير بسبب العمل الذي اضطلع به في إطار مبادرة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز في أكثر من 55 بلدا، مما أنقذ حياة أكثر من 25 مليون شخص. وتلك أدلة بليغة على ما يمكننا تحقيقه من خلال العمل معا حين نواجه تحديات صعبة، وتحذير لنا جميعا بشأن مدى إلحاح تسريع وتيرة إحرازنا للتقدم حتى لا يتخلف أحد عن الركب لأن الكثير من الناس يُتركون خلف الركب.

وتشكّل المؤسسات التي بنيناها معا في نهاية الحرب العالمية الثانية حجر الأساس المتين الذي يستند إليه تقدمنا، والولايات المتحدة ملتزمة بالحفاظ عليها. ونحن فخورون بالانضمام مجددا إلى اليونسكو هذا العام. وندرك أيضا بأن مواجهة التحديات الجديدة تستلزم منا أن نحدث مؤسساتنا ونهجنا القائمة منذ عقود للحفاظ على السلام في العالم. وعلينا أن نجلب المزيد من القيادات والقدرات، الموجودة في كل مكان، لا سيما من المناطق التي لم تحظى دائما بإمكانية المشاركة الكاملة. ويتعين علينا أن نتصدى للتحديات الأكثر ترابطا وتعقيدا. ويجب أيضا أن نتأكد من أننا نلبي احتياجات الناس في كل مكان، وليس أناس في مكان ما فحسب.

ويمكن القول ببساطة أن ثمة حاجة ماسة إلى أن يحقق القرن الحادي والعشرون نتائجه لتدفعنا إلى الأمام. ويبدأ ذلك هنا في الأمم المتحدة؛ يبدأ هنا في هذه القاعة. وفي خطابي أمام هذه الهيئة في العام الماضي (انظر A/77/PV.6)، أعلنت أن الولايات المتحدة ستؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين. وقد أجرت الولايات

المتحدة مشاورات جادة مع العديد من الدول الأعضاء وستواصل القيام بدورها لدفع المزيد من جهود الإصلاح قدما والبحث عن قواسم مشتركة وإحراز تقدم في العام المقبل. فنحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على كسر الجمود الذي كثيرا ما يعوق إحراز التقدم في المجلس ويعرقل التوصل إلى توافق في الآراء. إننا بحاجة إلى المزيد من الأصوات والمزيد من الآراء على الطاولة.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من المعاناة الإنسانية. ونؤيد الدول التي تتقدم لتتولي زمام القيادة بأساليب جديدة وتسعى إلى تحقيق إنجازات جديدة فيما يتعلق بمسائل صعبة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بهايتي، يسرت الجماعة الكاريبية إجراء الحوار بين قطاعات المجتمع الهايتي. وأشكر هنا الرئيس روتو، رئيس كينيا، على استعداده لأن تكون كينيا دولة القيادة لبعثة دعم أمني مدعومة من الأمم المتحدة. وأدعو مجلس الأمن إلى أن يأذن بتلك البعثة الآن. فلا يمكن لشعب هايتي أن ينتظر أكثر من ذلك.

وتعمل الولايات المتحدة على جميع الجبهات لجعل المؤسسات العالمية أكثر استجابة وفعالية وشمولا للجميع. فعلى سبيل المثال، اتخذنا خطوات مهمة لإصلاح البنك الدولي وتوسيع نطاقه ليتوسع في توفير التمويل للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حتى يتسنى له أن يساعد في تعزيز إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي على نحو أفضل للتحديات المترابطة من قبيل تغير المناخ والهشاشة.

لقد بدأ التغيير يتعزز بالفعل في عهد الرئيس الجديد للبنك الدولي. وفي الشهر الماضي، طلبت إلى كونغرس الولايات المتحدة توفير أموال إضافية لتوسيع الأنشطة التمويلية التي يضطلع بها البنك الدولي بمقدار 25 بليون دولار. وفي مجموعة العشرين، حشدنا دعم الاقتصادات الكبرى في العالم لتعبئة المزيد من التمويل. وبوسعنا، بشكل جماعي، أن نعطي دفعة تحويلية لقروض البنك الدولي. وبالنظر إلى أن مصارف التنمية المتعددة الأطراف هي من بين أفضل الأدوات المتاحة لدينا لتعبئة استثمارات تتسم بالشفافية والجودة العالية في البلدان النامية، فإن إصلاح تلك المؤسسات يمكن أن يُحدث تغييرا جذريا.

وبالمثل، اقترحنا كفالة تمتع البلدان النامية بصوت وتمثيل قويين في صندوق النقد الدولي. وسنواصل جهودنا لإصلاح منظمة التجارة العالمية والحفاظ على المنافسة والانفتاح والشفافية وسيادة القانون، فضلا عن تهيئتها في الوقت نفسه للتعامل بشكل أفضل مع ضرورات العصر الحديث من قبيل دفع التحول إلى الطاقة النظيفة وحماية العمال وتعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام. وفي هذا الشهر، أضفينا مزيدا من القوة على محفل مجموعة العشرين الحيوي من خلال الترحيب بالعضوية الدائمة للاتحاد الأفريقي.

لكن الارتقاء بمستوى مؤسساتنا وتعزيزها ليس سوى نصف المشهد. فعلينا أيضا أن نقيم شراكات جديدة ونواجه تحديات جديدة. وتنطوي التكنولوجيات الناشئة، من قبيل الذكاء الاصطناعي، على إمكانات هائلة ومخاطر جمة على حد سواء. وعليه، من الضروري أن نتأكد من توظيفها كأدوات لتوليد الفرص، وليس كأسلحة للقمع. وتعمل الولايات المتحدة، بالاشتراك مع القادة في جميع أنحاء العالم، على تعزيز القواعد والسياسات لتكون تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي آمنة قبل طرحها للجمهور للتأكد من أننا من يحكم التكنولوجيا وليس العكس – ألا نجعلها هي تحكمنا. وأنا ملتزم بالعمل من خلال هذه المؤسسة وغيرها من الهيئات الدولية وبشكل مباشر مع القادة في مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك مع منافسينا، لكفالة تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لما فيه خير بينما نحمي مواطنينا من أسوأ مخاطره. فالأمر يستلزم مشاركة الجميع. وأنا أعمل عليه منذ فترة من الوقت، كما تفعل العديد من الدول الأعضاء. والنجاح في إنجازه بالشكل الصحيح سيتطلب منا جميعا أن نعمل معا.

وتعمل الولايات المتحدة في جميع مناطق العالم على استنفار تحالفات قوية وشراكات متنوعة وإرساء هدف مشترك واستنهاض العمل الجماعي لتقديم نهج جديدة لمواجهة تحدياتنا المشتركة. وقد وحدنا صفوف 21 دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية حول دعم

إعلان لوس أنجلس المتعلق بالهجرة والحماية، كما أطلقنا نهجا يشمل المنطقة بأكملها لمواجهة تحد على مستوى المنطقة، وهو تحسين التقيد بالقوانين وحماية حقوق المهاجرين.

وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، عززنا شراكتنا الرباعية مع الهند واليابان وأستراليا لإحراز تقدم ملموس لشعوب المنطقة على جميع الأصعدة من اللقاحات إلى الأمن البحري. وبالأمس فقط، وبعد عامين من المشاورات والمساعي الدبلوماسية، جمعت الولايات المتحدة عشرات الدول من أربع قارات لإقامة شراكة جديدة للتعاون الأطلسي، حتى تتمكن البلدان الساحلية الأطلسية من التعاون بشكل أفضل في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة. وقد جمعنا ما يقرب من 100 دولة في تحالف عالمي لمكافحة الفنتانيل والمخدرات الاصطناعية للحد من الخسائر البشرية الناجمة عن هذا البلاء، وهو تحالف عالمي حقيقي.

وفي ظل تغير طابع التهديدات الإرهابية واتساع نطاقها الجغرافي إلى أماكن جديدة، فإننا نعمل مع شركائنا من أجل توظيف القدرات لعرقلة المؤامرات وإضعاف الشبكات ولحماية جميع شعوبنا. وبالإضافة إلى ذلك، عقدنا مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية لتعزيز المؤسسات الديمقراطية واجتثاث الفساد ونبذ العنف السياسي. وفي الوقت الحالي الذي أطيح فيها بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا في تتابع سريع في غرب ووسط أفريقيا، نتذكر أن هذا العمل لا يقل إلحاحا وأهمية عن أي وقت مضى. ونقف مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من الهيئات الإقليمية في دعمها للحكم الدستوري. ولن نتراجع عن تمسكنا بالقيم التي تجعلنا أقوياء. وسندافع عن الديمقراطية – فهي أفضل أداة نمتلكها لمواجهة التحدي الذي نواجهه في جميع أنحاء العالم. هذا علاوة على أننا نعمل على إظهار كيف يمكن للديمقراطية أن تحقق ذلك بطرق تؤثر في حياة الناس.

وتعالج الشراكة من أجل الهياكل الأساسية والاستثمارات العالمية الاحتياجات الهائلة للاستثمار في الهياكل الأساسية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وفرص تيسيره، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. ومن خلال الاستثمارات العامة الاستراتيجية المحددة الأهداف، يمكننا أن نحرر مقادير هائلة من تمويل القطاع الخاص. وقد تعهدت مجموعة السبع بالعمل مع الأطراف بغية تعبئة 600 بليون دولار بشكل جماعي لتمويل الهياكل الأساسية بحلول عام 2027. وقد حشدت الولايات المتحدة بالفعل أكثر من 30 بليون دولار حتى الآن. ونحن في سباق من أجل الريادة، بمشاريع ذات معايير عالية للعمال والبيئة والملكية الفكرية، مع تجنب فخ الديون التي لا يمكن تحملها. ونركز على الممرات الاقتصادية التي ستعزز تأثير استثماراتنا الجماعية وتحقق نتائج كبيرة في بلدان وقطاعات متعددة.

على سبيل المثال، سيمتد ممر لوبيتو عبر أفريقيا – من الميناء الغربي لأنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زامبيا – مما يعزز الترابط الإقليمي ويعزز التجارة والأمن الغذائي في أفريقيا. وبالمثل، فإن الجهود الرائدة التي أعلنا عنها في مجموعة العشرين لربط الهند بأوروبا من خلال الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل ستحفز فرص الاستثمار عبر قارتين.

وهذا جزء من جهودنا لبناء شرق أوسط أكثر استدامة وتكاملا. وهو يبين كيف أن زيادة التطبيع مع إسرائيل وارتباطها الاقتصادي بجيرانها تحدث آثارا إيجابية وعملية، حتى ونحن نواصل العمل بلا كلل لدعم سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع وجود دولتين لشعبين. واسمحوا لي الآن أن أكون واضحا – لا شيء من هذه الشراكات يتعلق بتقييد أي بلد؛ إنها تتعلق برؤية إيجابية لمستقبلنا المشترك.

وعندما يتعلق الأمر بالصين، أريد أن أكون واضحا وثابتا. إننا نسعى إلى إدارة المنافسة بين بلداننا بمسؤولية حتى لا تتحول إلى نزاع. وكما قلت من قبل، نحن مع الحد من المخاطر، وليس فك الارتباط عن الصين. وسنرد على العدوان والتخويف وندافع عن قواعد الطريق – من حرية الملاحة إلى التحليق، إلى تكافؤ الفرص الاقتصادية، التي ساعدت على حماية الأمن والرخاء لعقود – ولكننا أيضا على استعداد للعمل مع الصين بشأن المسائل التي يتوقف فيها التقدم على جهودنا المشتركة.

وما من أزمة أهم من أزمة المناخ المتسارعة. ونرى تلك الأزمة في كل مكان – موجات حر قياسية في الولايات المتحدة والصين، وحرائق غابات تجتاح أمريكا الشمالية وجنوب أوروبا، وسنة خامسة من الجفاف في القرن الأفريقي وفيضانات مأساوية في ليبيا أودت بحياة عدة آلاف من الناس. إن قلبي مع الشعب الليبي. وتحكي هذه اللقطات مجتمعة قصة عاجلة لما ينتظرنا إذا فشلنا في تقليل اعتمادنا على الوقود الأحفوري ولم نبدأ في حماية العالم من تغير المناخ. ومنذ اليوم الأول، تعاملت حكومة الولايات المتحدة مع هذه الأزمة بوصفها تهديدا وجوديا، منذ اللحظة التي تولينا فيها منصبنا – ليس بالنسبة لنا فحسب، بل للبشرية جمعاء.

وفي العام الماضي وقعت على قانون في الولايات المتحدة وهو أكبر استثمار على الإطلاق في أي مكان في تاريخ العالم – لمكافحة أزمة المناخ والمساعدة في تحريك الاقتصاد العالمي نحو مستقبل الطاقة النظيفة. كما نعمل مع الكونغرس لزيادة تمويلنا للعمل المناخي بمقدار أربع مرات من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها المناخية والتكيف مع تأثيرات المناخ. وهذا العام، يسير العالم على الطريق الصحيح للوفاء بالتعهد المتعلق بالتمويل المناخي، الذي تم التعهد به بشكل جماعي، بموجب اتفاقية باريس – لجمع 100 بليون دولار.

ولكننا نحتاج إلى المزيد من الاستثمار من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وخاصة في الأماكن التي ساهمت بأقل قدر يذكر في الانبعاثات العالمية، ولكنها تواجه بعضا من أسوأ آثار تغير المناخ، مثل جزر المحيط الهادئ. وتعمل الولايات المتحدة مباشرة مع منتدى جزر المحيط الهادئ لمساعدة تلك الدول على التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تأثير المناخ، حتى ونحن نقود الجهود الرامية إلى بناء شراكات جديدة مبتكرة تتصدى للتحديات العالمية من جميع الجهات. وتتراوح تلك الشراكات بين تحالف المحركين الأوائل، الذي يحشد بلايين الدولارات من التزامات القطاع الخاص لخلق طلب في السوق على المنتجات الصديقة للبيئة في القطاعات المكثفة للكربون مثل الخرسانة والشحن والطيران والنقل بالشاحنات؛ إلى بعثة الابتكار الزراعي من أجل المناخ، التي تشرك المزارعين في الحل المناخي وتجعل إمداداتنا الغذائية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية؛ إلى التعهد العالمي بشأن الميثان، الذي أيّدته الآن أكثر من 150 دولة، والذي يوسع نطاق تركيزنا إلى ما هو أبعد من أهدافنا المتعلقة بانبعاثات الكربون لتقليل غازات الدفيئة المحتملة في غلافنا الجوي بنسبة 30 في المائة في هذا العقد. وكل ذلك في حدود قدرتنا.

وينبغي أن نتحلى بنفس الالتزام والإلحاح والطموح بينما نعمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد اعتمدت هذه الأهداف في الأمم المتحدة في عام 2015 (القرار 70/1 كخريطة طريق لتحسين الحياة في جميع أنحاء العالم. لكن الحقيقة المرة هي أنه على مدى عقود من التقدم، فقد العالم الكثير في السنوات الماضية، في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات والأزمات الأخرى.

والولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بدورها لإعادتنا إلى المسار الصحيح. وإجمالا، استثمرت الولايات المتحدة في العامين الأولين من إدارتي أكثر من 100 بليون دولار لدفع عجلة التقدم الإنمائي وتعزيز الأمن الغذائي، وتوسيع فرص الحصول على التعليم في جميع أنحاء العالم، وتعزيز أنظمة الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض، وساعدنا في تعبئة بلايين أخرى من استثمارات القطاع الخاص.

ولكن لتسريع تقدمنا إلى الأمام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين علينا جميعا بذل المزيد من الجهد. ونحن بحاجة إلى بناء شراكات جديدة تغير الطريقة التي نتصدى بها لهذا التحدي من أجل إطلاق تريليونات من التمويل الإضافي للتنمية، بالاعتماد على جميع المصادر. ونحن بحاجة إلى سد الثغرات ومعالجة إخفاقات نظامنا الحالي، التي كشفتها الجائحة. ونحن بحاجة إلى ضمان استفادة النساء والفتيات استفادة كاملة من التقدم الذي أحرزناه. ويتعين علينا أيضا أن نبذل المزيد من الجهد للتصدي للديون التي تعوق العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعندما تضطر الدول إلى سداد مدفوعات الديون التي لا يمكن تحملها على حساب احتياجات شعوبها،

فإن ذلك يجعل من الصعب عليها الاستثمار في مستقبلها. وبينما نعمل معا للتعافي من الصدمات العالمية، ستظل الولايات المتحدة أيضا أكبر بلد مانح منفرد للمساعدات الإنسانية في المجتمع في هذه اللحظة من الحاجة التي لا مثيل لها في العالم.

إن التعاون والشراكة مفتاح التقدم في مواجهة التحديات التي تؤثر علينا جميعا والأساس للقيادة العالمية المسؤولة. ولسنا بحاجة إلى الاتفاق على كل شيء لمواصلة المضي قدما في مسائل مثل تحديد الأسلحة، وهو حجر الزاوية للأمن الدولي. وبعد أكثر من 50 عاما من التقدم المحرز بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تمزق روسيا اتفاقات تحديد الأسلحة الطويلة الأمد، بما في ذلك الإعلان عن تعليق معاهدة ستارت الجديدة والانسحاب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وأنا أعتبره تصرفا غير مسؤول، يجعل العالم بأسره أقل أمانا. وستواصل الولايات المتحدة بذل جهود بحسن نية للحد من تهديد أسلحة الدمار الشامل وأن تكون قدوة يحتذى بها، بغض النظر عما يحدث في العالم.

وفي هذا العام، دمرنا بأمان آخر مخزون من الذخائر الكيميائية في الولايات المتحدة، وفاء بالتزامنا بعالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وندين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك قرارات مجلس الأمن، ولكننا ملتزمون بالدبلوماسية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

و نعمل مع شركائنا للتصدي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، ونظل ثابتين في التزامنا بأن إيران يجب ألا تحصل أبدا على سلاح نووي.

وحتى ونحن نطور مؤسساتنا ونقود شراكات جديدة خلاقة، اسمحوا لي أن أكون واضحا. فبعض مبادئ نظامنا الدولي مقدسة – السيادة والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان. وتلك هي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وركائز العلاقات السلمية بين الأمم، التي بدونها لا يمكننا تحقيق أي من أهدافنا. ولم يتغير ذلك، ويجب ألا يتغير.

ومع ذلك، وللسنة الثانية على التوالي، يخيم على هذا التجمع، المكرس للحل السلمي للنزاعات، شبح الحرب – حرب غزو غير مشروعة تشنها، دون سابق استفزاز، روسيا ضد جارتها، أوكرانيا. ومثل كل دولة في العالم، تريد الولايات المتحدة أن تنتهي هذه الحرب. ولا توجد دولة تريد أن تنتهي هذه الحرب أكثر من أوكرانيا. ونحن ندعم أوكرانيا بقوة في جهودها للتوصل إلى حل دبلوماسي يحقق سلاما عادلا ودائما. لكن روسيا وحدها تتحمل مسؤولية هذه الحرب. وروسيا وحدها لديها القدرة على إنهاء هذه الحرب على الفور. وروسيا وحدها هي التي تقف في طريق السلام لأن الثمن الذي تريده روسيا في مقابل السلام هو استسلام أوكرانيا وأراضي أوكرانيا وأطفال أوكرانيا.

تعتقد روسيا أن العالم سيتعب ويسمح لها بمعاملة أوكرانيا بوحشية دون عواقب. ولكن اسمحوا لي أن أسأل الجمعية هذا السؤال. إذا تخلينا عن المبادئ الأساسية لِلأمم المتحدة لاسترضاء المعتدي، فهل يمكن لأي من أعضاء هذه الهيئة أن يشعر بالثقة في أنه محمي؟ وإذا سمحنا بتقسيم أوكرانيا، فهل استقلال أي دولة آمن؟ أود أن أقول بكل احترام إن الإجابة هي بكلا. وعلينا أن نتصدى لذلك العدوان السافر اليوم وأن نردع المعتدين المحتملين الآخرين غدا. ولهذا السبب، ستواصل الولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع حلفائها وشركائها في جميع أنحاء العالم، الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا الشجاع وهو يدافع عن سيادته وسلامة أراضيه وحريته. إنه استثمار ليس في مستقبل أوكرانيا فحسب، ولكن في مستقبل كل بلد يسعى إلى عالم تحكمه القواعد الأساسية التي تنطبق بالتساوي على جميع الدول وتدعم حقوق كل دولة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة. إن السيادة والسلامة الإقليمية هما الأساسان الثابتان لهذه الهيئة وحقوق الإنسان العالمية هي منارة لها. ولا يمكننا التضحية بأي منها.

قبل 75 عاما، جسد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عملا رائعا من الأمل الجماعي – وأكرر، الأمل الجماعي الذي صاغته لجنة تمثل مختلف المناطق والأديان والفلسفات، واعتمدته الجمعية العامة بأسرها. والحقوق الواردة في الإعلان أساسية ودائمة، وبينما

لا نزال نكافح من أجل دعم الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف للجميع، فإنها تظل ثابتة وحقيقية على الدوام. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن الانتهاكات، سواء في شينجيانغ أو طهران أو دارفور أو في أي مكان آخر. وعلينا أن نواصل العمل لضمان تمتع النساء والفتيات بحقوق متساوية ومشاركة متساوية في مجتمعاتهن؛ وعدم خنق إمكانات جماعات الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والإثنية والدينية والأشخاص ذوي الإعاقة بسبب التمييز المنهجي؛ وعدم محاكمة أفراد مجتمع الميم الموسّع أو استهدافهم بالعنف بسبب هويتهم. وتشكل تلك الحقوق جزءا من إنسانيتنا المشتركة. وهي غائبة – عندما تكون غائبة في أي مكان، وفقدانها يكون محسوسًا في كل مكان. وهي ضرورية للنهوض بالتقدم البشري الذي يجمعنا.

أود أن أختتم بياني بهذا. في هذا المنعطف التاريخي، سيُحكم علينا بما إذا كنا نفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا ولبعضنا بعضا ولأشد الفئات ضعفا ولجميع الذين سيرثون العالم الذي نصنعه أم لا، لأن هذا هو ما نفعله نحن أنفسنا. فهل سنجد في أنفسنا الشجاعة للقيام بما يجب عمله للحفاظ على الكوكب وحماية كرامة الإنسان وإتاحة الفرص للناس في كل مكان والدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة؟ ويمكن أن يكون هناك إجابة واحدة فقط على هذا السؤال. يجب علينا أن نقوم بذلك، وسنقوم به. والطريق أمامنا طويل وصعب، ولكن يمكننا المثابرة والانتصار إذا حافظنا على إيماننا بأنفسنا وأظهرنا ما هو ممكن. فلنقم بهذا العمل معا. فلنحقق التقدم للجميع. فلنحول مسار التاريخ من أجل خير العالم، لأن في وسعنا أن نفعل ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

علقت الجلسة الساعة 11/45 واستؤنفت الساعة 11/50.

خطاب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيترو أوريغو (*تكلم بالإسبانية*): قبل أسبوع، كنت في سانتياغو دي شيلي بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الخمسين للانقلاب القاتل والدموي ضد الرئيس سلفادور أليندي. ومن هناك ذهبت إلى بلدي، إلى حي فقير في ميديين، حيث كانت المافيا في الماضي تغري الشباب بإمكانية تعلم برمجة الحاسوب. ثم ذهبت إلى هافانا، البلد المحاصر ظلما، والذي كان إدراج اسمه في قائمة البلدان الراعية للإرهاب، الأمر الذي اقترحه ونفذه رئيس بلدي، لسبب بسيط هو المساعدة على إحلال السلام في كولومبيا. والآن، أنا هنا لمخاطبة الجمعية العامة.

على مدار السنة التي انقضت منذ خطابي السابق في الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.4)، لم نشهد سوى تعميق ما يسميه المشاركون الأثرياء في اجتماع دافوس أزمة متعددة. فالحرب مستمرة. والجوع مستمر. والركود آخذ في الازدياد. وتكشف أزمة المناخ عن أنيابها وتودي بحياة الآلاف وترفع حرارة الأرض والبحر كما لم يحدث مطلقا من قبل. لقد كان هذا العام عاما من الخسارة للبشرية التي تسرع الخطى وتسير بثبات نحو عصر الانقراض. وكل تلك الأزمات هي في الواقع أزمة واحدة فقط: أزمة الحياة. ويبدو أن قادة العالم أصبحوا أعداء الحياة. وتتجلى أزمة الحياة في مؤشر مدمر واحد. وقد بدأت في أبعد أركان الأرض، بعيدا عن أبعد المناطق النائية. إنها مسيرة صامتة لأشخاص من ثقافات مختلفة يمتزجون في طريقهم كلوحة ذات دقة لا متناهية. وتمتزج الألوان معا في تيار لا يمكن احتواؤه. وتتحرك أعداد كبيرة من جميع الألوان على طول المسارات وعبر البحار والغابات. إنهم يصنعون نوعا من أنواع العمل الفني في شكل لوحة قماشها الأرض، حيث تتدفق النغمات والأصوات وتختلط

الملابس والثقافات في مزيج يتذكر بداياته. إنه مزيج يمضي في مسيرة كبيرة من الجنوب إلى الشمال. لقد بدأ النزوح البشري.

واليوم هناك عشرات الملايين من النازحين. وغدا – بحلول عام 2070، وفقا للخبراء العلميين – سيصل الرقم إلى 3 بلايين. أي 3 بلايين شخص يفرون من ديارهم الأثيرة لأن تلك الديار ستكون غير صالحة للسكن. وفي وطني، كولومبيا، بلد الجمال، البلد الذي يتفجر بالحياة، لن يبقى سوى الصحاري بحلول عام 2070. وسيذهب الناس إلى الشمال، ولم يعد بريق الثروة يجذبهم، ولكن سيجذبهم شيء أبسط وأكثر حيوية، وهو الماء. فمنذ المراحل الأولى للبشرية، توجه الناس حيثما توجد المياه، إلى الشمال. وسيتحدى بلايين الأشخاص الجيوش وسيغيرون الأرض للقيام بذلك. إن نزوح الشعوب إلى الشمال تجسيد دقيق للبعد المتمثل في فشل الحكومات. وقد كان العام المنقضي عام هزيمة الحكومات، وهزيمة البشرية. فقد ازداد النزوح عبر الحدود. واستُخدمت الكلاب وكلاب الصيد ضد المهاجرين. ووُضع الناس على ظهور الخيل لملاحقتهم، والسياط في أيديهم، بالأغلال والسلاسل. وبنوا السجون. وتزايدت الكراهية للأجانب والغرباء لدرجة أن السجون قد بُنيت في البحر حتى لا يطأ رجال ونساء الجنوب أرض البيض، الذين ما زالوا يعتقدون أنهم عرق متفوق والذين يتذكرون في انتخاباتهم، وقد تملكهم الحنين إلى ذلك، زعيما قال ذلك وقتل الملايين نتيجة لذلك.

وازداد النزوح خلال العام المنقضي، مما يدل على مدى تفاقم أزمة الحياة. ولكن بينما تسير عقارب الساعة وتنقضي الدقائق التي تحدد الحياة أو الموت على كوكبنا، بدلا من الجلوس وتخصيص الوقت الكافي لمناقشة كيفية الدفاع عن الحياة ثم استخدام معارفنا المتزايدة لتوسيع الحياة في كوننا، نقرر إضاعة وقتنا في قتل بعضنا بعضا. فنحن لا نفكر في كيفية توسيع الحياة في النجوم، ولكن في كيفية إنهائها على كوكبنا. لقد كرسنا أنفسنا للحرب. لقد دُعينا إلى الحرب. لقد دعيت أمريكا اللاتينية إلى تقديم الآلات والرجال للذهاب إلى ساحات القتال. ونسوا أن بلداننا تعرضت للغزو عدة مرات من قبل نفس الأشخاص الذين يتحدثون اليوم عن القتال ضد الغزوات. ونسوا تعرض العراق وسورية وليبيا للغزو من أجل النفط. ونسوا أن نفس الأسباب التي تُقدم للدفاع عن زيلينسكي هي نفس الأسباب التي ينبغي استخدامها للدفاع عن فلسطين. ونسوا أنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب وضع حد لجميع الحروب. لكنهم ساعدوا في إشعال حرب لأنها كانت توائم أهواء القوى العالمية في صراعها على العروش وفي ألعاب الجوع، ونسوا إنهاء الحرب الأخرى لأن ذلك لا يوائم أهواءهم. وأسأل: ما هو الفرق بين أوكرانيا وفلسطين؟ ألم يحن الوقت لإنهاء الحربين، وغيرهما من الحروب وتحقيق الاستفادة القصوى من الوقت القصير المتاح لنا لبناء مسارات لإنقاذ الحياة على هذا الكوكب؟

بصفتي رئيسا لكولومبيا، بلد الجمال، الذي قررت مجموعة من البشر – تضم ملايين العمال والنساء من أحياء الطبقة العاملة والسكان الأصليين والسود وسكان الريف والشباب من جميع الألوان – انتخابه وإرساله للتكلم هنا أمام الجمعية العامة، أقترح إنهاء الحرب حتى يكون لدينا الوقت لإنقاذ أنفسنا. وأقترح أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرين للسلام في أقرب وقت ممكن، أحدهما بشأن أوكرانيا والآخر بشأن فلسطين، ليس لأنه لا توجد حروب أخرى في العالم، كما هو الحال في بلدي، ولكن لأن ذلك سيبين كيف يمكن بناء السلام في جميع مناطق الكوكب لأن كليهما – كليهما وحسب – سيضعان حدا للنفاق كممارسة سياسية، لأننا يمكن أن نكون صادقين، وهي فضيلة من دونها لا يمكننا أن نكون محاربين من أجل الحياة. ويجب على الجيل الحالي أن يقرر ويتصرف في أقرب وقت ممكن للتغلب على الإعصار الهائل الذي أُطلق ضد الحياة، من بواليع الجشع المظلمة ولكن القوية، من إعصار رأس المال الذي لا ينظر إلا إلى الربح والذي اجتاح الكوكب وأساس الوجود ذاته. وأقترح أن ننهي الحرب من أجل حماية الحياة من أزمة المناخ، أم كل الأزمات. لقد صُمم مؤتمر القمة الذي عقدناه للتو لتقييم الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، التي حددتها الحكومات لعام 2030. حسنا، إن إجراء ذلك التقييم أمر هين. ولن تتحقق أهداف التنمية البشرية تلك. ونحن بعيدون عن تحقيقها – وفي الواقع، تراجعنا. ولتبسيط تسمية أهداف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فإنني أسميها العدالة الاجتماعية والبيئية.

لن تحقق البشرية العدالة الاجتماعية بحلول عام 2030، لأن ما زُرِع على كوكبنا هو الظلم. وما رأيناه يحدث في السنوات القليلة الماضية هو ظلم، ظلم يتمثل في تحويل لقاح مضاد لمرض قاتل إلى سلعة من خلال تكديسه في البلدان الغنية. لقد شكلت الوفيات في أمريكا اللاتينية، التي تضم 8 في المائة فقط من سكان العالم، نسبة 26 في المائة من الوفيات الناجمة عن مرض فيروس كورونا. من قال إن الصحة يجب أن تكون نشاطا تجاريا وليست حقا؟ مات الملايين من كبار السن والملايين بشكل عام لأن اللقاح كان سلعة وليس منفعة للبشرية. ولم تف تلك البلدان الغنية بوعدها بتمويل التكيف مع تغير المناخ. فليس لديها 100 بليون دولار لتعطيها للبلدان لحمايتها من الفيضانات والعواصف والأعاصير، ولكن لديها هذا المبلغ لتنفقه في يوم واحد لتمكين الروس والأوكرانيين من قتل بعضهم بعضا. وفي هذه المرحلة، لا نحتاج إلى 100 بليون دولار – نحتاج إلى 3 تريليونات دولار للتغلب على أزمة المناخ والفاتورة ترتفع بمرور كل ثانية على الأرض.

لقد زُرِع الظلم وبالقبض على المزارعين الفلاحين الذين يزرعون القنب وأوراق الكوكا بدلا من معالجة الوحدة التي يعانيها الشباب في البلدان التي تملك أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في تاريخ البشرية، يتحول أولئك الشباب إلى الفنتانيل، وهو مخدر الموت. لقد أرادت تلك البلدان شن حرب على المخدرات التي يختارها الشباب المتمردون الذين عارضوا حرب فيتنام، وهي المخدرات التي كان يتعاطها الهيبيز، كالماريجوانا وثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD). وانتهى بهم الأمر إلى قيادة مجتمعهم إلى مخدر الليبرالية الجديدة والمنافسة، وهو العقار المفضل لدى المترفين في مانهاتن – الكوكايين – واحتجزوا الملايين من السود واللاتينيين في سجون مخصخصة باردة. وقُتل مليون أمريكي لاتيني ودُمرت الديمقراطيات في قارتنا الأمريكية. ولم يتمكنوا قط من سجن المترفين في مانهاتن، وهم يواجهون الآن النتيجة المجيدة لحظر المخدرات، الفنتانيل، الذي لا يقتل 000 4 بل 000 100 شاب سنويا في الولايات المتحدة.

لقد زُرِعت المظالم، والتي كان أسوأها جميعا الحكم على البشرية بأن تعيش في حرب. وهذا هو السبب في هذه الحالة السيئة للعدالة الاجتماعية في العالم اليوم. والمشكلة هي أن هذه لم تكن مسألة تتعلق بما إذا كنا اشتراكيين أو تقدميين، بل كانت بالأحرى مسألة تحديد كيف نقضي الوقت المتبقي لنا للعيش على هذا الكوكب. وبصفتي رئيسا لبلد الجمال، أقترح على الجمعية العامة أن نفعل شيئين بسيطين للتعويض عن الوقت الضائع – إنهاء الحرب وإصلاح النظام المالي العالمي. وانطلاقا من مؤتمرات السلام بشأن أوكرانيا وفلسطين، ينبغي أن نخرج ونحقق الإصلاح الذي ناقشناه بالفعل هناك، في غابات الأمازون، حيث يلاقي أطول نهر على وجه الأرض، والذي يخترق أكبر غابة على وجه الأرض، البحر. وقد ناقشنا ذلك في برازيليا وذهبنا إلى كينيا للانضمام إلى الشعوب الشقيقة في أفريقيا السوداء، التي أتينا منها في وقت شهد ظلما كبيرا آخر ارتكبه الأقوياء – وهو الرق. وذهبنا إلى باريس لنرى ما إذا كانت الحشود لا تزال تطالب بالحرية والمساواة والأخوة وذهبنا إلى واشنطن للتحدث إلى الرئيس ومعرفة ما إذا كان من الممكن أن تجتمع شعوب أمريكا الشمالية والجنوبية مرة أخرى، متذكرين أنه في سالف الأيام، قبل أكثر من قرنين من الزمان، التقينا في التاريخ للحديث عن الحرية والمساواة والديمقراطية والجمهورية. وتكلمنا بكل نبرات الصوت حول تحديد جذور مشكلة أزمة المناخ وحلها.

إذا لم يتم تمويل رأسمالية الوقود الأحفوري، فإنها ستموت. وستكون سكرات موتها قاسية، ولكن ذلك ضروري إذا أُريد للبشرية والطبيعة والحياة أن تستمر في الوجود. وسيتعين تمويل الرأسمالية الخالية من الكربون – فنحن نعلم بالفعل أن رأس المال الأخضر لن يتحرك إلا إلى حيثما يوجد الربح. وهذا هو قانونه، والإطار لتخليص العالم بأسره من الانبعاثات الكربونية إطار ضيق. وأولئك الجالسون في الحكومة والسلطة الذين ما زالوا يعتقدون أن أزمة المناخ، وهي أزمة الحياة نفسها، يمكن التغلب عليها ببعض الائتمانات الميسورة التكلفة مخطئون. وهم يقترحون، واهمين، أن بلدان الأرض المثقلة بالديون بالفعل بسبب المرض والجشع يمكنها الحصول على المزيد من الائتمانات للتغلب على مشكلة سببها الوحيد مداخن الشمال. غير أن أزمة الحياة، الأزمة الكبرى، لا يمكن التغلب عليها بالحصول على المزيد من الديون.

إن تمويل الحياة هو الدواء الوريدي الذي يجب أن يُحقن في شرايين اقتصادات ومجتمعات العالم لمواجهة التحدي المتمثل في ترك مخزونات الفحم والنفط تحت الأرض، في أماكنها، وهي الشرايين الحقيقية للأرض، كما أخبر روبرتو كوباريا، وهو من سكان أووا الأصليين في كولومبيا، العالم قبل 30 عاما. وعلى حد تعبيره، فإن استخراج النفط هو كسحب الدم من الأرض وسيؤدي القيام بذلك إلى زوال الحياة. وسيأتي معظم الاستثمارات في تخليص الاقتصاد العالمي من الانبعاثات الكربونية من الأموال العامة ومن الجهود المجتمعية ومن خلال تكاتف الدول من أجل أن يتكاتف البشر – وهو ما يُعرف الآن بتعددية الأطراف – لحكم الأرض من خلال منظور الديمقراطية بدلا من منظور الإمبراطورية. فالإمبراطوريات لا تتفوق في إنقاذ الأرواح ولكن في بدء الحروب. ويمكن حل أزمة الحياة الكبرى من خلال ديمقراطية ذات نطاق عالمي، ديمقراطية أعمق والتي يجب ألا تتردد في التعبير عن الدول والمجتمعات وصياغة خطة مارشال عظيمة لإنعاش الكوكب.

وستساعدنا السوق إلى حد ما، لكن لا يمكننا أن نطلب من آلية مجردة من الإنسانية إيجاد حلول لمشكلة خلقتها من البداية. نعم، يمكن للصناديق الخاصة أن تساعد لكنها ستكون محدودة بمنطقها الخاص. والأموال العامة هي التي سيتعين أن تتحمل وطأة هذا الجهد، وهذه الأموال تضعف حاليا بسبب الديون. إن المعركة الكبرى لجيلنا، وهي معركة الدفاع عن حياة أبنائنا وأحفادنا، لا يمكن تمويلها بالكامل إلا من جانب القطاع العام ومن جانبنا جميعا – من خلال تحرير القطاع العام لإنقاذ الأرواح. وقد لا يعجب ذلك الكثيرين ولكن يجب أن ندع صدى الجمهور والدولة والبشرية وتعددية الأطراف يتردد مرة أخرى، أي أن ندع كلمة "تغيير" تتردد لأنها ستكون حاسمة إذا أردنا إنقاذ الحياة. ويتطلب إنقاذ الحياة حقبة تغيير، وهو أمر ملح.

إن التغيير والحياة مترادفان اليوم. ولكي يعيشوا، يجب على الشباب من جميع الألوان اليوم أن يكونوا في صدارة مشهد التغيير والتحول والبشرية الجديدة. وذلك يتطلب الديمقراطية – وليس الاستبداد، الذي يبدو أكثر فأكثر أشبه بالنازية كل يوم – الديمقراطية العالمية والتخطيط وقوة الدول، ليس لمواجهة الحرب هذه المرة ولكن لرسم مشاريع الحياة. ويستلزم ذلك التخطيط للانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون وتمويله. وليس لدي شك في أن الاقتصاد الخالي من الكربون سيكون اقتصادا أكثر إنسانية وعدلا. ولهذا السبب، اقترح، بصفتي رئيس بلد الجَمَال، إصلاح النظام المالي العالمي وصندوق النقد الدولي والنظام المصرفي متعدد الأطراف وإنهاء الحصار الاقتصادي وتوجيه صناديق الأسهم الخاصة. وإذا خُفضت ديون جميع البلدان عن طريق سداد ما هو مستحق للمقرضين من خلال تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة، سيحدث انخفاض في الدين العام العالمي وزيادة حقيقية في الميزانيات والأموال العامة. وبتلك الطريقة، سنكون قادرين على تمويل خطة مارشال لأهداف التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية على هذا الكوكب، وهي خطة للتغلب على أزمة المناخ، التي هي أزمة الحياة، وتخفيفها والتكيف معها.

ومن شأن ذلك أن يعيد كينز من غياهب النسيان. فهذا الحكيم المسن، وغيره من الحكماء الذين سبقوه، وهم منسيون أيضا، قالوا كل ذلك بالفعل في عمق أفكارهم. ما أجمل هذا الأفق وسط ظلام اليوم وعواصفه – أفق بمذاق الأمل. ويمكن تحقيق أهداف الحياة والعدالة على طريق الديمقراطية العالمية وإعادة تقييم الصالح العام، وهو طريق يخص الجميع. إنني أريد أن يتمكن أحفادي الصغار جدا، لونا وفيكتوريا ولوكا، وابنتي الصغرى أنتونيلا، من العيش في مأمن من نهاية العالم ومن الفناء. أريدهم أن يعيشوا في زمن قد تعلم فيه البشر كيف يتوقفون عن قتل بعضهم بعضا على هذا الكوكب، زمن ينجحون فيه من خلال تنوع ثقافاتهم في فهم بعضهم بعضا وفي إنجاز مهمتهم في نشر فيروس الحياة بين نجوم الكون.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطُحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله: عندما تبدو الكوارث الإنسانية فوق الوصف، فإننا نلتفت إلى الإحصاءات المروعة. في هذا العام، يواجه أكثر من 345 مليون شخص في جميع أنحاء العالم انعدام الأمن الغذائي أو الجوع أو المجاعة يوميا. ومن بين الفئات الأكثر ضعفا 108 ملايين لاجئ، وهم الأشخاص الذين نزحوا قسرا من ديارهم وتركوا الحياة التي اعتادوا عليها. و 40 في المائة من هؤلاء اللاجئين هم من الأطفال، وهم الأقل حيلة بين الجميع. ومع ذلك، لا يمكن لهذه الأرقام أن تعبر حقا عن حجم المأساة أو الفشل. فاللاجئون هم إخوتنا وأخواتنا. إنهم يتطلعون إلى بلداننا لتساعدهم في إنهاء الأزمات التي دفعتهم إلى ترك ديارهم. واللاجئون هم أمهات وآباء وأجداد قاموا برحلات محفوفة بالمخاطر لإنقاذ أسرهم. إنهم شباب لديهم أحلام كبيرة وأطفال صغار يستحقون فرصة تحقيق حلمهم الكبير. إنهم يعتمدون على المجتمع الدولي من أجل بقائهم، وتقدم وكالات الأمم المتحدة المتعددة خدمات حيوية للمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

ولكن في الأشهر الأخيرة، نقلت تلك الوكالات، واحدة تلو الأخرى، أخبارا صعبة. لقد أجبرها النقص الحاد في التمويل الدولي على خفض الدعم. فهل هذا ما وصلنا إليه؟ هل سيقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ويترك أسر اللاجئين تجد نفسها مجبرة على إرسال أطفالها للعمل بدلا من المدرسة؟ وفي الأردن، حيث يشكل اللاجئون أكثر من ثلث سكاننا البالغ عددهم 11 مليون نسمة، أدت هذه التخفيضات بالفعل إلى إلقاء حياة مئات الآلاف من اللاجئين في دوامة من عدم اليقين. ولا يقتصر تأثير هذا النقص في المعونة الإنسانية أبدا على بلد أو منطقة. فالخوف والعوز يتسببان في زيادات حادة في عدد اللاجئين الفارين إلى أوروبا وخارجها في رحلات غالبا ما تنتهي بمأساة.

إننا، نحن الأردنيين، جادون في القيام بواجبنا تجاه المحتاجين. ونبذل كل ما في وسعنا لتأمين حياة كريمة للاجئين. وقرابة نصف اللاجئين السوريين الذين نستضيفهم، والبالغ عددهم حوالي 1.4 مليون شخص، تحت سن 18 عاما. وبالنسبة للكثيرين منهم، فإن الأردن هو المكان الوحيد الذي عرفوه على الإطلاق. فقد وُلد أكثر من 000 230 طفل سوري في الأردن منذ عام 2011. ونتقاسم معهم الموارد الثمينة لمساعدتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية – الغذاء والطاقة وخاصة المياه. ونحن من بين أفقر البلدان مائيا على مستوى العالم، حتى في الوقت الذي تواجه فيه إمداداتنا المائية طلبا بمستويات غير عادية. ونواجه تلك الضغوط في وقت تضرب فيه منطقتنا أزمة أخرى وهي تغير المناخ، وما يصاحبها من موجات حر ونوبات جفاف وفيضانات مدمرة. ولمواجهة عبء اللاجئين، تمكنا بعناية من الجمع بين مواردنا المحدودة والدعم الأساسي من المجتمع الدولي لأن مسؤولية العمل تقع على عاتق الجميع ولا يمكن للعالم أن يتهرب من المسؤولية ليترك خلفه جيلا ضائعا.

ولكن قدرة الأردن اليوم على تقديم الخدمات الضرورية للاجئين قد تجاوزت حدودها. إن مستقبل اللاجئين السوريين في بلدهم، وليس في البلدان المضيفة. ولكن إلى أن يتمكنوا من العودة، يجب علينا جميعا أن نفعل الصواب تجاههم. والحقيقة هي أن اللاجئين بعيدون عن العودة. بل على العكس من ذلك، فمن المرجح أن يغادر المزيد من السوريين بلدهم مع استمرار الأزمة. ولن يكون لدى الأردن القدرة أو الموارد اللازمة لاستضافة المزيد منهم ورعايتهم.

ويجب علينا أن نجد حلا سياسيا يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015) ونهج الخطوة مقابل خطوة الذي يوفر طريقا إلى الأمام. فهذا النهج، الذي اقترحه الأردن كأساس للتعامل مع الحكومة

السورية وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، يضع خريطة طريق لحل الأزمة تدريجيا والتعامل مع جميع عواقبها. وحتى ذلك الحين، سنحمي بلدنا من أي تهديدات مستقبلية يمكن أن تشكلها الأزمة على أمننا القومي.

إن حالة الأردن صورة مصغرة لمنطقتنا بأسرها. وعلى الرغم من كل الإمكانات الهائلة لشعوبنا، فإن الأزمات المتكررة قد أعاقت تحقيق الوعد بمزيد من التنمية والازدهار. ومنطقتنا نقطة محورية، تتلاقى فيها بعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحا. كيف سيستجيب عالمنا؟ هل سنجتمع في تضامن عالمي للوصول إلى جذور المشكلة – النزاعات والأزمات التي تدمر الحياة والأمل؟ هل سنعمل ككيان واحد لإعادة بناء الثقة المفقودة في العمل الدولي ومساعدة المحتاجين؟

ستظل منطقتنا تعاني إلى أن يساعد العالم في طرد شبح الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو القضية المركزية في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأي هيكل للأمن والتنمية الإقليميين أن يثبت أساساته فوق الرماد المحترق لهذا الصراع. ولكن بعد سبعة عقود ونصف، لا تزال نيران الصراع مشتعلة. إلى أين نحن سائرون؟ وفي غياب الوضوح بشأن مستقبل الفلسطينيين، سيكون من المستحيل الاتفاق على حل سياسي للصراع. ويعيش خمسة ملايين فلسطيني تحت الاحتلال – بلا حقوق مدنية ولا حرية في التنقل ولا قرار لهم في إدارة شؤون حياتهم. ومع ذلك، فإن كل قرارات الأمم المتحدة منذ بداية الصراع تعترف بالحقوق المتساوية للشعب الفلسطيني في مستقبل يسوده السلام والكرامة والأمل. وهذا هو جوهر حل الدولتين – السبيل الوحيد إلى السلام الشامل والدائم.

ويمكننا أن نرى الشعب الإسرائيلي يدافع بنشاط عن هويته الوطنية وينخرط في التعبير عنها. ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني محروم من ممارسة الحق ذاته في التعبير عن هويته الوطنية وتحقيقها. إن المتطلب الأساسي لذلك الحق هو إقامة دولته المستقلة والقابلة للحياة على أساس خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن وازدهار. لقد تسبب التأخير في تحقيق العدل والسلام في دوامات لا تنتهي من العنف حيث كان عام 2023 الأكثر دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني خلال الخمسة عشر سنة الماضية. كيف يمكن للناس أن يثقوا في العدالة العالمية بينما يستمر بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل؟ أين التضامن العالمي المطلوب لجعل قرارات الأمم المتحدة قابلة للتصديق بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدتنا؟

إن القدس بؤرة توتر تحظى باهتمام عالمي. وبموجب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لا يزال الأردن ملتزما بحماية هوية المدينة. ولكننا جميعا نتشارك في مسؤولية الحفاظ على القدس كمدينة للإيمان والسلام للإسلام والمسيحية واليهودية. ويجب علينا ألا نترك اللاجئين الفلسطينيين فريسة لقوى اليأس. وهناك حاجة ماسة إلى التمويل المستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي توفر خدمات حيوية في مجالات الإغاثة والتعليم والصحة لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وهي ضرورية لحماية الأسر ولضمان استقرار المجتمعات المحلية وتهيئة الشباب ليقودوا حياة منتجة. ويجب علينا حماية الشباب الفلسطينيين من المتطرفين الذين يستغلون إحباطاتهم ويأسهم، وذلك عبر ضمان استمرار تلقيهم العلم في المدارس التي ترفع الراية الزرقاء للأمم المتحدة لأن البديل سيكون الرايات السوداء للإرهاب والكراهية والتطرف.

نجتمع هنا كشركاء للتصدي للتحديات التي تواجهنا وبناء مستقبل أفضل. ونحن نتكلم هنا من أجل شعوبنا. ونتكلم من أجل العائلات والأجيال الشابة. ونتكلم من أجل ضحايا النزاعات والنزوح والجوع وكوارث تغير المناخ وغيرها. إنهم ليسوا مجرد إحصاءات. إنهم إخوتنا في الإنسانية، ويتقاسمون عالمنا. ولن نصنع المستقبل الذي تريده وتستحقه جميع شعوبنا إلا باستعادة الثقة وبالعمل في تضامن. ولا يمكننا أن نسمح بضياع جيل أمام أعيننا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطُحب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دودا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمهمة المشرفة، وهي منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وأن أعرب عن دعم بولندا الكامل لمهمتكم وتمنياتي لكم بكل النجاح في إنجازها. وفي الوقت نفسه، أتوجه بالشكر إلى سعادة السيد تشابا كوروشي، تقديرا لعمله النشط أثناء ترؤسه أعمال الجمعية في دورتها السابعة والسبعين.

يجتمع ممثلو 193 بلدا من كل قارة في نيويورك في مقر الأمم المتحدة لمناقشة أهم التهديدات والتحديات التي تواجه العالم اليوم. والمناقشة العامة للجمعية العامة حدث بالغ الأهمية. إنها المكان الوحيد وفرصتنا الوحيدة لمناقشة المشاكل الحاسمة التي تؤثر علينا جميعا بالحضور الشخصي. إننا هنا بفضل القرارات الشجاعة والتطلعية التي اتخذها قادة العالم الغربي خلال أحلك أيام الحرب العالمية الثانية. ففي ذلك الوقت، فكروا في كيفية تجنب مآسي مماثلة في المستقبل. ووقع زعيما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء تشرشل، على ميثاق الأطلسي وسرعان ما وقعت عليه البلدان الأخرى في التحالف المناهض لهتلر، بما في ذلك بولندا. وتضمن الميثاق أهم المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها النظام العالمي بعد الحرب – تقرير مصير الشعوب وحرمة الحدود ونبذ العنف والتعاون الاقتصادي وحقوق الإنسان. وكان ميثاق الأطلسي، إلى جانب إعلان واشنطن، حجر الزاوية في بناء منظمة الأمم المتحدة.

واليوم، نُبتلى مرة أخرى بمحنة العيش في أوقات خطيرة. لقد فقد مئات الآلاف من الناس أرواحهم أو أصيبوا نتيجة العدوان الشامل الذي تشنه روسيا على أوكرانيا. وأُجبر الملايين على الفرار من وطنهم ويواجه مئات الملايين في جميع أنحاء العالم شبح المجاعة واضطرابات اقتصادية خطيرة. وجلب العدوان الروسي الوحشي مشاكل عالمية هائلة في أعقابه. ووضع النظام العالمي الدولي على المحك. والتكلفة الإنسانية والمادية والبيئية لتلك الأعمال الوحشية عالية جدا، وما زالت تتزايد. لفترة طويلة، لم يكن السلام العالمي مهددا كما هو اليوم.

إننا، نحن البولنديين، نعلم جيدا أن السلام لا ينبغي اعتباره أمرا مفروغا منه. وأيلول/سبتمبر، في تاريخ بلدي، هو شهر مهم. ففي 1 أيلول/سبتمبر 1939، غزت ألمانيا النازية وطني، بولندا. واندلعت الحرب العالمية الثانية. وفي 17 أيلول/سبتمبر 1939، تلقينا ضربة من اتجاه آخر: فقد شن الاتحاد السوفياتي أيضا هجوما على بولندا. وفي أعقاب التحالف بين هتلر وستالين – ألمانيا النازية وروسيا السوفياتية – فقدت بولندا استقلالها ومحيت من على خريطة العالم وخضعت لاحتلال وحشي جدا. هذا هو بالضبط السبب في أننا نفهم مأساة أوكرانيا، وكذلك مأساة البلدان الأخرى التي تعاني من جحيم الحرب، أفضل من أي بلد آخر في العالم.

فخلال الحرب العالمية الثانية، لقي 6 ملايين من مواطنينا حتفهم، بمن فيهم 3 ملايين يهودي بولندي. وسُويت وارسو، عاصمة بولندا، بالأرض. ومع ذلك، فإن تاريخنا يقف شاهدا على حقيقة أنه حتى الجرائم والاضطهاد لا يمكنهما قمع الروح الحقيقية للحرية وعلى أن الحرية ستسود في النهاية. وينطوي الاستعباد والإمبريالية والاستعمار الجديد على إنكار للحرية بقدر ما ينطوي على أحلام مجنونة بالهيمنة على الآخرين. وعندما شن فلاديمير بوتين الحرب في أوكرانيا، أراد استعادة الإمبراطورية الروسية وتقسيم العالم وجعل أوروبا تعتمد بشكل منهجي على مواده الخام. لكنه لم ينجح. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه لن ينجح بعد الآن.

يحتاج العالم اليوم إلى قادة شجعان وذوي رؤية. وكان رئيس بولندا الراحل، ليخ كاتشينسكي، الذي شرفت بالتعاون معه، قائدا من هذا القبيل. لقد كان زعيما وحاول قبل 12 عاما هز الضمائر ومناشدة

السياسيين والتحذير من السياسة الإمبريالية لروسيا تحت حكم فلاديمير بوتين. واسمحوا لي أن أُذكر، عند هذه النقطة، بالكلمات المؤثرة التي جاءت على لسان ليخ كاتشينسكي في تبليسي في ذروة العدوان الروسي على جورجيا في عام 2008:

”لأول مرة منذ فترة طويلة، يُظهر الروس الوجه الذي عرفناه منذ مئات السنين. إنهم يعتقدون أن الدول من حولهم يجب أن تخضع لهم. ونقول لا. وتعتقد روسيا أن الأيام الخوالي للإمبراطورية التي انهارت قبل أقل من ٢٠ عاما ستعود وأن الهيمنة ستكون مرة أخرى سمة من سمات منطقتنا. حسنا، لن يحدث ذلك. لقد ولت تلك الأيام نهائيا“.

نعم: اليوم، وفي هذا المكان بالذات، في مقر الأمم المتحدة، أود أن أؤكد من جديد أن تلك الأيام لا يمكن أن تعود أبدا. ويجب وقف منطق الغزو وتغيير الحدود بالقوة وتجاهل القانون وحرمان الشعب الأوكراني من حقه في الوجود. يجب أن تنتهي الحرب الوحشية. ويجب ألا تُحول إلى حرب مجمدة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستعادة السلامة الإقليمية الكاملة لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن موقف بولندا في مواجهة أي حرب واضح وصريح. إننا نطالب بالاحترام المطلق للحدود الوطنية المعترف بها دوليا. إذ إن حرمة تلك الحدود عنصر أساسي في النظام العالمي. واليوم، الضحية هي أوكرانيا. وغدا قد يكون الضحية أي منا إذا لم نتبع تلك القواعد الراسخة وإذا لم نفرض بإصرار الامتثال للقانون الدولي. إن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المنسية والتي تمر بلا عقاب تولد إحساسا بالإفلات من العقاب في صفوف الجناة. وهذه الجرائم تمنح الإذن لخلفاء هؤلاء الجناة ومقلديهم، الذين يرتكبون، على نفس المنوال، جرائم مماثلة عندما يرغبون في السيطرة على دول وشعوب أخرى وتقرير مصيرها. والجرائم المرتكبة خلال الحرب في أوكرانيا دليل حي على ذلك.

ولهذا السبب، نشارك في مبادرة لمساءلة روسيا عن الانتهاكات الجسيمة للقواعد الأساسية للقانون الدولي. ونؤيد بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. ونؤيد عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق العدوان الروسي وفي جمع الأدلة والتحقق منها وحفظها. ونؤيد فكرة إنشاء محكمة خاصة مخصصة. ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم.

إن حرب المعلومات مستمرة. إذ تُستخدم الأكاذيب للتغطية على الجرائم الروسية ضد السكان المدنيين وتبريرها. وتحاول روسيا باستمرار تشكيل الرأي العام الدولي من خلال رسم رؤية كاذبة للواقع. وفي بولندا، لم يكن ذلك مفاجئا لنا، لكن العالم على وشك اكتشاف حجم التلاعب والمعلومات المضللة. وكثيرا ما يوجه رأس حربة التضليل أيضا إلى بلدي، بولندا، الذي تعرض للتشهير بطرق عديدة ومختلفة. ومرد ذلك أننا نعارض باستمرار سياسة روسيا الإمبريالية والاستعمارية الجديدة وندعم أوكرانيا في دفاعها عن نفسها من البداية. ويجب علينا، كمجتمع دولي، أن نستخلص استنتاجات من الحالة. ويجب أن نواجه التلاعب والمعلومات المضللة. ويجب أن نكافح منافقة التاريخ وعكس أدوار المجرم والضحية. فما هو شرٌ يجب أن نسميه شراً. والجريمة يجب أن نسميها جريمة.

في هذه الأيام، يُلقى اللوم على العديد من الدول في إطالة أمد الحرب لأنها تزود أوكرانيا بالأسلحة اللازمة في حربها الدفاعية. وهذا منطق خاطئ تماما، أقرب إلى إلقاء اللوم على جار يأتي لمساعدة جيرانه في الدفاع عن منزلهم ضد لص. وإذا هوجم منزل شخص ما، فإن من حقه أن يدافع عنه وينبغي ألا يبقى جيرانه غير مبالين. فما كان لأوكرانيا أن تقاوم العدوان وتدافع بفعالية عن استقلالها لولا مساعدة البلدان الأخرى، وفي المقام الأول، وعلى أوسع نطاق، الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة هي التي تؤدي دورا محوريا في كفالة الأمن في أوروبا منذ أكثر من قرن. وأقول ذلك بصفتي رئيس بلد أوروبي ابتُلي بتجربة الحرب في مناسبات عديدة. ويجب أن نتذكر أن مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى أدت إلى وضع حد لها،

وكذلك إلى استعادة الاستقلال في بولندا وبلدان أخرى في وسط أوروبا وشرقها. وأدت الولايات المتحدة دورا محوريا في هزيمة ألمانيا النازية. ومن دون دعم الولايات المتحدة، لم يكن في مقدور المملكة المتحدة أو الاتحاد السوفياتي مقاومة هتلر. وأخيرا، أدت الولايات المتحدة دورا أساسيا في إعادة إعمار أوروبا الغربية في أعقاب الحرب وفي درء التهديد الذي شكله الاتحاد السوفياتي طوال الحرب الباردة.

في كثير من الأحيان، تميل أوروبا إلى نسيان أنها تدين بأمنها وازدهارها لالتزام الولايات المتحدة وحضورها. وفي بولندا، نتذكر ذلك جيدا، ولهذا السبب ستكون الأولوية القصوى خلال تولي بولندا رئاسة الاتحاد الأوروبي، في النصف الأول من عام 2025، تعزيز العلاقات والتعاون عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن لبولندا مستعمرات قط، وهي حقيقة نفخر بها. ونؤكد ذلك في كل مناسبة. وبدلا من ذلك، عانى بلدي عدة مرات من هجمات وحشية ومن التدمير ومن الاستخدام من قبل الجيران لتعزيز طموحاتهم الإمبريالية. واختفت بولندا من على خريطة العالم مدة 123 عاما. ولهذا السبب، نفهم جيدا موقف البلدان التي عانت من الاستعمار والتحديات التي يتعين عليها مواجهتها. وحيثما كان المجتمع الدولي في حاجة، فإن بولندا مستعدة دائما للاستجابة لندائه وهي تفعل ذلك بلا أي تردد. ونقدم المساعدة في العديد من أنحاء العالم. وعلى الرغم من الحرب في جوارنا المباشر، سنواصل دعمنا لبلدان الشراكة الشرقية.

ولا نزال نركز على بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى. ونحن موجودون في الشرق الأوسط. وبسبب أزمة اللاجئين الناجمة عن الحرب في سورية، ستُبقي بولندا على مساعداتها للعراق ولبنان وفلسطين والأردن. وستواصل بولندا أيضا دعمها الإنساني.

تواجه العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم أزمات غذائية متفاقمة. والحالة أكثر صعوبة في أفريقيا، حيث يعاني واحد من كل خمسة أشخاص من الجوع. كما أن عدد السكان الذين يعانون من الجوع آخذ في الازدياد في غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي. واليوم، ليس بوسع ما يقدر بنحو 2,4 بليون شخص الحصول على الغذاء بشكل منتظم ومستدام، ويواجه حوالي 900 مليون منهم انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولذلك، في عام 2022، دعمنا في بولندا أنشطة برنامج الأغذية العالمي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، بما في ذلك في لبنان وأفغانستان وطاجيكستان وسورية. ونحن نمول أنشطتنا أساسا من خلال القنوات المتعددة الأطراف، وكذلك من خلال المنظمات غير الحكومية البولندية وشركائها المحليين.

تدرك بولندا تماما طموحات الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بدور أنشط على المسرح العالمي وأن الحكم الرشيد والفعال من حيث التكلفة وتطوير الديمقراطية في أفريقيا كفيلان بتيسير تحقيق السلام والتنمية في القارة. ونحترم مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ونقف على أهبة الاستعداد لتشاطر الخبرات التي اكتسبناها في التحول الصعب ولكن الناجح لاقتصادنا.

إن بولندا بلد الحرية والتضامن. وهي معروفة في جميع أنحاء العالم بحركة "تضامن" العظيمة التي لم تدافع عن حقوق العمال فحسب، ولكن أيضا عن الحرية والقيم الأساسية. لقد وحدت الحركة ملايين الأشخاص وتحدت الشر بشجاعة وغيرت مجرى التاريخ الحديث، مما أدى إلى سقوط الشيوعية. وإننا فخورون جدا بتضامننا.

فيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا، أوضح البولنديون مرة أخرى أن التضامن ليس جانبا عظيما من تاريخهم فحسب، بل إن التضامن يعيش في وجداننا. فقد التزم الملايين من أبناء وطني بتقديم المساعدات للفارين من كابوس الحرب. وفي الأيام الأولى من الحرب، كان العديد من الصحفيين يفدون إلى بولندا ويسألونني دائما: "أين مخيمات اللاجئين؟" وكان ردي، "لا يوجد أي مخيم. لا يوجد". فلم يكن هناك حديث عن مخيمات. واستضفنا ضيوفنا في منازلنا. وكان لنا أيضا شرف استضافة العديد من زعماء العالم الذين جاءوا حاملين معهم المعونة الإنسانية، بمن فيهم الأمين العام وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة. وأشكرهم على دعمهم وحضورهم. ويجب أن يكون المزيد من التضامن هو الرد على الشر والحرب والعدوان. فمن دون التضامن، لن يكون هناك سلام دائم.

ويحتاج العالم اليوم إلى المزيد من التضامن. ونعتقد أن فكرة التنمية القائمة على التضامن، التي نعتز بها كثيرا، هي منارة للأمن والازدهار. وبولندا مستعدة لاتخاذ تدابير ملموسة لدعم العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمواجهة أهم التحديات والتهديدات الأساسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية في العالم. ونعرب عن تأييدنا لفكرة الانتقال العادل والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تغفل عن البعد الإنساني حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

ونرى أن تجربة بلدنا، بوصفه زعيم أوروبا الوسطى وخامس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي وأكبر دولة في مبادرة البحار الثلاثة، قد تكون ذات قيمة للعديد من البلدان التي حققت درجات متفاوتة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإننا مستعدون لمشاطرة شركائنا من جميع أنحاء العالم خبرتنا في عملية التحول الاقتصادي، وكذلك التكنولوجيات المحددة التي توفرها العديد من الشركات البولندية.

تفخر بولندا بانتخابها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2024-2026. وستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية خلال عضويتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى آثار الأزمات العالمية، مثل النزاعات المسلحة وأزمة الطاقة وجائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن الوقت ينفد لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ولا يزال هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا، ولذلك يجب علينا توحيد وتكثيف جهودنا لتسريع تنفيذ المهام الفردية.

اليوم، تقيس الأمم المتحدة قوتها بقدرتها على مواجهة مختلف التحديات. وفيما يتعلق بمأزق صنع القرار في مجلس الأمن والحالة التي تنتهك فيها روسيا، إحدى الدول الدائمة العضوية في المجلس، عمدا ميثاق الأمم المتحدة، تُعتبر المناقشات المطولة عرضا من أعراض ضعف المنظمة والدول التي تتألف منها على السواء. والبعض يتساءلون عما إذا كانت هناك حاجة إلى الأمم المتحدة على الإطلاق، وما إذا كانت المنظمة تتلاءم مع العصر.

وبالنيابة عن بولندا، بوصفها جارة أوكرانيا التي تعرضت للهجوم والبلد الذي استقبل ملايين اللاجئين، أجيب بشكل قاطع: نعم. هناك حاجة ماسة جدا إلى الأمم المتحدة. إذ لم يُبتكر قط نظام أفضل منها للتعاون الدولي. وأفضل ما يبرر وجود الأمم المتحدة ليس كونها في نيويورك أو جنيف، بل أنها تقدم المعونة والمساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها: الأطفال وضحايا الحرب والمضطهدون والجوعى، كل يوم، في جميع أنحاء العالم.

في عام 2025، ستحتفل الأمم المتحدة بمرور 80 عاما على وجودها. ونتذكر لماذا أُسست. واليوم، في هذه الأوقات الخطيرة، علينا العودة إلى تفكير الآباء المؤسسين للأمم المتحدة وأفعالهم.

لن يكون هناك سلام دائم من دون تعاون ومن دون تضامن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وفي نهاية المطاف، من دون احترام القانون الدولي. إن بولندا تريد التعاون. وبولندا تريد التضامن. وبولندا تريد السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أندريه دودا، رئيس جمهورية بولندا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوبا.

اصطحب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دياس – كانيل برموديس (*تكلم بالإسبانية*): أنقل إلى هذه الجمعية صوت الجنوب، صوت "المُستَغَّلين والمحتقرين" – كما

قال إرنستو تشي غيفارا في هذه القاعة نفسها قبل 60 عاما تقريبا (انظر S/PV.1299).

إننا شعوب متنوعة لديها نفس المشاكل. وقد أكدنا ذلك للتو مؤخرا في هافانا التي تشرفت باستضافة مؤتمر قمة للقادة وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى لمجموعة الـ 77 والصين، المجموعة الأكثر تمثيلا واتساعا وتنوعا على الساحة المتعددة الأطراف.

وخلال هذين اليومين اللذين لم تتوقف فيهما الأنشطة تقريبا، جاهر أكثر من 100 ممثل من الدول الـ 134 التي تتألف منها المجموعة بالدعوة إلى إجراء تغييرات لم يعد من الممكن تأجيلها في ظل النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير العقلاني والتعسفي الذي يعمّق، عاما بعد عام، أوجه عدم المساواة الهائلة بين أقلية من الدول المتقدمة النمو جدا والغالبية التي لم تنجح في التخلص من تعبير "الدول النامية" الملطف.

والأسوأ من ذلك، كما اعترف الأمين العام في مؤتمر قمة هافانا، أن مجموعة الـ 77 تأسست قبل ستة عقود للتعويض عن قرون من الظلم والخذلان. وفي عالم اليوم المضطرب، وقعت هذه المجموعة في شراك طائفة من الأزمات العالمية، حيث يزداد الفقر باطراد والجوع يتزايد باستمرار.

وتوحدنا الحاجة إلى تغيير ما لا يزال دون حل، وكذلك كوننا الضحايا الرئيسيين للأزمة العالمية الراهنة المتعددة الأبعاد والتبادلات غير المتكافئة الظالمة والفجوة العلمية والتقنية وتدهور البيئة. ولكان كان مما وحدنا أيضا، على مدار أكثر من نصف قرن حتى الآن، التحديُ الذي لا مفر منه والتصميم على تحويل النظام الدولي الحالي الإقصائي واللاعقلاني وغير المستدام لكوكب الأرض وغير القابل للاستمرار لرفاه الجميع.

إن البلدان الممثلة في مجموعة الـ 77 والصين، حيث يعيش 80 في المائة من سكان العالم، لا تواجه تحدي التنمية فحسب، بل تواجه أيضا المسؤولية عن تعديل الهياكل التي تهمشنا من التقدم العالمي وتحول العديد من شعوب بلدان الجنوب إلى مختبرات لأشكال متجددة من الهيمنة. إن هناك حاجة ملحة إلى عقد عالمي جديد وأكثر عدلا.

وقبل سبع سنوات فقط من الموعد النهائي المحدد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة الواعدة لعام 2030، فإن المشهد غير مشجع. وقد اعترفت هذه المؤسسة بذلك بالفعل. فبالوتيرة الحالية، لن يتحقق أي من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ولن يتحقق أكثر من نصف الغايات المتفق عليها البالغ عددها 169 غاية.

وفي القرن الحادي والعشرين، مما يصدم الضمير الإنساني أن قرابة 800 مليون شخص يعانون من الجوع في كوكب ينتج ما يكفي لإطعام الجميع وأنه في عصر المعرفة والتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا يعرف أكثر من 760 مليون شخص – ثلثاهم من النساء – القراءة أو الكتابة.

إن جهود البلدان النامية لا تكفي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب دعمها بإجراءات ملموسة لتوفير الوصول إلى الأسواق والتمويل بموجب شروط عادلة وتفضيلية ونقل التكنولوجيا والتعاون بين الشمال والجنوب. إننا لا نستجدي صدقات أو خدمات.

بل إن مجموعة الـ 77 تطالب بالحقوق وستواصل المطالبة بإحداث تحول جذري في الهيكل المالي الدولي الحالي لأنه مجحف جدا ومختل وظيفيا وعفا عليه الزمن، ولأنه صُمم للاستفادة من احتياطيات بلدان الجنوب وإدامة نظام الهيمنة الذي يزيد من التخلف ويستنسخ نمطا من الاستعمار الحديث.

إننا بحاجة إلى مؤسسات مالية يمكن أن تمتلك فيه بلداننا قدرة حقيقية على صنع القرار وتتوفر لها إمكانية الحصول على التمويل، ونطالب بتلك المؤسسات. ونحن بحاجة ماسة إلى إعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بغية تحسين شروطها للإقراض تحسينا جذريا وتلبية الاحتياجات المالية لبلدان الجنوب. وقد اضطرت البلدان الأعضاء في هذه المجموعة لتخصيص 379 بليون دولار من احتياطياتها لحماية عملاتها في عام 2022، أي ما يقرب من ضعف مبلغ حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي.

وهناك حاجة إلى تبسيط ومراجعة وتغيير دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. ومن الأهمية بمكان أيضا وضع معايير تتجاوز

الناتج المحلي الإجمالي لتحديد إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل بموجب شروط مواتية وتلقيها للتعاون التقني الكافي.

وبينما لا تفي أغنى البلدان بالتزامها بتخصيص ما لا يقل عن 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، يتعين على بلدان الجنوب إنفاق ما يصل إلى 14 في المائة من دخلها لخدمة ديونها الخارجية. وتضطر معظم دول مجموعة الـ 77 لتخصيص المزيد من الموارد لخدمة الديون بدلا من الاستثمار في الصحة أو التعليم. فما هي التنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها في ظل هذا الحبل الذي يلتف حول أعناقهم؟

وتكرر المجموعة اليوم دعوتها للدائنين من القطاعين العام والمتعدد الأطراف والقطاع الخاص إلى إعادة تمويل الديون بضمانات ائتمانية وفوائد أقل وآجال استحقاق أطول. ونصر على تنفيذ آلية متعددة الأطراف لإعادة التفاوض بشأن الديون السيادية، بمشاركة فعالة لبلدان الجنوب، تسمح بمعاملة عادلة ومتوازنة وإنمائية المنحى. ويتحتم إعادة تصميم أدوات الدين بصورة نهائية وإدراج أحكام تفعيلية لتخفيف وإعادة هيكلة الديون المذكورة كلما تأثر بلد ما بكوارث طبيعية أو صدمات للاقتصاد الكلي – وهي مشاكل شائعة جدا بين أكثر الدول ضعفا.

لا أحد بقواه العقلية السليمة ينكر الآن أن تغير المناخ يهدد بقاء الجميع، مع آثار لا رجعة فيها. وليس سرا أيضا أن البلدان التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن تغير المناخ هي التي تعاني أكثر من غيرها من آثاره، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الوقت نفسه، فإن البلدان الصناعية، المفترسة الشرهة للموارد والبيئة، تتهرب من مسؤوليتها الكبرى ولا تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وعلى سبيل المثال لا الحصر، من المخيب للآمال جدا أن هدف تعبئة ما لا يقل عن 100 بليون دولار سنويا حتى عام 2020، لتمويل المناخ، لم يتحقق ولو مرة واحدة.

وعشية المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على دول مجموعة الـ 77 إعطاء الأولوية لممارسة التوازن العالمي وتنفيذ صندوق الخسائر والأضرار وتحديد إطار هدف التكيف ووضع هدف جديد لتمويل المناخ والالتزام التام بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

تنظم مجموعة الـ 77 قمة لقادة الجنوب، ستعقد في 2 كانون الأول/ديسمبر، في سياق المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي. وستوفر تلك المبادرة، التي لم يسبق لها مثيل في سياق مؤتمر للأطراف، محفلاً للتعبير عن مواقف مجموعتنا على أعلى مستوى في سياق مفاوضات المناخ. سيوضح مؤتمر الأطراف ما إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية من جانب الدول المتقدمة لتحقيق الاتفاقيات العاجلة المطلوبة بشأن هذه القضية.

وتتمثل أولوية مجموعة الـ 77 في تغيير نماذج العلم والتكنولوجيا والابتكار، مرة واحدة وإلى الأبد، التي تقتصر على بيئة الشمال ومنظوراته، مما يحرم المجتمع العلمي الدولي من رأسمال فكري كبير. وقد أطلق مؤتمر قمة هافانا الناجح نداء عاجلاً لتركيز العلم والتكنولوجيا والابتكار حول الهدف الذي لا غنى عنه المتمثل في التنمية المستدامة. وفي مؤتمر القمة، قررنا استئناف عمل الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب بغية تعزيز مشاريع البحوث المشتركة وتعزيز الروابط الإنتاجية الرامية إلى تقليل الاعتماد على أسواق الشمال. واتفقنا أيضاً على تشجيع عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في عام 2025 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

وستسهم مشاريع التعاون الـ 17 التي وضعتها كوبا في سياق رئاستها لمجموعة الـ 77 في توجيه إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونحثّ أغنى الدول والمنظمات الدولية على المشاركة في تلك المبادرات. ولن تتوانى كوبا في جهودها الرامية إلى تعزيز الإمكانات الإبداعية لمجموعة الـ 77 ونفوذها وقيادتها. ولدى مجموعتنا الكثير مما يمكن أن تسهم به في تعددية الأطراف والاستقرار والعدالة والعقلانية التي يحتاج إليها العالم اليوم.

وبالإضافة إلى جميع المشاكل والتحديات التي تفرضها حقائق دولنا والتي تعبئ الشعوب، هناك تدابير قسرية انفرادية – تسمى مجازاً الجزاءات – أصبحت ممارسة تقوم بها دول قوية تزعم أنها تعمل كقضاة عالميين لإضعاف الاقتصادات وتدميرها وعزل الدول ذات السيادة وإخضاعها. وليست كوبا أول دولة ذات سيادة تطبق عليها تدابير من هذا النوع، ولكنها الدولة التي تحملتها أطول فترة ممكنة. وذلك على الرغم من الإدانة العالمية لها التي أعرب عنها بالإجماع تقريباً كل عام في الجمعية، والتي تتعمّد حكومة أكبر قوة اقتصادية ومالية وعسكرية في العالم ألا تحترمها وأن تتجاهلها. لم نكن الأولين، ولن نكون الأخيرين.

كما أن الضغوط الرامية إلى عزل وإضعاف الاقتصادات والدول ذات السيادة تؤثر حالياً على فنزويلا ونيكاراغوا وقد كانت تلك الضغوط، قبل هاتين الحالتين وبعدهما، مقدمة للغزوات والإطاحة بحكومات غير ملائمة لها في الشرق الأوسط. إننا نرفض التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على بلدان مثل زمبابوي وسورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، من بين بلدان أخرى كثيرة، تعاني شعوبها من الأثر السلبي لتلك التدابير. ونؤكد مجدداً تضامننا مع قضية الشعب الفلسطيني. ونؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. فلنكافح من أجل عالم يسوده السلام، خال من الحروب أو النزاعات.

قبل خمس سنوات، تكلمتُ لأول مرة من على هذا المنبر (انظر A/73/PV.8)، حيث وقف ذات مرة القائد التاريخي للثورة الكوبية، القائد العام فيدل كاسترو روس، والجنرال راؤول كاسترو روس، ليتحدثا عن هذه الحقائق وعن مُثُل السلام والعدالة لأرخبيل صغير قاوم وسيظل يقاوم، في تجسيد لكرامة شعبه وتاريخه وشجاعته وعزمه الذي لا يتزعزع. ولكن لا يسعني أن أقف على هذا المنبر العالمي دون أن أستنكر مرة أخرى حقيقة أن كوبا ما فتئت منذ 60 عاماً تعاني من حصار اقتصادي خانق يرمي إلى خفض دخلها ومستويات معيشتها، وإلحاق نقص مستمر بها في الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات الأساسية والحد من إمكاناتها الإنمائية. تلك هي طبيعة سياسة الإكراه الاقتصادي والضغط الأقصى التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على كوبا وتلك هي أهدافها، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لم تنفذ كوبا تدبيراً أو إجراء واحداً يهدف إلى الإضرار بالولايات المتحدة من خلال الإضرار بقطاعها الاقتصادي أو تجارتها أو نسيجها الاجتماعي. ولم تشارك كوبا في أي عمل يهدد استقلال الولايات المتحدة أو أمنها الوطني أو ينتقص من حقوقها السيادية أو يتدخل في شؤونها الداخلية أو يؤثر على رفاه شعبها. إن سلوك الولايات المتحدة أحادي الجانب تماماً ولا مبرر له. ويستخدم الشعب الكوبي كل يوم طرقاً مبتكرة لمقاومة تلك الحرب الاقتصادية التي لا ترحم والتغلب عليها والتي تم تصعيدها بشكل انتهازي منذ عام 2019، في ذروة جائحة مرض فيروس كورونا، لتصل إلى بعد أكثر تطرفاً وقسوة ولاإنسانية. وكانت آثارها وحشية.

ضغطت حكومة الولايات المتحدة على كيانات كي تمنعها من توريد الأكسجين الطبي وأجهزة التنفس الرئوي اللازمة في كوبا لمواجهة ذروة الجائحة. وقد ابتكر علماؤنا الكوبيون اللقاحات وطوروا أجهزة التنفس الصناعي الرئوية اللازمة لإنقاذ بلدنا، كما وفرناها لبلدان أخرى في العالم. وبدقة متناهية وخبيثة، تعمّدت واشنطن وفلوريدا أن تدرسا كيفية إلحاق أكبر ضرر ممكن بالأسر الكوبية.

وقد حاولت الولايات المتحدة ولا تزال تحاول منع إمداد بلدنا بالوقود ومواد التشحيم، وهو إجراء يبدو غير وارد في وقت السلم. وفي عالم معولم، ليس من السخف فحسب بل من الإجرامي أيضاً حظر الحصول على التكنولوجيات، بما في ذلك المعدات الطبية التي يأتي أكثر من 10 في المائة من مكوناتها من الولايات المتحدة. إن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد التعاون الطبي الذي تقدمه كوبا في العديد من الدول مخزية. وقد ذهبت إلى حد التهديد العلني للحكومات ذات السيادة التي طلبت هذه المساعدة للاستجابة لاحتياجات الصحة العامة لسكانها.

تحرم الولايات المتحدة مواطنيها من حق السفر إلى كوبا، في تحد لدستورها. وقد أسهم تشديد الحصار في زيادة تدفقات الهجرة المسجلة

في بلدنا في السنوات الأخيرة، مما يفرض تكلفة مؤلمة على الأسر الكوبية وله عواقب ديمغرافية واقتصادية سلبية على الأمة.

إن حكومة الولايات المتحدة تكذب وتلحق ضرراً بالغاً بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عندما تتهم كوبا، دون أي أساس على الإطلاق، بأنها راعية لتلك الآفة. وتحت غطاء ذلك الاتهام التعسفي والمخادع، تبتز مئات المؤسسات المصرفية والمالية في جميع أنحاء العالم، وتجبرها على الاختيار بين مواصلة علاقاتها مع الولايات المتحدة أو الحفاظ على علاقاتها مع كوبا. إن بلدنا يعاني من حصار حقيقي – حرب اقتصادية قاسية وصامتة خارج الحدود الإقليمية – حصار تدعمه آلية سياسية قوية لزعزعة الاستقرار، مع بلايين الدولارات من الأموال التي وافق عليها كونغرس الولايات المتحدة بهدف الاستفادة من حالات النقص الناجمة عن الحصار وتقويض النظام الدستوري للبلد وسلام مواطنينا.

وعلى الرغم من عداء حكومة الولايات المتحدة، سنواصل بناء الجسور مع شعب البلد، كما نفعل مع جميع شعوب العالم. وسنواصل تعزيز العلاقات مع المهاجرين الكوبيين في كل ركن من أركان المعمورة.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مثلٌ أعلى مشترك يتطلب روحاً حقيقية من الاحترام والحوار البناء بين الدول. وللأسف، بعد مرور 75 عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بات الواقع مختلفاً تماماً. وقد أصبحت تلك المسألة سلاحاً سياسياً للدول القوية التي تسعى إلى إخضاع الدول المستقلة، وخاصة في الجنوب، لمخططاتها الجيوسياسية. وما من بلد مستثنى من التحديات، تماماً كما لا يملك أي بلد سلطة أن يعتبر نفسه نموذجاً لحقوق الإنسان أو أن يصم بالعار غيره من النماذج أو الثقافات أو الدول ذات سيادة. إننا نؤيد الحوار والتعاون بوصفهما وسيلتين فعالتين لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، دون تسييس أو انتقائية ودون تطبيق معايير مزدوجة أو شروط أو ضغوط.

وبهذه الروح، قدمت كوبا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024–2026 في الانتخابات التي ستجرى في 10 تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نشكر مقدماً البلدان التي قدمت لنا بالفعل دعمها القيم على ثقتها بنا. وستواصل كوبا، إذا انتُخبت، رفع صوتها من أجل رؤية عالمية، تمثل الجنوب وتؤيد المصالح المشروعة للبلدان النامية، على أساس الالتزام البناء بالإعمال الكامل لكافة حقوق الإنسان للجميع والمسؤولية الثابتة عن ذلك. وستواصل كوبا تعزيز ديمقراطيتها ونموذجها الاشتراكي الذي أظهر حتى في ظل الحصار مدى ما يمكن أن يفعله بلد نام صغير الحجم وذو ثروة طبيعية متواضعة. سنواصل عمليتنا التحويلية، ونبحث عن طرق للخروج من الحصار الذي تفرضه علينا إمبريالية الولايات المتحدة وطرق لتحقيق الازدهار مع العدالة الاجتماعية التي يستحقها شعبنا. وفي ذلك المسعى، لن نتخلى أبداً عن حقنا في الدفاع عن أنفسنا.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه دعوة إلى الجميع للعمل من أجل التغلب على الخلافات ومواجهة التحديات المشتركة معاً وبشعور من الإلحاح. ولتحقيق ذلك، فإن الأمم المتحدة والجمعية العامة، حتى مع محدوديتهما، هما أقوى الأدوات المتاحة لنا. ويمكن دائماً الاعتماد على كوبا في الدفاع عن تعددية الأطراف والاشتراك في تعزيز السلام والتنمية المستدامة للجميع. وسيشرفنا دائماً الكفاح من أجل العدالة، ومشاركة الصعوبات والتحديات مع شعوب الجنوب المستعدة لتغيير التاريخ. وسوف ننتصر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كوبا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميغيل دياس – كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيتالدين (سورينام).

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

اصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة إلى الإنكليزية): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأمة التركية، أود أن أتوجه إلى أعضاء الجمعية العامة بأحر تحياتي. وأود أن أهنئ السيد كوروشي، الذي أنهى بنجاح فترة رئاسته للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وأن أتمنى للسيد فرانسيس، الذي سيخلفه، كل النجاح.

وآمل أن تكون الدورة الثامنة والسبعون للجمعية العامة، التي تعقد بروح من الثقة والتضامن، نعمة للجنس البشري بأسره. وللأسف، لا يمكن رسم صورة أكثر تفاؤلاً لمستقبل عالمنا من التقييمات التي أجريت من على هذا المنبر في العام الماضي (انظر A/77/PV.4). وتبين الصورة المعروضة علينا أننا نواجه تحديات متزايدة التعقيد والخطورة على نطاق عالمي. فهناك نزاعات وحروب وأزمات إنسانية وصراع سياسي وتوترات اجتماعية إلى الجنوب من بلدي وإلى الشمال والشرق والغرب منه. وتزداد صعوبة التصدي لهذه التحديات المتنامية التي تفاقمت بفعل المشاكل الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية، خلقت الحرب على الحدود الشرقية لأوروبا مشاكل خطيرة في جميع المجالات، من الاقتصاد إلى الأمن ومن الطاقة إلى أمن الإمدادات الغذائية. إن الإرهاب، الذي يستخدم كأداة للحروب بالوكالة في سورية وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، يتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها للمناخ الأمني الدولي المتزايد الهشاشة. إن مناطق عمل المنظمات الإرهابية، التي تنمو باستغلال طموحات القوى العالمية، تنتشر كالوباء عبر مناطق جغرافية شاسعة، مستفيدة من التطورات التكنولوجية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان. وقد بلغت علامات كره الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام التي تتحول إلى أزمة جديدة مستويات تنذر بالخطر في العام الماضي. وبغض النظر عن أي ركن نعيش فيه من أركان العالم، أصبح تغير المناخ والكوارث الطبيعية ذات الصلة به حقيقة واقعة في حياتنا اليومية.

في صباح يوم 6 شباط/فبراير واجهت تركيا، على حد تعبير الأمين العام، "واحدة من أكبر الكوارث الطبيعية في عصرنا"، سواء من حيث حجمها أو من حيث المنطقة التي تأثرت بها. ومن المستحيل أن ننسى صدق المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في الاستجابة العاجلة لندائنا طلباً للمساعدة. ولن ننسى جهود التضحية بالنفس والدعم السخي المقدم لبلدنا. إن الصداقة التي أظهرها بلدنا في ذلك اليوم المظلم جداً – الذي أودى بحياة أكثر من 50 000 شخص، ودمر فيه 850 000 مبنى، وسويت بالأرض حرفياً مدن تؤوي ملايين الناس – كانت مصدراً هاماً للعزاء بالنسبة لنا. لدينا أصدقاء من جميع أنحاء العالم من 100 بلد. وأود أن أشكرهم على يد العون التي مدوها لنا بسخاء. ولم ندخر جهداً في إعادة إعمار مدننا المدمرة ومبانيها.

قبل بضعة أيام تعرضت ليبيا، التي تربطنا بها علاقات تاريخية قوية، لدمار هائل وخسائر كبيرة في الأرواح بسبب العواصف والفيضانات. وفي أعقاب الكارثة، حشدت تركيا على الفور مواردها لصالح ليبيا، حيث أزهقت أرواح 12 000 شخص ولا يزال الآلاف في عداد المفقودين. في المرحلة الأولى، أرسلنا ثلاث سفن وثلاث طائرات، إلى جانب 567 من موظفي الإغاثة ومئات المركبات وآلاف الأطنان من الأغذية والأغطية واللوازم الصحية. وتشارك منظماتنا غير الحكومية أيضاً في جهود الإغاثة في تلك المنطقة، بمواردها وقدراتها الخاصة بها. وبصفتنا بلداً يتضامن مع الضحايا والمضطهدين، أينما كانوا في العالم، فإننا لم ولن نتخلى عن إخواننا وأخواتنا الليبيين. ونأمل أن تحشد الدول الصديقة جهودها لمد يد العون إلى ليبيا.

كما أتمنى الشفاء العاجل لأشقائنا وأخواتنا المغاربة الذين ضربهم زلزال قوي جداً، تماماً كالزلزال الذي شهدناه نحن مؤخراً.

ويسرنا أن نرى أن موضوع الجمعية العامة لهذا العام يتماشى مع أهداف تركيا. إن قرن تركيا، الذي بدأنا تحقيقه خلال الذكرى المئوية لتأسيس جمهوريتنا، هو التعبير الأكثر واقعية عن تلك الرؤية

المتداخلة، وهو القرن الذي يزيل الظلم العالمي، ويعالج التفاوتات الاقتصادية، ويعزز السلام والأمن والاستقرار والازدهار بطريقة فعالة وشاملة تحتضن البشرية. وباختصار، تلك هي دعوتنا إلى إنشاء نظام دولي لفائدة البشرية جمعاء. هذه الرؤية تجد صدى أكبر من أي وقت مضى.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام غوتيريش الأخيرة بأن المؤسسات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تمثل عالم اليوم. تلك العبارة تعبر عن دعوتنا إلى أن "العالم أكبر من خمسة". فلم يعد مجلس الأمن ضامناً للأمن العالمي وأصبح ساحة معركة للاستراتيجيات السياسية لخمسة بلدان فقط. ونعتبر الأحداث الأخيرة في قبرص مظهراً من مظاهر الطابع الفارغ لذلك الهيكل المؤسسي الذي لم يعد يلهم العدالة أو الثقة.

وبوصفنا بلداً رائداً في العديد من المبادرات لتعزيز السلام والاستقرار، فإننا نعلق أهمية كبيرة على دعوة السيد غوتيريش إلى وضع خطة جديدة للسلام. وانطلاقاً من هذا الفهم، ومنذ بداية الحرب الروسية – الأوكرانية، ما فتئنا نسعى إلى إبقاء أصدقائنا الروس والأوكرانيين على حد سواء جالسين إلى طاولة المفاوضات، انطلاقاً من فرضية أن الحرب ليس فيها رابحون وأن السلام ليس فيه خاسرون. وسنكثف جهودنا لإنهاء الحرب من خلال الدبلوماسية والحوار على أساس استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها.

ومن خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي أطلقناها بالتعاون مع الأمم المتحدة، منعنا خطر حدوث أزمة جوع عالمية من خلال ضمان تسليم 33 مليون طن من الحبوب عبر البحر الأسود إلى الأسواق العالمية. بيد أن الفشل في تنفيذ ذلك الاتفاق بجميع عناصره ترك العالم يواجه أزمة جديدة. وقد تم تمديد هذه المبادرة ثلاث مرات، ويعود ذلك في جزء منه إلى جهودي. ونأمل أن يستفيد هذا الجسر الإنساني، الذي يمتد إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه، من ترتيباتنا ومفاوضاتنا. ولدينا خطة جديدة، حيث سيتم الإفراج عن مليون طن أخرى من الحبوب إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم. هدفنا هو تقديم أكبر مساهمة ممكنة للسلام والازدهار العالميين في مواجهة النزاعات من حولنا.

إن المأساة الإنسانية في سورية تدخل الآن عامها الثالث عشر، وهي تزيد من سوء الظروف المعيشية للجميع في المنطقة، بغض النظر عن أصلهم أو دينهم. ونحن البلد الوحيد الذي يتخذ موقفاً مبدئياً وبناء وعادلاً في مواجهة التطورات التي تهدد الوحدة السياسية والسلامة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي لسورية. وتزداد أهمية إنهاء الأزمة في الجنوب بحل شامل ودائم ومستدام يلبي التوقعات المشروعة للشعب. إن التأثير المدمر لزلازل 6 شباط/فبراير، التي أثرت على 14 مليون شخص في بلدنا، كان محسوساً بعمق في سورية، وخاصة في شمال غربي سورية. ولم تزد الحالة الإنسانية المضطربة أصلاً إلا سوءاً. ومن المؤسف أن عمليات الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية عبر الحدود في المنطقة قد توقفت في مثل هذا الوقت.

وبصفتنا تركيا، فلن نترك أكثر من 4 ملايين شخص يكافحون للبقاء على قيد الحياة في شمالي سورية حتى يواجهوا مصيرهم المحتوم والفناء. وعند الانتهاء من بناء أماكن السكنى خارج حدودنا، سنواصل تشجيع عودة اللاجئين في بلدنا إلى تلك الأماكن. إلا أن أكبر تهديد لسلامة أراضي سورية ووحدتها السياسية هو الدعم المقدم للمنظمات الإرهابية الذي توجهه الدول التي لديها مخططات بشأن ذلك البلد. إن الشعب السوري مغلوب على أمره على يد المنظمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي والجماعات المتطرفة المنظمة على أساس الانقسامات الطائفية. علاوة على ذلك، وصلت مجموعات مختلفة إلى درجة أن الشعب لم يعد يطيقها. والواقع أن العواقب المختلفة لذلك بدأت تظهر مؤخراً. كما أن العراق، وهو جار آخر، يبذل جهوداً مخلصة للتغلب على التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها. ونحن نعمل بتفاهم يعزز وحدة العراق السياسية وسلامته الإقليمية وجهود إعادة الإعمار، ولا نميز بين العناصر المكونة للبلد.

وبالنسبة لبلدان المنطقة، سيتم شق الطريق إلى التنمية بحيث تكفل التكامل الإقليمي. إن ألاعيب أولئك الذين يتشبثون بعذر داعش

كلما واجهوا مشاكل في المنطقة أصبحت الآن مكشوفة. وبصفتي زعيماً لبلد خاض بالفعل أكبر معركة ضد داعش، وألحق أكبر الخسائر بتلك المنظمة ويعرف الحقائق من أمام المشكلة ومن ورائها، أريد أن أتحدث بوضوح وصراحة شديدة. لقد مللنا وسئمنا من نفاق أولئك الذين يستخدمون داعش والمنظمات المماثلة كواجهة لمصالحهم السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، ولكن بشكل خاص في سورية والعراق. لقد سئمنا. فالتهديد في تلك المناطق لا يقتصر على داعش. إن الخطر الحقيقي يتمثل في المنظمات الإرهابية والجماعات شبه العسكرية والمرتزقة والعناصر المحلية التي تُستخدم وتتم رعايتها كأدوات في حروب بالوكالة، ومن يدفع الثمن الأعلى سيستخدم تلك العناصر.

وعلى الرغم من ذلك الواقع، لا يحق للبلدان التي تواصل العمل مع المنظمات الإرهابية خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية أن تتذمر من الإرهاب وعواقبه. فلا أحد آمن في مثل هذا العالم، سواء كان يعيش بجوار منطقة نزاع أو بعيداً عنها على أرض محاطة بالمحيطات – لا يمكن لأحد أن يكون في مأمن. ولهذا السبب نقول إنه يجب علينا، تحت رعاية الأمم المتحدة، أن نعيد هيكلة المؤسسات المكلفة بضمان الأمن والسلام والرخاء في العالم على وجه السرعة. ويجب أن نبني هيكلاً للحوكمة العالمية قادراً على تمثيل جميع الأصول والمعتقدات والثقافات في العالم بجغرافيتها وديموغرافيتها. وفي الختام، نقول مرة أخرى من كل قلوبنا إن العالم أكبر من خمسة، وإيجاد عالم أكثر إنصافاً أمر ممكن.

وأود الآن أن أتشاطر مع الجمعية بإيجاز النهج الذي يتبعه بلدي إزاء مختلف المجالات الإشكالية، بدءاً بمنطقتنا. لن يكون ممكناً تحويل شرق البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة ذات سيادة تنعم بالسلام والازدهار والاستقرار إلا إذا تم احترام حقوق وقوانين جميع الأطراف. وحقوق أي بلد ليست محط أنظارنا؛ ونحن لا ولن نسمح لأي بلد بتجاهل حقوقنا. هذه هي الذكرى السنوية الستون لبروز المسألة القبرصية. لقد بذل الجانب القبرصي التركي دائما جهودا مخلصة لإيجاد حل عادل ودائم ومستدام للمسألة القبرصية. من المقبول على نطاق واسع أنه لم يعد من الممكن تحقيق هذا الحل على أساس النموذج الاتحادي. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف باستقلال الجمهورية التركية لشمال قبرص وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية مع البلد. نتوقع أيضا من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أن تفي بصرامة بالتزامها بالحياد. لا نريد للقوة التي فقدت مصداقيتها بالفعل أن تواجه مزيدا من فقدان مصداقيتها في قبرص.

إننا نبذل جهودا مخلصة بخصوص اليمن. إذ إن لدينا علاقات تاريخية قوية مع اليمن، ونأمل ونرجو أن تتم تسوية المسألة نهائيا من خلال ضمان الاحترام غير المشروط لسلامة أراضي ذلك البلد ووحدته. كانت علاقاتنا مع مصر راكدة لفترة من الوقت، لكننا بدأنا مؤخرا حقبة جديدة، تتطور فيها العلاقات بسرعة كبيرة على أساس المصالح والمنافع المتبادلة. من المهم جدا أيضا ذِكر أنه لكي يسود السلام في الشرق الأوسط، ينبغي حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي في نهاية المطاف. سنواصل دعم الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية، في كفاحهما من أجل نيل حقوقهما المشروعة بموجب القانون الدولي. ويجدر بنا أن نكرر أنه بدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافياً، على أساس حدود عام 1967، سيصعب على إسرائيل تحقيق السلام والأمن اللذين تسعى إليهما في ذلك الجزء من العالم. في ذلك السياق، سنواصل السعي لضمان احترام الوضع التاريخي للقدس.

لقد تمتعنا بعلاقات سياسية واقتصادية وإنسانية قوية مع البلقان عبر التاريخ، ونعمل بجد على منابر ثنائية وإقليمية ودولية لضمان الاستقرار في تلك البؤرة الساخنة من أوروبا وحل الخلافات من خلال الحوار. نؤيد بنشاط عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، التي توترت مؤخرا. يؤكد الطابع المتزايد التعقيد للتحديات الإقليمية والعالمية أكثر من أي وقت مضى على الحاجة إلى المضي قدما في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي على أساس سليم. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يبدأ بسرعة في الوفاء بالتزاماته التي أهملت منذ فترة طويلة تجاه بلدنا. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يُوضع حد نهائي للمواقف المتأرجحة ضد تركيا.

وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة أخرى حيث نحشد جميع عناصر سياستنا الخارجية الإنسانية وتزداد فيها روابط الصداقة توطدا يوما بعد يوم. وفي المستقبل القريب، نعتزم تحويل تلك العلاقات إلى سياسة شراكة بين تركيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، وهو رمز عظيم للقارة، فإنه يأخذ زمام مصيره بنفسه وينهض. إن العملية التي بدأت بإرادة إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية تحولت إلى واحد من أهم المشاريع الإنمائية في العالم. ولدعم أفريقيا على ذلك الطريق، توجنا علاقات الصداقة التي تربطنا بالقارة بشراكة استراتيجية. مع ذلك، لا بد لي من أن أؤكد مرة أخرى أننا رحبنا بعضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، التي أوليناها أهمية كبيرة أيضا. والحقيقة هي أن منطقة الساحل تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة. نأمل أن تستعيد النيجر، التي شهدت مؤخرا أوقاتا مضطربة، النظام الدستوري والحكم الديمقراطي في أقرب وقت ممكن. وأي تدخل عسكري في النيجر يخاطر بإغراق ذلك البلد والمنطقة بأسرها في مزيد من عدم الاستقرار.

لقد أصبحت مبادرتنا "آسيا من جديد" رمزا لإرادتنا في تعزيز علاقاتنا مع آسيا، موطن أجدادنا، على أساس المنفعة المتبادلة والأولويات المشتركة. ولدينا فرصة تاريخية لبناء السلام والهدوء والتعاون في جنوب القوقاز. وبغية الاستفادة الكاملة من تلك الفرصة، أطلقنا عملية مع أرمينيا، تهدف إلى إقامة علاقات حسن جوار وتطبيع كامل. وانطلاقا من نفس الروح، أيدنا المفاوضات بين أذربيجان وأرمينيا منذ البداية. مع ذلك، فإن أرمينيا لا تستفيد استفادة كاملة من هذه الفرصة التاريخية. إننا نواقون إلى رؤية اتفاق سلام شامل يوقع بين البلدين، في أقرب وقت ممكن، والوفاء بالوعود بسرعة، ولا سيما فتح ممر زانجزور. إن كاراباخ أراض أذربيجانية. ولن يُقبل أي وضع آخر مفروض أبدا. لكل شخص الحق في التعايش على الأراضي الأذربيجانية، بما في ذلك الأرمن، وهو ما ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي. إننا نتحرك مع أذربيجان تحت شعار أننا أمتان ودولة واحدة. وتبذل جهود لتعزيز تعاوننا مع بلدان وسط آسيا، التي نتشاطر معها نفس الثقافة وحيث تكمن جذور حضارتنا القديمة. يسرنا أن منظمة الدول الناطقة بالتركية أصبحت طرفا فاعلا إقليميا وعالميا متزايد الفعالية.

إن شعب أفغانستان، الذي مر بأوقات عصيبة لمدة نصف قرن، بحاجة ماسة إلى المساعدة والدعم الإنسانيين، بغض النظر عن الدوافع السياسية. ومن شأن تحويل الحكومة المؤقتة إلى إدارة شاملة للجميع تمثل فيها كل قطاعات المجتمع تمثيلا عادلا تمهيد الطريق إلى الأمام لأفغانستان وسيحظى بترحيب إيجابي على الساحة الدولية. ومن التطورات الأخرى التي ستمهد الطريق للسلام والاستقرار والازدهار الإقليمي في جنوب آسيا إقامة سلام عادل ودائم في كشمير من خلال الحوار والتعاون بين الهند وباكستان. ستواصل تركيا دعم الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه.

نؤكد في كل فرصة أننا نحترم السلامة الإقليمية للصين وسيادتها. ومع ذلك، سنواصل التعبير عن حساسيتنا فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية للأتراك الإيغور الذين تربطنا بهم روابط تاريخية وإنسانية قوية. إننا بلد مد يد العون منذ البداية لمسلمي الروهينغيا الذين يعيشون في ظروف صعبة في ميانمار وبنغلاديش. وسيستمر دعمنا للروهينغيا النازحين حتى يتم ضمان عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة والدائمة إلى وطنهم.

وهدفنا المتمثل في مواصلة تحسين العلاقات مع جيراننا، وكذلك مع أصدقائنا في أماكن أبعد، دليل أساسي على سعينا للاستجابة بفعالية أكبر للتحديات العالمية. إن أمن إمدادات الطاقة مسألة مهمة على جدول الأعمال العالمي. لقد قمنا باستثمارات كبيرة على مدى العقدين الماضيين لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وينبغي ألا تستخدم الطاقة بعد الآن كأداة للعداء، بل ينبغي بدلا من ذلك أن تكون بوتقة للتضامن والتعاون. في ذلك السياق، من البحر الأسود إلى البلقان، ومن القوقاز إلى مختلف أنحاء العالم، أعطينا الأولوية دائما للتعاون والتضامن ونسعى جاهدين لفعل المزيد. في مجال النقل، تتمتع تركيا بموقع جيوسياسي لدعم جميع المشاريع التي تمر عبرها أو حولها. وينبغي لنا أن ننظر إلى الإبداع التكنولوجي باعتباره فرصة للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية، وليس ورقة رابحة لزيادة القدرة التنافسية.

ومما يؤسف له أننا نبتعد تدريجيا عن هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، وهو أحد أهم أهداف التنمية المستدامة. والواقع أننا نجد صعوبة في قبول الجوع بوصفه مسألة لم تحل بعد في القرن الحادي والعشرين. ندعو جميع البلدان إلى إظهار رغبة قوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في هذه المنطقة، حيث ازدادت الثروة بشكل كبير. ومع ذلك، لا يمكننا أن نفسر لماذا لا يزال 735 مليون من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. إذ تُنفق مئات الملايين من الدولارات للوصول إلى الفضاء، ولكن من أفريقيا إلى آسيا، لا يستطيع الملايين من الناس حتى العثور على جزء لائق من الطعام للاستهلاك. وما دام هذا هو الوضع، فلا يمكن لأي منا أن يكون آمنا. وكما قلت من قبل، ينبغي لجميع البلدان أن تبدي رغبة قوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إننا من أكثر البلدان سخاء في العالم من حيث المعونة الإنمائية، ومن حقنا أن نوجه هذا النداء.

وتغير المناخ العالمي مسألة أخرى أود أن أتطرق إليها. لقد أصبح من الصعب بشكل متزايد الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية بسبب تغير المناخ بمقدار 1,5 درجة مئوية. وأحد الشروط المطلوبة لذلك هو الدعم المالي والتكنولوجي لجهود البلدان النامية. الأمن الغذائي هو أحد المجالات الرئيسية المتأثرة بتغير المناخ. ويجب أن نضع وننفذ السياسات والاستثمارات الصحيحة من أجل الاستخدام المستدام لموارد المياه والأراضي.

لا يمكننا أن نورث أطفالنا عالما مبتلى بالتلوث الناجم عن الاستهلاك بلا وعي والموارد الطبيعية المستنفدة. وبذلك الفهم، أطلقنا "مبادرة القضاء على الهدر"– التي بدأناها في بلدنا برؤية لعالم أكثر ملاءمة للعيش وأكثر إنصافا – وجلبناها إلى العالم، من خلال قرار للأمم المتحدة قدمه 105 بلدان بصورة مشتركة، إلى جانب زوجتي، السيدة الأولى. مساء أمس، وقعنا على إعلان النوايا الحسنة بشأن "مبادرة القضاء على الهدر" في البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة. نأمل أن تساهم أهدافنا مبادرتنا، "القضاء على الهدر" في مكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أود أن أدعو جميع البلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى دعم مبادرة القضاء على الهدر على مستوى العالم.

إن البلدان المتقدمة النمو تعاني من العنصرية كما تعاني من الطاعون. كما أنها تعاني من كره الأجانب وكراهية الإسلام. لقد أصبح الأمر لَا يُحْتَمَلُ ووصل إلى مستويات لا تطاق. فخطاب الكراهية والاستقطاب والتمييز ضد الأبرياء لا يترك أي ضمير بدون تأثر في جميع أنحاء العالم. ولكن من المؤسف أن الساسة الشعبويين في العديد من البلدان يواصلون اللعب بالنار من خلال تشجيع هذه الاتجاهات الخطيرة.

إن العقلية التي تشجع الهجمات الشنيعة ضد القرآن الكريم في أوروبا من خلال السماح بها تحت ستار حرية التعبير هي في الأساس تُظلم مستقبل أوروبا بأيديها. ستواصل تركيا دعم مبادرات مكافحة كراهية الإسلام على جميع المنصات، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي. بغض النظر عن الإيمان الذي قد يتبعونه، لا يمكن لأحد أن يقبل الهجمات الشنيعة على الأماكن المقدسة. وأرجو من جميع الدول الشقيقة أن تتابع تلك التطورات في جميع أنحاء العالم.

فمكافحة كل تلك التحديات، التي حاولت أن أتطرق إلى كل منها في بضع جمل، هي مسؤوليتنا المشتركة. ولا يمكننا الوفاء بتلك المسؤولية إلا من خلال التعاون والتضامن الفعالين. نعتقد أن القيم القديمة التي تجعل البشر على ما هم عليه قد تآكلت مؤخرا. إذ تشكل تلك الهجمات تهديدا لرخاء ورفاه العالم بأسره. لدينا الأسرة في صميم مساعينا، ويجب علينا حمايتها وإنقاذها. وإنقاذ العائلات يعني إنقاذ مستقبل الجنس البشري بأكمله. الإملاءات العالمية آخذة في الارتفاع بطريقة غير مسبوقة. ولهذا السبب، أرجو من جميع الدول الأعضاء أن تدعم مؤسسة الأسرة وتحميها.

وسنواصل، نحن في جمهورية تركيا، التي تحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لتأسيسها، اتخاذ خطوات نحو السلام والازدهار والأمن

للجميع لصالح الجنس البشري بأسره. وآمل أن يعزز عمل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين روح التعاون والتضامن العالميين.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر أنه يجب إدانة الحوادث التي وقعت مؤخرا بين أرمينيا وأذربيجان، ويجب حل التطورات الإقليمية على الفور. هذا ما أتمناه وأدعو الله ليحققه.

أود مرة أخرى أن أنقل التحيات والحب والاحترام إلى جميع الأعضاء، وأتمنى أن يظلوا في صحة جيدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرتغال.

اصطُحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ريبيلو دي سوسا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): أود أن أبدأ بالقول إن البرتغال تؤيد تأييدا تاما الأولويات التي حددها الرئيس دنيس فرانسيس لفترة ولايته. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق تشابا كوروسي، الذي انتهت ولايته.

بالنيابة عن البرتغال، أشيد بالسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، لتفانيه الذي لا ينضب في سبيل قيم ميثاق الأمم المتحدة. إنني أؤيد جدول أعمالنا المشترك (A/75/982) ومقترحات الإصلاح الواردة فيه للحوكمة العالمية، بما في ذلك المقترحات ذات الطابع المالي، فضلا عن الأولويات التي لم نتخل عنها قط بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان والمهاجرين واللاجئين والمساواة بين الجنسين. تدعم البرتغال نجاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024؛ والمنتدى العالمي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي سنستضيفه في لشبونة في العام المقبل؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 2025، وهي من السمات المميزة لتفكير الأمين العام الواضح المستمر وديناميته في هذا المنعطف الصعب من مسيرة العالم من حيث بناء السلام والتعاون الدولي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد استمعنا اليوم إلى الأمين العام وهو يعرض تقريره (A/78/1). ثم استمعنا إلى الرئيس لولا دا سيلفا والرئيس بايدن اللذين اتفقا، على الرغم من اختلاف مواقفهما، على ما هو أساسي. من الملح أن نحترم ميثاق الأمم المتحدة بغية صون السلام في العالم. ومن الضروري تسريع مكافحة تغير المناخ، وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وحماية محيطاتنا وتنوعنا البيولوجي. وبغية ضمان السلام، من الملح أن نصلح المؤسسات التي أنشئت في القرن الماضي – والتي أنشئ بعضها في النصف الأول من القرن الماضي – والتي هي بعيدة كل البعد عن واقع العالم اليوم. ومن الملح أن نصلح المؤسسات المالية الدولية. وكما قال الأمين العام، فقد حان الوقت للموافقة على نظام جديد لبريتون وودز.

وهذه المسائل الثلاث الملحة مترابطة. إذ لا يوجد سلام ولا تنمية مستدامة ولا إصلاح مؤسسي بدون احترام ميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد تنمية مستدامة ولا احترام لميثاق الأمم المتحدة بدون إصلاح المؤسسات الدولية. ولا يوجد إصلاح للمؤسسات الدولية دون احترام الميثاق ودون تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافنا المتعلقة بتغير المناخ.

ولكن هذه ليست المشكلة. فالمشكلة تكمن في مكان آخر. أين التَشدِيد في إلحاحنا؟ أين هي المصداقية في مجيئنا إلى هنا كل عام

لنعلن ما هو مُلح بينما في الواقع لا يُتَعامل معه بالإلحاح المناسب؟ ما فتئ الأمين العام يناشد لسنوات عديدة. ومن الضروري أن نحترم ميثاق الأمم المتحدة لأنه بدونه وبدون احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحقوق الإنسان، لا يمكن أن يكون هناك سلام.

في أوكرانيا، السلام هو كفاح الشعب الأوكراني، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الشعوب في جميع أنحاء العالم في مناطق مثل الساحل وأجزاء أخرى كثيرة من أفريقيا، في الشرقين الأدنى والأوسط وفي آسيا. والمشكلة هي احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لذلك، لا يمكننا أن نفرق بين كفاح الشعب الأوكراني والكفاح من أجل احترام ميثاق الأمم المتحدة.

كما أنه لا يمكن بناء السلام دون تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. إننا متأخرون – وما زلنا متخلفين – في تحقيق الأهداف، مما يطيل أمد أوجه عدم المساواة فيما بين الدول وفيما بين الشعوب. لا يمكننا تحقيق الأهداف بدون إصلاح مؤسساتنا الدولية، وخصوصا مجلس الأمن. إن مجلس الأمن يتوافق مع عالم لم يعد له وجود. لطالما رأت البرتغال أن دولا مثل البرازيل والهند يجب أن تمنح العضوية الدائمة. وينبغي أن يؤخذ الموقف الأفريقي المشترك في الاعتبار، ولا يمكن تجاهل البلدان الصغيرة. بالمثل، فإن المؤسسات المالية القائمة غير قادرة على تمويل التنمية المستدامة بإنصاف وعدل. إنها تحابي البلدان الغنية ولا يحبذون أفقر البلدان.

والمسائل الثلاث الملحة مترابطة وتظل كذلك عاما بعد عام. تدافع البرتغال عن احترام ميثاق الأمم المتحدة بوصفه طريقا إلى السلام. وتناصر البرتغال تكثيف مكافحة تغير المناخ، في محاولة للمضي قدما في خفض انبعاثات الكربون، وتعزيز الطاقة النظيفة وحماية محيطاتنا وتنوعنا البيولوجي. وتدافع البرتغال عن إصلاح مؤسسات مثل الأمم المتحدة نفسها والمؤسسات المالية الدولية.

لم نتوقف قط ولن نتوقف أبدا عن دعمنا للأمين العام للأمم المتحدة، مهما كان الثمن، لأنه من السهل المجيء إلى هنا كل عام وتقديم نفس الوعود ولكن لا نفي بها أبدا – مما يجعلنا لا نسهم في تحقيق السلام مع احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا نسهم في العدالة والتنمية المستدامة، ونؤخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من السهل المجيء إلى هنا والوعد بحوكمة عالمية جديدة ولكن تأجيل الحلول الملموسة للإصلاح المؤسسي، والتكلم عن توفير التمويل للبلدان المحتاجة دون تقديم أمثلة على هذا التمويل.

لقد وقعت البرتغال لتوها اتفاقا مع كابو فيردي – وهي بلد يضم بعض الناطقين باللغة البرتغالية في العالم البالغ عددهم 300 مليون نسمة – لتحويل ديون الدولة إلى صندوق للبيئة والمناخ، وتحويل ديون المدين إلى مساهمة من الدائن في التنمية الاقتصادية المستدامة لتلك الدولة. ينبغي أن يحدث ذلك بصورة منتظمة مع الديون القائمة وتمويل التنمية المستدامة. وهدفنا هو توسيع نطاق تلك المبادرة لتشمل بلدانا أخرى في الحيز الناطق بالبرتغالية.

عاما بعد عام، نضيع الوقت. ولكن الوقت قد حان لكي نفي باحترام القانون الدولي وبناء السلام والتعاون الدولي. لقد حان الوقت لتصحيح أوجه عدم المساواة العالمية ومكافحة تغير المناخ. لقد آن الأوان لإنجاز إصلاح الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. فبدونه، لا يمكن تحقيق تعددية الأطراف. ولا يمكن أن يكون هناك تعاون دائم ولا سلام في جميع أنحاء العالم.

كل يوم يضيع هو يوم آخر من عدم المساواة والأنانية والنزاع والحرب. وكل يوم يُكتسب هو يوم آخر من العدالة والتضامن والسلام.

آمل أنه عندما نجتمع بعد عام من الآن، سيكون من الممكن القول إن هناك سلاما أكثر من الحرب، وليس حربا أكثر من السلام، وعدالة أكثر من ظلم، ومساواة أكثر من الإجحاف، وإجراءات مناخية أكثر من التقاعس عن العمل المناخي، وإصلاح للأمم المتحدة أكثر من إصلاح أقل وإصلاح إضافي للمؤسسات المالية بدلا من تجاهل الأمر، أو تخفيض في هذا الإصلاح. إذا كان هذا هو الحال، فسيكون الأمر يستحق ذلك. وبخلاف ذلك، سنستمر دائما في سماع نفس الأشخاص المؤثرين جدا يعدون ولا يَفُونَ بوعودهم. إننا ندرك لماذا تتضاءل الثقة في أولئك الذين يحكمونهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطُحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني: بداية نهنئ سعادة السيد دينيس فرانسيس على توليه رئاسة الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، متمنيا له التوفيق. وأعرب عن التقدير لسعادة السيد تشابا كوروشي على جهوده في رئاسة الدورة السابعة والسبعين. وأشيد بالجهود التي يبذلها سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة وموظفو الأمم المتحدة لتحقيق غاياتها النبيلة.

اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أتقدم بصادق التعازي لأخي، جلالة الملك محمد السادس، وللشعب المغربي الشقيق في ضحايا الزلزال المدمر. كما أتقدم بالتعازي لدولة ليبيا الشقيقة، حكومة وشعبا، على ضحايا الفيضانات هناك، سائلين الله تعالى الشفاء العاجل للمصابين، وأن يتغمد الراحلين بواسع رحمته. وأؤكد على تضامننا الكامل معهم في هذا المصاب.

لقد حبانا الله أن نعيش في عصر التقدم المتسارع الذي لم يسبق له مثيل، والذي تسود فيه روح الابتكار في مجالات الطب والتكنولوجيا والعلوم عموما، وتتضاعف فيه قدرة البشر على تسخير الموارد التي تمكن من توفير حياة كريمة للبشرية جمعاء. لقد أتاحت الابتكارات المتواترة إنتاجية ورفاهية ودرجة تواصل بين البشر تكاد تحقق رؤى الخيال العلمي. وبينما مكننا هذا التطور من تحقيق الكثير من الأمنيات، إلا أن ذلك لم يكن دون كلفة لشعوب العالم ولكوكبنا ولموارده. لقد ارتفع معدل الأعمار ومستوى المعيشة لغالبية الإنسانية، وظهر ذلك بوضوح في التكاثر السكاني ولكن معدلات الفقر والبطالة ارتفعت أيضا، وازداد الوعي بغياب العدالة في توزيع الثروات، فضلا عن التبعات الخطيرة على البيئة. وفي مجالات مثل علم الجينات، والذكاء الاصطناعي، تزداد الإمكانيات لتحقيق الرفاه للبشرية جمعاء، لكن الفجوة بين الممكن والواقع تزداد أيضا. ففي نفس العصر الذي تظهر فيه هذه الإمكانيات، تعاني في شعوب من عمالة الأطفال، والجوع، والبطالة، والحروب الأهلية، وتدافع فيه دول متطورة عن حدودها أمام تدفق اللاجئين الهاربين من تلك المعاناة، وكأن شعوب الكرة الأرضية تعيش في عصرين مختلفين.

إن التطور التقني المتسارع وتزايد الاعتماد عليه يفتح آفاقا غير مسبوقة لتطور الإنسانية نحو الأفضل. ولا شك أن العلم والتكنولوجيا هما المفتاح زيادة الإنتاجية، وتحسين نوعية حياة البشر. ولكن الاحتفاء بالوسائل من دون التفكير المسؤول بالغايات التي تستخدم من أجلها، أدى إلى كوارث كبرى، مثل استخدام السلاح النووي، وإجراء التجارب الخطيرة على البشر، والإبادة الجماعية في معسكرات الاعتقال. من واجبنا مواكبة التطور العلمي والتقني وتشجيعه في بلداننا ويجب أن تزول الحواجز بين الدول في هذا المجال.

وفي الوقت ذاته، لا يجوز تجاهل تفاقم مخاطر مثل تزييف الواقع، واختراق المجال الخاص للأفراد وتشويش العملية التعليمية بتسهيل الانتحال ومضاعفة تأثير الدعاية المظللة وأدوات خداع البشر. وعليه، وإلى جانب ضرورة التعاون والاستثمار في تطوير هذه التقنيات، نجدد الدعوة لتوحيد الجهود لمنع إساءة استخدام الفضاء السيبراني، وتنظيم هذا الجانب الحيوي، استنادا لأحكام القانون الدولي.

وفي هذا السياق، ستنعقد في الدوحة "قمة الويب 2024"، ويشكل انعقادها فرصةً هامةً لاستعراض التطور في مجال التكنولوجيا،

وخلق فرص تعاون جديدة في عالم التكنولوجيا لصالح البشرية جمعاء. وهذه مناسبة لأرحب بالجميع في الدوحة .

علينا ألا ننسى أن هناك شعوبا حول العالم، وبالأخص في منطقتنا تشغلها مآسي الحاضر، وتعد الانشغال بالقضايا التي ذكرتها نوعا من الرفاهية. ومن واجبنا، إذا كنا نشكل حقًا مجتمعا دوليا، وليس مجرد كيانات مختلفة، أن نعمل على رفع الظلم الواقع عليها، على الأقل بموجب ما تقتضيه قرارات هذه الهيئة، وما يقتضيه القانون الدولي.

فلا يجوز أن يبقى الشعب الفلسطيني أسير تعسف الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، ورفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أي حل سياسي عادل وفق مبادئ الشرعية الدولية.

ولا يغيب عنكم أن تقاعس المنظمة الدولية عن اتخاذ إجراءات ضد الاحتلال أتاح ويتيح الفرصة لإسرائيل لكي تقوض أسس حل الدولتين بالتوسع والاستيطان حتى أصبح الاحتلال يتخذ شكل نظام فصل عنصري في وضح نهار القرن الواحد والعشرين. وقد لاحظ ذلك حتى بعض أصدقاء إسرائيل المقربين. كما وترد إسرائيل على مبادرات السلام والتطبيع العربية بالمزيد من التعنت والتطرف القومي – الديني الأصولي في الائتلافات الحكومية والمزيد من الاستيطان، وتهويد القدس والاعتداء على الأماكن المقدسة، والتنكيل بالواقعين تحت الاحتلال، وتشديد الخناق على قطاع غزة.

تقدم قطر الدعم السياسي والإنساني والتنموي للشعب الفلسطيني الشقيق، وتساهم في إعمار قطاع غزة الرازح تحت الحصار، علاوة على مساهمتها المتواصلة في تمويل وكالة غوث اللاجئين. وتواصل تمسكها بالموقف المبدئي من عدالة هذه القضية التي أصبحت امتحانا لمصداقية ساسة دول العالم تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة لسورية، لا يجوز التسليم بالظلم الفادح الواقع على الشعب السوري الشقيق كأنه قدر. فما زالت الأزمة بانتظار تسوية شاملة من خلال عملية سياسية تؤدي إلى انتقال سياسي، وفقا لبيان جنيف 1– وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وبما يحقق تطلعات الشعب السوري، ويحافظ على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها.

ومن المؤسف أن نشهد هذا العام اندلاع العنف في السودان مما ترك آثارا خطيرة على الشعب السوداني الشقيق وفاقم من أزمة اللاجئين. نحن ندين الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في العاصمة الخرطوم وفي إقليم دارفور، وندعو لمحاسبة مرتكبيها، كما ندعو إلى وقف القتال والاحتكام لصوت العقل وتجنيب المدنيين تبعات القتال، ونؤكد دعمنا كافة الجهود الإقليمية والدولية، لتيسير التوصل إلى وقف القتال، والحوار بين القوى السياسية السودانية حول مستقبل للسودان بجيش واحد فقط، وبحيث يقوم بحماية البلاد ولا يحكمها.

وفي لبنان الشقيق حيث أصبح الخطر محدقا بمؤسسات الدولة، نؤكد على ضرورة إيجاد حل مستدام للفراغ السياسي وإيجاد الآليات لعدم تكراره، وتشكيل حكومة قادرة على تلبية تطلعات الشعب اللبناني والنهوض به من أزماته الاقتصادية والتنموية. فمن المؤسف أن يطول أمد معاناة هذا الشعب الشقيق، بسبب الحسابات السياسية والشخصية.

وفي اليمن، ندعو أن تسوى الأزمة بموجب قرارات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الشأن الليبي، نؤكد دعمنا الدائم لمساعي الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهوده المبذولة لتحقيق نتائج ملموسة لحل الأزمة الليبية .

من الواضح أن الحل في جميع الدول الشقيقة التي ذكرتها يكمن في الإجماع على كيان الدولة والمواطنة.

وفيما يخص الوضع في أفغانستان، نواصل تنسيق الجهود الدولية وتيسير الحوار بين الأمم المتحدة والدول المعنية وحكومة تصريف الأعمال الأفغانية لضمان الالتزام باتفاق الدوحة، بما يضمن عدم تكرار أخطاء الماضي، حتى نحول دون انزلاق أفغانستان نحو أزمة إنسانية يصعب التعامل معها أو أن تصبح ملاذا للأفراد والجماعات الإرهابية، ولنضمن حصول الشعب الأفغاني على ما يحتاج إليه من

دعم ومساعدة دوليين، ويتمتع بحقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات وحق المرأة في التعليم والعمل.

وفي سياق الحديث عن منطقتنا، نجدد الترحيب بالانفراج الذي شهدته هذا العام والمتمثل بالحوار البناء وإعادة العلاقات بين كل من الدول الشقيقة المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين جمهورية مصر العربية والجمهورية التركية.

تستمر الحرب في أوروبا. وهي تستنزف إلى جانب روسيا وأوكرانيا أوروبا بأكملها، وأثرت وتؤثر على العالم بأسره في مجالات حيوية مثل الطاقة والغذاء.

وفي غياب أفق لحل سياسي دائم، ولأن لدى الكتل الدولية الكبرى المنخرطة في الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر القدرة على مواصلتها لأجل غير محدود، أصبح جل ما يتطلع إليه الناس في أوروبا وفي كافة أنحاء العالم هو الهدنة طويلة الأمد. وهذا لا يمكن أن يكون أساسا لاستقرار بعيد المدى. وانطلاقًا من الضرر اللاحق بشعبي البلدين وبشعوب العالم، ولأنه لا يجوز التسليم بهذا الواقع، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واللجوء إلى الحل السلمي الجذري على هذه الأسس.

تزخر منطقتنا بالإمكانيات والفرص الهائلة، وشعوبنا شعوب متسامحة ومحبة للخير والسلام، وهو الأمر الذي شوهته القوالب النمطية والأفكار المسبقة.

وخلال بطولة كأس العالم 2022 في قطر، سنحت الفرصة للتفاعل بين الشعوب، ولرؤية العالم شعوبنا على سجيتها، وليتعرف على جوانب من ثقافتنا وقيمنا، وعلى مكانة قطر كوجهة عالمية تربط الشرق والغرب. وأكدنا على ما للرياضة من دور في مد جسور التواصل والتقارب بين الشعوب والثقافات، وآمل أن نكون قد أسهمنا في هذه البطولة في كسر القوالب النمطية، وقدمنا للعالم صيغة جديدةً للبطولات الممتعة والآمنة.

كان لدينا في قطر حلم بأن تكون بلادنا من الأمم المزدهرة التي ينعم شعبها بالرفاه والازدهار، واستثمرنا في تحقيق حلمنا هذا عقودا من التخطيط والعمل التنموي الشامل. وقد حققنا الكثير بفضل من الله ثم بتكاتف الجميع في قطر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستالدن (سورينام).

وفي الوقت الذي كان فيه الاستثمار في الغاز المسال رافعة لتحقيق هذا الحلم، مكننا هذا الاستثمار من أداء دور مهم في مواجهة تحدي الطاقة حول العالم برؤية واقعية تأخذ في الحسبان حاجة العالم إلى مزيج متنوع من مصادر الطاقة

المختلفة، وباستخدام أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة الصديقة للبيئة في الوقت ذاته.

إننا ندرك أن تصدير الطاقة يفرض علينا واجبات تجاه دول العالم كشريك موثوق، كما يفرض علينا واجبات تجاه شعبنا وأجياله القادمة. ومن هنا، تواصل قطر تطوير صندوقها السيادي وتنويع مصادر الدخل، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة النظيفة. وتتبع دولة قطر سياسات صديقة للبيئة وتدعم مشاريع مختلفة لحمايتها. وفي هذا السياق تقع استضافتنا لمعرض إكسبو المتخصص بالبستنة خلال الشهر القادم.

وتدفع المسؤولية الدولة إلى تعزيز دورها في تقديم المساعدات الإنسانية وفي جهود الوساطة وحل النزاعات، التي تؤثر على منطقتنا.

إن طريق حل النزاعات بالطرق السلمية هو طريق طويل وشاق، لكنه أقل كلفة من الحروب، والتزامنا بمواصلة جهودنا في تيسير وصناعة السلام هو التزام مبدئي، وهو في صلب سياستنا الخارجية.

نؤكد اعتزازنا بشراكتنا مع المنظمة الدولية، وليس أدل على ذلك من افتتاح "بيت الأمم المتحدة" بحضور الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس الماضي في الدوحة، والذي يضم اثني عشر مكتبا أمميا حتى الآن.

وقد استضافت بلادي في آذار/مارس الماضي من هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا والذي يعد من أبرز المحافل الدولية. وقد حشدت فيه الجهود لتحقيق الغايات الطموحة لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031. وإذ نؤكد أن دولة قطر هي شريك رئيسي وفاعل في المساعي الرامية للاستجابة لأولويات واحتياجات هذه الدول، فإننا نرحب مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد يوم أمس. ويسعدنا قيام دولة قطر مرة أخرى بدور ريادي في المناقشات الرئيسية تحت مظلة الأمم المتحدة، وآخرها العمل مع إيرلندا على تيسير المفاوضات الحكومية حول الإعلان السياسي الذي اعتمدته قمة أهداف التنمية المستدامة بالأمس.

ونحن نرى أن التعاون في هذه المجالات يسهم في الوقاية المسبقة من موجات اللجوء التي باتت تشكل مشكلةً حقيقية لأوروبا وأيضا للدول الأفريقية والآسيوية المتاخمة لها.

واسمحوا لي أن أنبه إلى ضرورة محاربة العنصرية وحملات التحريض على شعوب وديانات وحضارات بأكملها. وبالمناسبة أقول لإخواني المسلمين أنه لا يجوز أن يشغلنا معتوه أو مغرض كلما خطر بباله أن يستفزنا بحرق القرآن أو بنذالة أخرى. فالقرآن أسمى من أن يمسه معتوه. قال تعالى: "خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين" (سورة الأعراف، الآية 199). وفي الوقت ذاته، أقول لكل من يبرر هذه الأفعال القبيحة بأنها حرية تعبير: لا يجوز أن يكون المس المقصود بمقدسات الآخرين نموذجا عن حرية التعبير.

ختاما، من واجب القادة العمل على تمكين شعوبهم من سبل العيش بسلام وأمن والتطلع إلى مستقبل أفضل لجيل الأبناء. وثمة معوقات على مستوى المجتمع الدولي تتمثل أساسا في عدم إخضاع التناقضات والتنافس بين الدول الكبرى لمبادئ حد أدنى ملزمة في قضايا عابرة لاختلاف أنظمة الحكم، وتهم الإنسانية جمعاء مثل التغير المناخي، وقضايا البيئة عموما، والفقر، والظلم الصارخ المتمثل بالاحتلال والعنصرية وجرائم الحرب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رامافوسا (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ثمانية وسبعين عاما، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التزمت دول العالم رسميا بإنقاذ الأجيال المقبلة من أهوال الحرب ومعاناتها. ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة، قبلت تلك الدول ولاية مشتركة لتعزيز السلام وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية والتقدم الاجتماعي وكفالة مستوى حياة أفضل للجميع.

ومع ذلك، ونحن نجتمع هنا، يواجه الكثير من البشر الحروب والنزاعات، والعوز والجوع، والمرض والأضرار البيئية والكوارث. إن التضامن والثقة فيما بين الدول يتآكلان. ويتعمق عدم المساواة والفقر والبطالة في العديد من دول العالم. في ظل هذه الظروف، وفي أعقاب جائحة عالمية مدمرة، يبدو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال بشكل متزايد. وفي الوقت الذي ينبغي فيه توجيه كل جهد بشري نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تحول انتباهنا وطاقاتنا مرة أخرى بسبب ويلات الحرب. ولكن تلك الويلات وتلك الانقسامات وتلك المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل يمكن، بل يجب، التغلب عليها.

وعلى مدى آلاف السنين، أظهر الجنس البشري قدرة هائلة على الصمود، ومقدرة على حل المشاكل، والتكيف، والابتكار، والتعاطف،

والتضامن. وفي هذه اللحظة، نحن جميعا مدعوون إلى إعادة تأكيد تلك الصفات الأساسية، التي تحدد إنسانيتنا المشتركة. ويجب أن تكون هذه الصفات واضحة في الكيفية التي نعمل بها معا كمجتمع عالمي وكدول في العالم لإنهاء الحروب والنزاعات.

وما فتئت جنوب أفريقيا تدعو إلى الحوار والتفاوض والدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها وتحقيق السلام الدائم. وقد التزمت كبلد بتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والعدالة والديمقراطية والتقيد بالقانون الدولي.

ومن تجربة مسيرتنا من نظام الفصل العنصري الشرير، الذي أعلنته هذه المنظمة ذاتها جريمة ضد الإنسانية، إلى الديمقراطية، نقدر أهمية إشراك جميع الأطراف في النزاعات في التوصل إلى حلول سلمية وعادلة ودائمة.

وتلك المبادئ هي التي تسترشد بها مشاركة جنوب أفريقيا في مبادرة السلام الأفريقية، التي تسعى إلى حل سلمي للنزاع بين روسيا وأوكرانيا. وفي ذلك النزاع، كما هو الحال في جميع النزاعات، أصررنا على التمسك بمبدأ ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في احترام السلامة الإقليمية لكل بلد. إن مشاركتنا في مبادرة السلام الأفريقية، التي تدعمها سبعة بلدان من القارة الأفريقية، تسترشد بالرغبة في رؤية نهاية لمعاناة أكثر المتضررين مباشرة من النزاع والملايين في قارتنا وفي جميع أنحاء العالم الذين أصبحوا الآن معرضين لتفاقم الجوع والحرمان نتيجة للنزاع.

وبينما كنا نحن، بوصفنا قادة أفارقة، منخرطين مع أطراف النزاع، كانت إحدى المسائل التي أثرناها هي ضرورة أن تكون هناك تدابير لبناء الثقة يمكن أن تخلق شعورا بالثقة تجاه حل النزاع. وفي ذلك الصدد، قلنا إنه ينبغي ضمان مسائل مثل عودة الأطفال الذين نقلوا من أوكرانيا. وقلنا أيضا إنه ينبغي تبادل أسرى الحرب بين البلدين. لقد عقدت للتو اجتماعا مع الرئيس زيلينسكي، الذي قال إن بعض جهودنا تؤتي ثمارها جزئيا، حيث يتم الآن إعادة الأطفال وتبادل السجناء أيضا. ولكن بعد ذلك قلنا إننا بحاجة إلى رؤية ذلك يحدث بوتيرة أسرع بكثير.

وبوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتمكين من إجراء حوار هادف، تماما كما ينبغي أن نمتنع عن أي أعمال تؤجج النزاع. وبينما نواجه نزاعات أخرى في عدة أجزاء من العالم، بما في ذلك قارتنا، أفريقيا، نحتاج إلى الاستثمار في المنع وبناء السلام. نؤيد دعوة الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام الدول الأعضاء إلى توفير تمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام.

وبوصفنا مجتمعا عالميا، ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء الحوادث التي وقعت مؤخرا المتمثلة في التغييرات غير الدستورية للحكومات في بعض أجزاء أفريقيا. يتعين على المجتمع الدولي العمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي لدعم جهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا والسودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وشمال موزمبيق ومنطقة البحيرات العظمى ومنطقة الساحل والنيجر والقرن الأفريقي.

لقد أعلن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي استعداده لتعميق تعاونه مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإسكات البنادق في القارة الأفريقية، وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

إننا مدعوون إلى أن نظل أوفياء للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة بالاعتراف بحق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، تماشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

يجب أن نعمل من أجل السلام في الشرق الأوسط. وما دامت أرض الفلسطينيين محتلة، ومع وجود تجاهل لحقوقهم وإنكار لكرامتهم، فإن هذا السلام سيبقى بعيد المنال. إن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تتهدد إمكانية التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود الدولتين. ويجب أيضا تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية وحظر ضم الأراضي باستخدام القوة في هذه الحالة.

لا تزال جنوب أفريقيا تدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي الذي فُرض قبل 60 عاما على كوبا، والذي ألحق أضرارا تفوق الوصف باقتصاد البلد وبشعب كوبا.

وينبغي أيضا رفع الجزاءات التي تطبق أيضا على زمبابوي جارة جنوب أفريقيا، لأنها لا تفرض معاناة تفوق الوصف على الزمبابويين

العاديين فحسب، ولكن لها أيضا أثرا سلبيا جانبيا على البلدان المجاورة، مثل بلدي، جنوب أفريقيا.

بما أن العديد من الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون الجوع والعوز، فإن السمات الإنسانية الأساسية للتعاون والتضامن يجب أن تكون واضحة في الإجراءات التي نتخذها لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. يجب أن نستجمع الإرادة والعزم اللازمين لاستعادة الزخم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نتصدى للتحديات الإنمائية الأساسية التي اتسم بها عالمنا غير المتكافئ لفترة طويلة.

لكي نتصدى للتحديات الإنمائية التي تواجه العديد من الناس في العالم، فإننا مطالبون بالتركيز على الاستثمار المستهدف، ونقل التكنولوجيا، ودعم بناء القدرات، وخاصة في المجالات الرئيسية مثل دعم التصنيع، وبناء الهياكل الأساسية، وضمان الاستثمار في الزراعة، والتأكد من وجود استثمار في المياه والطاقة والتعليم والصحة.

ويتطلب ذلك أيضا دعما ماليا مستداما يمكن التنبؤ به، بما في ذلك سياسات تجارية داعمة، من المجتمع الدولي. ندعو شركاءنا من البلدان الغنية إلى الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدوا بها. إنه لمصدر قلق كبير لنا، نحن بلدان الجنوب، أن بلدان الشمال الغنية قد فشلت في الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها لتوفير 100 بليون دولار سنويا للاقتصادات النامية لاتخاذ إجراءات مناخية. ولا بد من تغيير ذلك، ويجب توفير الأموال لصالح التنمية.

ونؤيد المقترحات الواردة في خطة الأمين العام لتحفيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، نؤيد الدعوة إلى معالجة الديون وحالة المديونية الحرجة، التي تثقل كاهل العديد من البلدان، ولا سيما في بلدان الجنوب. ونؤيد الدعوة إلى زيادة التمويل طويل الأجل الميسور التكلفة على نطاق واسع إلى 500 بليون دولار سنويا وتوسيع نطاق التمويل الطارئ ليشمل البلدان المحتاجة.

إنه لاتهام خطير للمجتمع الدولي أن بوسعنا أنفاق الكثير على الحروب – في الواقع، تُنفق تريليونات على الحروب – ولكننا لا نستطيع دعم الإجراءات التي يجب اتخاذها لتلبية احتياجات الأساسية لبلايين الأشخاص في العالم، مثل مكافحة الجوع ومعالجة مسائل الصحة، وتمكين النساء، وضمان التنمية في البلدان الضعيفة.

يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي على تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة. ولن يكون التقدم الاجتماعي والاقتصادي ممكنا ما لم نضع حدا للتمييز بين الجنسين. إذ يجب أن نكفل حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاقتصادية على قدم المساواة. ويجب أن نولي اهتماما خاصا لتوفير الخدمات الصحية الكافية لكل امرأة وطفل ومراهق. إنن بقيامنا بذلك، سنحسن بشكل أساسي صحة الجميع ورفاههم.

يجب أن يكون تمكين المرأة محوريا في الإجراءات التي نتخذها الآن لتحقيق خطة عام 2030. تحتاج نساء العالم إلى التمكين. إن لهن الحق في التمكين. ولهن أيضا الحق في المشاركة على قدم المساواة في هياكل صنع القرار في جميع المؤسسات في العالم. ومن دواعي فخري أنه في جنوب أفريقيا 50 في المائة من أعضاء مجلس وزراء هم من النساء. ويرافقني اليوم وفد نسائي إلى دورة الجمعية العامة هذه. وينبغي أن يكون مصدر قلق لنا جميعا أن غالبية الأشخاص الذين يجلسون في هذه الجمعية هم من الرجال. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هو: أين نساء العالم؟ إن لنساء العالم الحقَ في أن يكنّ هنا لتمثيل آراء النساء في جميع أنحاء العالم.

يجب أن تكون الصفات الإنسانية الأساسية المتمثلة في الابتكار والتكيف واضحة في الإجراءات التي نتخذها لمنع تدمير كوكبنا. ترتفع درجة الحرارة في أفريقيا بشكل أسرع من بقية العالم. قيل لنا أنه من بين 20 نقطة ساخنة مناخية في العالم، هناك 17 في إفريقيا. أفريقيا هي الأقل مسؤولية عن الأضرار المناخية المتسبب بها؛ ومع ذلك فهي تتحمل العبء الأكبر. وبعد قرون من انتهاء تجارة الرقيق، وبعد عقود من انتهاء الاستغلال الاستعماري لموارد أفريقيا، تتحمل شعوب قارتنا مرة أخرى تكاليف تصنيع الشمال وتنمية الدول الغنية في العالم. وهذا ثمن لم تعد شعوب أفريقيا مستعدة لدفعه. تفترض بلدان كثيرة في

الشمال أن أصولها من الموارد المعدنية هي تلك الكامنة تحت التراب الأفريقي. إن ثروة أفريقيا ملك للأفارقة. والثروة المعدنية الموجودة تحت التراب الأفريقي يجب أن تعود في نهاية المطاف إلى الأفارقة.

نحث قادة العالم على تسريع عملية إزالة الكربون على الصعيد العالمي، مع السعي لتحقيق المساواة والازدهار المشترك. نحن بحاجة إلى النهوض بجميع الركائز الثلاث لاتفاق باريس – التخفيف والتكيف والدعم – بنفس الطموح والإلحاح. والبلدان الأفريقية، إلى جانب البلدان الأخرى ذات الاقتصادات النامية، تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ بطريقة شاملة ومتكاملة. ونحن بحاجة إلى تشغيل صندوق الخسائر والأضرار للبلدان الضعيفة التي تضررت بشدة من الكوارث المناخية، على النحو المتفق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وأفريقيا تقبل ذلك التحدي. وهي عاقدة العزم على نشر التكنولوجيات الخضراء الذكية والرقمية والفعالة لتوسيع الإنتاج الصناعي وزيادة المحاصيل الزراعية ودفع عجلة النمو وخلق فرص عمل مستدامة لشعوب أفريقيا.

وبوصفنا المجتمع العالمي، يجب أن نكفل أن تكون الصفات الأساسية التي تحدد إنسانيتنا واضحة في المؤسسات التي تدير العلاقات الدولية. ونحتاج إلى مؤسسات شاملة للجميع وتمثيلية وديمقراطية تعزز مصالح جميع الدول. ونحن بحاجة إلى التزام متجدد بتعددية الأطراف، على أساس قواعد واضحة وبدعم من مؤسسات فعالة.

وهذه هي اللحظة المناسبة للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن، وإعطاء معنى لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وتمكين المجلس من الاستجابة بفعالية أكبر للحقائق الجيوسياسية الراهنة. ويسرنا أن الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن يحظى على نحو متزايد بتأييد واسع النطاق. ويجب أن تنتقل تلك العملية إلى مفاوضات قائمة على النصوص، مما يهيئ فرصة للتقارب بين الدول الأعضاء. كما أكد مؤتمر قمة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ، الرأي القائل بضرورة إصلاح مجلس الأمن وضمان تمثيل الدول غير الممثلة أيضا.

ويجب أن نكفل تعزيز صوت القارة الأفريقية والجنوب العالمي في الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا. وجميع الشعوب الممثلة هنا في الأمم المتحدة هذه تعود أصولها إلى أفريقيا. في أفريقيا، طوروا الأدوات والقدرات للانتشار في جميع أنحاء العالم وتحقيق مآثر رائعة من التنمية والتقدم. كل ذلك كان بسبب المهارات والمواهب التي نشأت من القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من تاريخها، وعلى الرغم من إرث الاستغلال والاستعمار والقهر، وعلى الرغم من التحدي المستمر المتمثل في الصراع وعدم الاستقرار، فإن أفريقيا مصممة ومستعدة لاستعادة مكانتها كموقع للتقدم البشري. لقد حان عصر التنمية الأفريقية.

ومن خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تخلق منطقة تجارية سلسة أوسع نطاقا، فضلا عن الترابط البيني المتسارع، تقوم البلدان الأفريقية بتعبئة وسائلها ومواردها الجماعية لتحقيق الرخاء المشترك. ومن خلال تلك المعاهدة، تضع البلدان الأفريقية لنفسها الأساس لزيادة هائلة في التجارة، وتسريع تطوير الهياكل الأساسية، والتكامل الإقليمي، والتصنيع المستدام.

ونحن، بوصفنا المجتمع العالمي، لدينا الوسائل والرغبة في التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه البشرية اليوم والتغلب عليها. وإذ تجتمع الأمم هنا في هذه الجمعية العامة، فلنبرهن على أن لدينا الإرادة والعزم على تأمين مستقبل سلمي ومزدهر ومستدام لعالمنا، والأهم من ذلك، للأجيال المقبلة التي ستأتي بعدنا، دون أن يتخلف أحد عن الركب. وهذا هو واجبنا جميعا الآن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سردار بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس تركمانستان.

اصطحب السيد سردار بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سردار بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيردي محمدوف (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ رؤساء وأعضاء الوفود والمشاركين الآخرين على افتتاح الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وأتمنى لهم عملا مثمرا. وأود أيضا أن أهنئ السيد دنيس فرانسيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

واليوم ينبغي أن توحد المسؤولية الكبيرة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن تتوفر لكل منها الوسائل للإسهام بشكل كبير في معالجة مهام الأمم المتحدة. فالعالم الحالي بواجه تحديات خطيرة للغاية لأسباب مختلفة. وعلى الرغم من اختلافاتها في المظهر، فإنها تؤثر جميعها على مسار العلاقات بين الدول بدرجة أكبر أو أقل، وكثيرا ما تؤثر سلبا على تنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها في المجالات الرئيسية لجدول الأعمال العالمي. وهذا بدوره قد يؤدي إلى خفض أساس الأمن العالمي ذاته كمبدأ من مبادئ الأمم المتحدة، وهو أمر لا ينبغي السماح به.

وعلى مر السنين، ما فتئت تركمانستان تتمسك بحزم وإصرار بمبدأ وحدة الأمن وسلامته. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي ألا ينظر إلى الأمن العسكري والسياسي بمعزل عن الأمن الاقتصادي والإيكولوجي وأمن الطاقة والنقل والأمن الغذائي والبيولوجي وأمن المعلومات. ولا يمكن لأي من تلك المجالات التي ذكرتها أن تكون ثانوية أو غير ذات صلة، ولا يمكن تأجيل حلولها.

وأعتقد أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو توفير نهج متكامل لمواجهة التحدي الأمني، وتعبئة الخبرات والكفاءات والأفكار والمبادرات الحالية للدول الأعضاء بطريقة بناءة، والعدول عن المكاسب القصيرة الأجل لتحقيق أهداف حاسمة حقا توفر السلام والأمن والتنمية الدائمين على المدى الطويل. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا جماعيا ومع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي.

وفي خضم المناقشات حول دور الأمم المتحدة في العالم الحالي واقتراحات إصلاحها، ما من بديل للأمم المتحدة.

وما فتئت الأمم المتحدة، منذ يوم إنشائها، هي المنظمة العالمية والشرعية الوحيدة المسؤولة عن حفظ السلام وتوفير الأمن العالمي والشامل وهيكل عصري مستقر للعلاقات بين الدول. وهذا هو الموقف المبدئي لتركمانستان.

ولذلك، يجب أن نستفيد باستمرار وبإصرار من إمكانات هذه المنظمة العالمية وأدواتها السياسية والدبلوماسية وسلطتها المعنوية من أجل إجراء تقييم متوازن وغير أيديولوجي للأحداث والاتجاهات الراهنة، والتغلب على انعدام الثقة والتوتر القائم على المواجهة في السياسة العالمية، ومحاولة تحديد آفاق للتوصل إلى حلول توفيقية ومراعاة المصالح المتبادلة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في حوار مفتوح وصادق تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن ندرك أن تحقيق هذا النوع من الحوار لن يكون سهلا؛ إلا أنه ضروري.

وفي هذا الصدد، تقترح تركمانستان البدء في مناقشة فرص وضع استراتيجية أمنية عالمية تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير العالمية للقانون الدولي، مع مراعاة الحقائق والاتجاهات الراهنة في التنمية العالمية. وفي رأينا، يجب أن تعكس هذه الاستراتيجية وجود عوامل الخطر الجديدة التي ظهرت مؤخرا، إلى جانب العوامل التقليدية. ونرى أيضا أن من الضروري إدراج عدد من مجالات الأمم المتحدة فيه، لا سيما الدبلوماسية الوقائية كأداة لمنع نشوب النزاعات ونزع فتيلها، واستخدام إمكانات الحياد من أجل التسوية السلمية والسياسية والدبلوماسية للمنازعات والخلافات، واستعادة هيكل الحوار القائم على

الثقة بالآخرين، استنادا إلى قرارات الجمعية العامة بإعلان عام 2021 سنة دولية للسلام والثقة، وعام 2023 سنة دولية للحوار كضمان للسلام. وقد أكد الزمن أهمية تلك القرارات في الحالة الراهنة.

وبغية تحقيق الأمن العالمي والشامل، تبني تركمانستان موقفها على ضرورة إعطاء سياق إقليمي واضح لعمل الأمم المتحدة. ونخلص إلى أن هذا النهج يهدف إلى الإسهام في توفير خصوصية كافية وزيادة الأداء الوظيفي والفعالية.

وأنا مقتنع بأن الوقت قد حان لبدء حوار جامع وشامل ومنهجي بين وسط آسيا والأمم المتحدة. وتدعو تركمانستان الشركاء بكل احترام للانضمام إلى مبادرتها. وفي هذا الصدد، يبادر بلدنا إلى وضع شكل المؤتمر المعني بالأمن في وسط آسيا والمناطق المتاخمة تحت رعاية الأمم المتحدة. والهدف من المؤتمر هو وضع نُهج وقرارات ترمي إلى مواءمة وتزامن جهود دول وسط آسيا والمجتمع العالمي والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والاقتصادية لتوفير تنمية مستقرة وخالية من الصراعات في المنطقة. ونعرب عن استعدادنا لاستضافة المؤتمر الأول في عشق أباد في عام 2024.

وتعتبر تركمانستان أن معالجة المسائل المناخية والإيكولوجية الملحة من بين المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في السنوات القادمة. ومن بين هذه القضايا، نسلط الضوء على المسائل المتصلة بالتعهد العالمي بشأن الميثان.

ويجب أن أقول إنه مع الانضمام إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2017، تم اعتماد عدد من البرامج الوطنية ذات الصلة في بلدنا. وتعقد فعاليات وطنية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لانبعاثات الميثان في الغلاف الجوي والقضاء عليها. نحن نتحدث في المقام الأول عن التنفيذ والاستخدام التدريجي للتكنولوجيات الحديثة والخضراء والموفرة للموارد، وخاصة في مجالات الطاقة والصناعة والنقل.

وفي الوقت نفسه، نرحب بجهود المجتمع العالمي الرامية إلى الوفاء بالتعهد العالمي بشأن الميثان. وبطبيعة الحال، نتوقع تعاونا موضوعيا ومساعدة هادفة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في المنظمة والشركاء المهتمين الآخرين. وفي هذا السياق، تمت الموافقة مؤخرا على خريطة الطريق لتنمية التعاون الدولي الرامية إلى دراسة انضمام تركمانستان إلى التعهد العالمي بشأن الميثان. وسنرسل تلك الوثيقة إلى الأمانة العامة في القريب العاجل.

وعموما، أعتقد أن الوقت قد حان لكي تولي الأمم المتحدة اهتماما وثيقا وفعالا للمسائل الإيكولوجية في وسط آسيا، وأن تعمل على بعض حالات التأخير في معالجتها، وأن تبدأ في اتخاذ إجراءات هادفة ومحددة لوضع استراتيجية إيكولوجية متسقة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنطقة، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 80 مليون نسمة، وتغطي مساحة شاسعة بمواردها الطبيعية الفريدة وتنوعها البيولوجي، بينما تقع في الوقت نفسه في منطقة ذات مخاطر إيكولوجية شديدة.

وكخطوة هامة في اتخاذ نهج استراتيجي إزاء المسائل الإيكولوجية في وسط آسيا، تقترح تركمانستان إنشاء وكالة متخصصة، هي المركز الإقليمي للتكنولوجيات المتصلة بتغير المناخ في وسط آسيا، الذي سيعمل بشكل موضوعي ومنهجي على موضوع المناخ. ونحن على استعداد لتوفير الظروف التنظيمية والتقنية لتشغيل هذا المركز في عاصمة تركمانستان، عشق أباد.

ومنطقة وسط آسيا تجاور بحر قزوين. ويدرك الجميع أهمية تلك البحيرة، بنظامها الطبيعي الفريد في سياق الأجندة الإيكولوجية العالمية. ونتيجة للتعاون النشط والمحترم الطويل الأجل بين البلدان الساحلية، وضعت المبادئ الرئيسية لسياسة بشأن بحر قزوين، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالمركز القانوني لبحر قزوين. وفي الصيف الماضي، في مؤتمر القمة السادس لبحر قزوين، الذي عقد في تركمانستان، أكد جميع المشاركين بقوة استعدادهم للتعاون الوثيق بشأن المسائل الإيكولوجية. وأعتقد أن ذلك يتيح فرصة جيدة لبدء التفاعل الواسع والمنهجي بين البلدان الساحلية والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تقترح تركمانستان إنشاء مبادرة إيكولوجيا بحر قزوين، التي تسعى إلى أن تصبح منبرا للتفاعل الموضوعي والمهني بشأن طائفة واسعة من المسائل المرتبطة بحماية البيئة في

بحر قزوين، والحفاظ على موارده البيولوجية، ومعالجة العديد من المسائل الإيكولوجية الملحة. ونعتقد أن تحقيق تلك المبادرة ينبغي أن يتم بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها.

وتركمانستان، كدولة عضو مسؤولة في الأمم المتحدة، تضع وتنفذ بوضوح نُهجها وإجراءاتها من خلال تحديد الأولويات التي ستسهم إسهاما ملموسا لصالح الأهداف العالمية وتخدمها، وتيسر تحقيقها مبكرا. ومن بين تلك الأولويات، نسلط الضوء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال النقل.

وكما تعلم الدول الأعضاء، شرعت تركمانستان في إنشاء منابر دولية فعالة في ذلك المجال الهام. وأود أن أشير إلى المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام، الذي عقد بنجاح في عشق أباد في عام 2016، وكذلك الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل، الذي نظم في الصيف الماضي في تركمانستان بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ونحن نعتز بأن عمل تركمانستان الهادف تميز باتخاذ الجمعية العامة في السنوات الأخيرة ستة قرارات بشأن النقل، بادر بها بلدنا. ومن بين القرارات الأخيرة القرار 77/286، المعنون "اليوم العالمي للنقل المستدام"، الذي اتخذ في أيار/مايو. ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها للوثيقة.

وفي هذا الصدد، واستنادا إلى أحكام ذلك القرار، تقترح تركمانستان عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة الحالية بمناسبة اليوم العالمي للنقل المستدام. ونأمل أن تساعد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تنظيم ذلك الحدث في نيويورك.

ويتمثل أحد المجالات الهامة لعمل تركمانستان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في زيادة المساعدة المقدمة إلى الأمم المتحدة في معالجة مسألة الغذاء إلى أقصى حد. وقد كشف مرض فيروس كورونا، إلى جانب عوامل سلبية أخرى، عن ضعف البلدان التي لم يتم فيها حل هذه المشكلة وحيث لا يحصل السكان على التغذية السليمة. والوحدة والنزاهة والتصميم أمور ضرورية عند معالجة القضايا المتعلقة بوصول البلدان والمناطق إلى الموارد الغذائية. والتغذية السليمة المضمونة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وعامل رئيسي في الصحة والنمو البدني الطبيعي، وخاصة للأطفال. ومن الواضح أن ذلك يتطلب قرارات رائدة ونهجا جديدة تتغلب على الحواجز السياسية والأيديولوجية والشاملة لعدة قطاعات.

وعليه، تقترح تركمانستان مبادرة لعقد منتدى دولي رئيسي بشأن الأمن الغذائي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وتحت رعاية الأمم المتحدة. ونعرب عن استعدادنا لتهيئة الظروف لعقد هذا الحدث في عاصمة تركمانستان ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

وفي العام القادم، في تركمانستان وخارج حدودها، بما في ذلك في الأمم المتحدة، سنحتفل بالذكرى السنوية الـ 300 للابن البارز للأمة التركمانية – الشاعر والفيلسوف والشخصية العامة ماغتيمغولي بيراغي. إن البشرية جمعاء تكرم ذكراه وتولي الاحترام الواجب لذلك الأديب الإنساني العظيم، الذي أسهم إسهاما كبيرا ليس في الأدب العالمي فحسب، بل في تطور الحضارة الشرقية وحضارة العالم بأسره أيضا. وأود أن أختتم بياني بمقتطف من قصيدة ماغتيمغولي المعنونة "البشرية"، التي يخاطب فيها أقرانه وأحفاده بهذه السطور الداعمة للحياة: "سواء كان نائما أو متيقظا، فإنه يضع في ذهنه دائما أي عمل تريده البشرية".

فليكن الولاء للأفكار الخلاقة ومُثل السلام والعدالة والتقدم هو الدليل الرئيسي والواضح في عملنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس تركمانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سردار بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زيلينسكي (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بكل المناصرين للجهود المشتركة. وأعدكم بأننا، باتحادنا حقا، نستطيع أن نضمن السلام العادل لجميع الأمم. علاوة على ذلك، يمكن للوحدة أن تمنع الحروب.

وقد شهدت هذه القاعة العديد من الحروب ولكن ليس كمدافع نشط ضد الاعتداءات. وفي كثير من الحالات، كان الخوف من الحرب، الحرب النهائية، هو الأعلى صوتا هنا – الحرب التي لن يجتمع بعدها أحد في قاعة الجمعية العامة مرة أخرى. وكان ينظر إلى الحرب العالمية الثالثة على أنها حرب نووية – صراع بين دول على الطريق السريع المؤدي إلى الأسلحة النووية. وبدت الحروب الأخرى أقل رعبا مقارنة بتهديد ما يسمى بقيام الدول العظمى بإطلاق مخزوناتها النووية. ولذلك فقد علَّم القرن العشرون العالم أن يكبح استخدام أسلحة الدمار الشامل – لا أن ينشر، ولا أن ينتشر، ولا أن يهدد بها، ولا أن يختبر، بل أن يعزز نزع السلاح النووي الكامل. وبصراحة، هذه استراتيجية جيدة. ولكن لا ينبغي أن تكون الاستراتيجية الوحيدة لحماية العالم من حرب نهائية.

لقد تخلت أوكرانيا عن ثالث أكبر ترسانتها النووية. ثم قرر العالم أن روسيا يجب أن تصبح حارسا لهذه القوة. غير أن التاريخ يبين أن روسيا هي من كانت تستحق نزع السلاح النووي أكثر من غيرها، بالعودة إلى تسعينيات القرن العشرين؛ وروسيا تستحق ذلك الآن. ليس للإرهابيين الحق في امتلاك أسلحة نووية. لا حق لهم.

لكن الأسلحة النووية ليست حقا الأكثر رعبا الآن. وفي حين لا تزال الأسلحة النووية تراوح مكانها، فإن الدمار الشامل يكتسب زخما. إن المعتدي يستخدم أشياء أخرى كثيرة كسلاح، وهذه الأشياء لا تستخدم ضد بلدنا فحسب، بل ضد جميع الحاضرين كذلك. هناك العديد من الاتفاقيات التي تقيد الأسلحة ولكن لا توجد قيود حقيقية على التسليح.

أولا، اسمحوا لي أن أعطي مثالا – الطعام. منذ بداية الحرب الشاملة، أغلقت روسيا الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود وبحر آزوف. وحتى الآن، لا تزال موانئنا على نهر الدانوب هدفا للقذائف والمسيرات. ومحاولة روسيا تسليح نقص الغذاء في السوق العالمية مقابل الاعتراف ببعض الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، إن لم يكن كلها، واضحة. روسيا تطلق أسعار المواد الغذائية كأسلحة. ويمتد التأثير من ساحل المحيط الأطلسي لأفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. هذا هو مقياس التهديد.

وأود أن أشكر القادة الذين دعموا مبادرتنا المتعلقة بحبوب البحر الأسود وبرنامج الحبوب من أوكرانيا. وباتحادنا، قمنا بإعادة الأسلحة إلى طعام. ورأت أكثر من 45 دولة مدى أهمية إتاحة المنتجات الغذائية الأوكرانية في السوق، من الجزائر وإسبانيا إلى إندونيسيا والصين.

وحتى الآن، عندما قوضت روسيا مبادرة حبوب البحر الأسود، فإننا نعمل على ضمان الاستقرار الغذائي. وآمل أن ينضم إلينا العديد من الدول الأعضاء في تلك الجهود. لقد أطلقنا ممرا مؤقتا للتصدير البحري من موانئنا، ونعمل بجد للحفاظ على الطرق البرية لصادرات الحبوب. إنه لأمر مثير للقلق أن نرى كيف أن بعض أصدقائنا في أوروبا يلعبون دور التضامن في مسرح سياسي، ويصنعون من مسألة الحبوب فيلما مثيرا.

قد يبدو أنهم يؤدون دورهم الخاص، لكنهم في الواقع يساعدون في إعداد المسرح لممثل من موسكو.

والثاني هو تسليح الطاقة. في كثير من الأحيان، شهد العالم استخدام روسيا للطاقة كسلاح. استخدم الكرملين النفط والغاز كسلاح

لإضعاف قادة البلدان الأخرى عندما جاءوا إلى الميدان الأحمر. بل إن التهديد الآن أكبر. روسيا تسلح الطاقة النووية. فهي لا تنشر تكنولوجيات بناء محطات الطاقة النووية التي لا يمكن الاعتماد عليها فحسب، بل إنها تحول أيضا محطات توليد الطاقة في بلدان أخرى إلى قنابل قذرة حقيقية. انظروا ماذا فعلت روسيا بمحطة توليد الكهرباء في زابوريجيا. لقد قصفتها واحتلتها، وهي الآن تبتز الآخرين بالتسرب الإشعاعي. هل هناك أي معنى للحد من الأسلحة النووية عندما تقوم روسيا بتسليح محطات الطاقة النووية؟ هذا سؤال مخيف. والهيكل الأمني العالمي لا يوفر أي استجابة أو حماية ضد مثل هذا التهديد الإشعاعي الغادر، ولا توجد مساءلة لمرتكبي الابتزاز الإشعاعي حتى الآن.

المثال الثالث هو الأطفال. ومما يؤسف له أن جماعات إرهابية مختلفة تقوم باختطاف الأطفال للضغط على أسرهم ومجتمعاتهم. ولكن لم يحدث من قبل أن كان الاختطاف الجماعي والترحيل جزءا من سياسة الحكومة – ليس قبل الآن. نحن نعرف أسماء عشرات الآلاف من الأطفال، ولدينا أدلة بشأن مئات الآلاف من الأطفال الآخرين، الذين اختطفتهم روسيا في الأراضي المحتلة في أوكرانيا وتم ترحيلهم لاحقا. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق بوتين بسبب تلك الجريمة. نحن نحاول إعادة الأطفال إلى ديارهم، لكن الوقت يمر. ماذا سيحدث لهم؟ يتم تعليم هؤلاء الأطفال في روسيا أن يكرهوا أوكرانيا، وتقطع جميع الروابط مع عائلاتهم. ومن الواضح أن هذه إبادة جماعية.

عندما تستخدم الكراهية كسلاح ضد إحدى الأمم، لا يتوقف الأمر عند هذا الحد أبدا. كل عقد، تبدأ روسيا حربا جديدة. ولا تزال أجزاء من مولدوفا وجورجيا محتلة. حولت روسيا سوريا إلى أنقاض، ولولا روسيا، لما استُخدِمت الأسلحة الكيميائية هناك. وقد ابتلعت روسيا بيلاروس تقريبا. ومن الواضح أنها تهدد كازاخستان ودول البلطيق. الهدف من الحرب الحالية ضد أوكرانيا هو تحويل أرضنا وشعبنا وحياتنا ومواردنا إلى سلاح ضد الحاضرين وضد النظام الدولي القائم على القواعد. وقد يصبح العديد من المقاعد في قاعة الجمعية العامة خالية إذا نجحت روسيا في خيانتها وعدوانها.

ينشر المعتدي الموت ويجلب الخراب، حتى بدون أسلحة نووية، لكن النتائج متشابهة. نرى بلدات وقرى في أوكرانيا تُمحى بالمدفعية الروسية، وقد سويت بالأرض تماما. نرى حرب مُسيرات. نحن نعرف الآثار المحتملة لنشر الحرب في الفضاء الإلكتروني. يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي على القتال قبل أن يتعلم مساعدة البشرية. ونشكر الرب، فلم يتعلم الناس بعد استخدام المناخ كسلاح. وفي حين تفشل البشرية في تحقيق أهداف سياستها المناخية، فإن ذلك يعني أن الطقس المتطرف سيظل له تأثير على الحياة العالمية الطبيعية، كما أن بعض الدول الشريرة ستستخدم نتائجها كسلاح. عندما خرج الناس في شوارع نيويورك ومدن أخرى في العالم في احتجاجات مناخية، رأيناهم جميعا. عندما يموت الناس في المغرب وليبيا وبلدان أخرى نتيجة الكوارث الطبيعية، وعندما تختفي جزر وبلدان تحت الماء، وعندما تنتشر الأعاصير والصحاري إلى مناطق جديدة، بينما كان يحدث كل ذلك، قررت كارثة غير طبيعية واحدة في موسكو شن حرب كبيرة وقتل عشرات الآلاف من الناس. وعلينا أن نوقفها.

ولا بد لنا، متحدين، أن نعمل لهزيمة المعتدي وأن نركز كل قدراتنا وطاقاتنا على التصدي لتلك التحديات. وكما أن الأسلحة النووية محدودة، يجب أيضا كبح جماح المعتدي وجميع أدواته وأساليبه الحربية. يمكن لكل حرب الآن أن تصبح الحرب الأخيرة، لكن الأمر يتطلب وحدتنا للتأكد من أن العدوان لن يتدخل مرة أخرى. إنه ليس حوارا بين ما يسمى بالدول العظمى في مكان ما خلف الأبواب المغلقة، بل العمل المفتوح لجميع الدول من أجل السلام الذي يمكن أن يضمن لنا جميعا حقبة جديدة من اللاحرب.

وفي العام الماضي (انظر A/77/PV.7، المرفق الأول)، عرضت الخطوط العريضة لصيغة السلام الأوكرانية في الجمعية العامة. وفي وقت لاحق، في إندونيسيا، قدمت الصيغة الكاملة. وخلال العام الماضي، أصبحت صيغة السلام أساسا لتحديث الهيكل الأمني القائم.

ويمكننا الآن أن نعيد ميثاق الأمم المتحدة إلى الحياة وأن نضمن القوة الكاملة للنظام العالمي القائم على القواعد. وغدا سأقدم التفاصيل في جلسة خاصة لمجلس الأمن.

الشيء الرئيسي هو أن الأمر لا يتعلق بأوكرانيا فحسب. أكثر من 140 دولة ومنظمة دولية أيدت صيغة السلام الأوكرانية، كليا أو جزئيا. وصيغة السلام الأوكرانية أصبحت عالمية. ونقاطها تقدم حلولا وخطوات من شأنها أن توقف جميع أشكال التسلح التي استخدمتها روسيا ضد أوكرانيا وبلدان أخرى والتي قد يستخدمها معتدون آخرون. انظروا، لأول مرة في التاريخ الحديث، لدينا فرصة حقيقية لإنهاء العدوان بشروط الأمة التي تعرضت للهجوم. إنها فرصة حقيقية لكل أمة لضمان أن العدوان على دولتها، إذا حدث، لا قدر الرب، لن ينتهي لأن أراضيها ستقسم وستضطر إلى الخضوع لضغوط عسكرية أو سياسية، ولكن لأن أراضيها وسيادتها سوف تسترد بالكامل.

لقد أطلقنا شكل الاجتماعات بين مستشاري الأمن القومي والممثلين الدبلوماسيين. وعقدت محادثات ومشاورات هامة في هيروشيما وكوبنهاغن وجدة بشأن تنفيذ صيغة السلام، ونحن بصدد الإعداد لعقد مؤتمر قمة عالمي للسلام. وأدعو جميع المشاركين الذين لا يتسامحون مع أي عدوان إلى الإعداد المشترك للقمة.

وأنا على بينة من محاولات القيام ببعض التعاملات المشبوهة وراء الكواليس. لا يمكن الوثوق بالشر. اسألوا بريغوزين إذا كان يمكن للمرء أن يراهن على وعود بوتين. وأرجو أن تسمعني الدول الأعضاء. دع الوحدة تقرر كل شيء علانية.

وفي حين أن روسيا تدفع العالم إلى حرب نهائية، فإن أوكرانيا تبذل قصارى جهدها لضمان أنه بعد العدوان الروسي، لن يجرؤ أحد في العالم على مهاجمة أي دولة. ولا بد من تقييد التسليح؛ ويجب المعاقبة على جرائم الحرب؛ ويجب أن يعود الأشخاص المرحلون إلى ديارهم؛ ويجب أن يعود المحتل إلى أرضه. يجب أن نكون متحدين لتحقيق ذلك، وسنفعل ذلك. المجد لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أليخاندرو جياماتي فايا، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحب السيد أليخاندرو جياماتي فايا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أليخاندرو جياماتي فايا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جياماتي فايا (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أنوه بالعمل الذي اضطلع به رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة وأهنئ رئيس هذه الدورة، السيد دينيس فرانسيس، من خلال الترحيب بالموضوع الذي اعتُمد لهذه الدورة بشأن ضرورة إعادة بناء الثقة فيما بين الدول والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها سلام شعوب الأمم المتحدة وازدهارها وتقدمها.

إننا نمر اليوم بأوقات لم يسبق لها مثيل. فعلى مدى أكثر من عام ونصف، ما فتئنا نراقب برعب الحرب التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا والتي تنتهك أبسط المبادئ التي قام عليها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأسوأ ما في الأمر كما تعلم الوفود – أنه يبدو أننا اعتدنا على ذلك. لقد اعتدنا على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، واعتدنا على الحرب والموت. والأسوأ من ذلك أنه بدلا من التعامل مع تلك الأمور، اعتدنا النظر في الاتجاه الآخر تجنبا لمواجهة واقع محزن وصارخ نحاول تجاهله. وقد أسفر ذلك عن انعدام الثقة بين البشر وانعدام المساواة بين الدول وعدم احترام اتفاقات السلام. وفي ظل تلك الظروف، يستحيل على البشر تحقيق الازدهار والتقدم.

واليوم أعلنها هنا أمام الجميع أن هذه المنظمة ليست الأكثر فعالية: فنحن نعاني من انعدام في الأمن الغذائي وما ينجم عن الحروب

والهجرة الواسعة النطاق من خسائر في الأرواح، من بين مشاكل أخرى كثيرة. ولذلك علينا أن نجعل المنظمة تضطلع بدورها. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا. فنحن بحاجة إلى منظمة نشطة تسعى إلى إيجاد الحلول، ولكننا، قبل كل شيء، بحاجة إلى بلدان مستعدة لتجاوز مواقفها الأيديولوجية ونزاعاتها الطويلة الأمد. هذا هو الوقت المناسب لأن يتصافح البشر، ممثلين في شعوبهم، ويبدوا استعداد لتقاسم ثرواتهم من خلال الاستثمار في البلدان التي تحتاج إليها من أجل توليد الثروة اللازمة للبقاء. إن الأمر يتعلق بإنقاذ الجنس البشري. إنه يتعلق بإنقاذ الكوكب. إنه يتعلق بتمكين الأجيال المقبلة من العيش في سلام وتنمية. ولكي نعطي مثالا على ما أتكلم عنه، يمكننا أن نشير إلى التحركات الواسعة للبشر الفارين من الأزمات في بلدانهم جراء انعدام الأمن أو نقص الغذاء أو الظروف الاقتصادية.

وفي ظل ذلك النظام الجديد، يجب أن نحقق أمما متحدة تسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والتنمية البشرية. وعلينا أن نطالب باحترام القانون الدولي واحترام التسوية السلمية للمنازعات واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. وليتسنى تحقيق ذلك، يجب على كافة البلدان أن ترفع صوتها. يجب على كل البلدان أن تقول "كفى، لقد فاض الكيل". واليوم ينضم بلدي إلى تلك الصرخة قائلا "كفى، لقد فاض الكيل". وينضم بلدي إلى الدعوة العالمية إلى الانسحاب الفوري للقوات الروسية في إطار من الاحترام للسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. المجد لأوكرانيا.

ويندرج نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ضمن أهم ركائز المنظمة. ويلتزم بلدي، بوصفه دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، التزاما راسخا بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكم أن تتخيلوا حجم الكارثة التي ستحيق بالعالم إذا دمر عدوان الاتحاد الروسي غير المشروع وغير المبرر محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهي أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، التي تتعرض سلامتها المادية وعملية تشغيلها للخطر والتي يمكن أن تسبب كارثة لا يمكن تصورها. ولذلك أؤكد من جديد موقف غواتيمالا المتمثل في كونها بلدا يحترم عدم انتشار الأسلحة النووية. وأحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن المكلفون بصون السلم والأمن داخل هذه المنظمة، على أن تجلس معا وتسعى حقا إلى تحقيق النزع الكامل للسلاح النووي على الصعيد العالمي.

وتسهم غواتيمالا في صون الأمن الدولي من خلال مشاركتها النشطة في عمليات حفظ السلام. وقد أظهرت غواتيمالا، بوصفها بلدا يعزز السلام، التزامها تجاه الأمم المتحدة من خلال نشر ضباطها الغواتيماليين، مما يجعلنا رابع أكبر مساهم بقوات في الأمريكتين.

ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بتحقيق التنمية والازدهار لشعب هايتي فضلا عن تضامننا معه، فهو معرض للخطر جراء أزمة متعددة الأبعاد ذات طابع سياسي وتتعلق بالأمن الداخلي والافتقار إلى التنمية والأزمة الإنسانية التي يعيشها. وعلينا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نستجيب للكوارث ونتعامل معها قبل أن تصبح أكثر تدميرا. وإذا قررت هذه المنظمة نشر بعثة سلام جديدة على أراضي هايتي، فيمكنها أن تعول على مشاركة غواتيمالا في توجيه القوات الهايتية وتدريبها ما دامت بعثة السلام موجودة في ذلك البلد.

وفي التغيير المقترح إدخاله على أسس الأمم المتحدة لتزويدها بالآليات التي تمكنها من التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البشرية، التي تشتد حاجتها إلى السلام والتنمية، تدعو غواتيمالا مجتمع الدول إلى إحراز تقدم سريع بشان صياغة مقترح، تحت رعاية الخبراء القطريين، لتعيين الإصلاحات الجوهرية اللازم إجراؤها في الأمم المتحدة حتى تتمكن من العودة إلى مسار عملها الجدير بالثناء بعد تأسيسها في عام 1945، الذي نسينا، على مر السنين، أن نمتثل له تماما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

وأقترح أن نشرع في أقرب وقت ممكن في إجراء تعديل رابع للميثاق التأسيسي، يتناول هذه النهج الجديدة ويتماشى مع الأوقات الراهنة،

وهي أوقات صعبة حقا، ولكنها تجلب معها أيضا فرصا عظيمة. ويجب أن نكفل، في ذلك التعديل، أن يكون الاعتراف بالمساواة في السيادة بين الدول حقيقة واقعة والتسوية السلمية للنزاعات بين البلدان التزاما وألا تُستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية، ولكن ربما الأهم من ذلك كله، كفالة ألا يستبعد أعضاء الأمم المتحدة أحدا.

وكما يقول كتابنا المقدس "البوبول فوه"، الذي يعود لواحدة من أعظم حضارات العالم، حضارة المايا: "لا تدعوا أحدا يتخلف عن الركب؛ فلينهض الجميع". وأود اليوم أن أقول إنني أدرك، بصفتي حاكما لإحدى البلدان المؤسسة للأمم المتحدة، أن إحداث تحول في هذه الهيئة سيؤدي إلى تغيير جذري في تعددية الأطراف. ويجب أن يقر ذلك التغيير بأهمية شمول هذه المنظمة للجميع وعالميتها.

فكيف يمكن لهذه المنظمة، في القرن الحادي والعشرين، أن تقصي بلدا مثل تايوان؟ فهو بلد يسهم في العلوم والتكنولوجيات المتطورة والصحة والتنمية، من بين أشياء أخرى كثيرة. بيد أن الأهم هو أننا منعنا مواطني تايوان من أن يكون لهم صوت يمثلهم في هذا المحفل. وتدعو غواتيمالا الأمم المتحدة إلى استنفاد جميع الوسائل اللازمة لكفالة السلم والأمن الدوليين في مضيق تايوان. وندين هنا المناورات العسكرية المستمرة والمتزايدة في المياه المحيطة بتايوان ومجالها الجوي، التي تعرض أمن المنطقة للخطر وتؤثر على النقل والتجارة الدوليين.

لقد توليت منصب رئيس جمهورية غواتيمالا قبل أربع سنوات. وفي ذلك الوقت، سمعت خطبا عظيمة وشهدت توقيع معاهدات والتزامات كبرى من أجل وقف تغير المناخ. ودعوني أخبر الجميع أن العالم اليوم أسوأ مما كان عليه قبل أربع سنوات. فالعالم بحاجة إلى اتخاذ الإجراءات أكثر من حاجته إلى الخطب والالتزامات والمعاهدات. وتعاني منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى أكثر من غيرها من آثار تغير المناخ. وعلى الرغم من أننا لا نولد سوى نسبة صغيرة من غازات الدفيئة، فإننا نعاني من أكبر قدر من الضرر عاما بعد عام. إننا نستنفد مواردنا وعلينا أن نستدين من أجل إعادة بناء بلدان ستضرر مرة أخرى في العام التالي، مما يدفعنا إلى البحث عن قروض من مصادر دولية تمنحها بكل سرور ثم تعيش على تقاضي الربا الدولي. وتتكلم تقارير مقرري الأمم المتحدة بعد ذلك عن نقص التنمية البشرية في بلداننا؛ وينتقدوننا ويوجهون أصابع الاتهام إلينا. فمن إذن يوجه أصابع الاتهام إلى من يتسببون، بسبب التصنيع وجراء عدم التزامهم بمكافحة آثار تغير المناخ وغازات الدفيئة، في موت البشر في جميع أنحاء العالم؟ فهناك بلدان لا تقبل اتفاقات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ولا تدفع أنصبتها المقررة في ميزانياتها، وهي مع ذلك ترفض تحمل المسؤولية عن ارتفاع مستوى التلوث الناجم عن صناعاتها، علاوة على الدمار الذي تسببه. فهل هناك عدل في ذلك؟

وينبغي للتهديد الخطير الذي يشكّله تعاطي المخدرات، لا سيما المخدرات الاصطناعية، أن يكون مصدر قلق كبير لدى المجتمع الدولي. فهي عدو غير مرئي له تأثير على الصحة بالإضافة إلى أنها تضر بالحوكمة وتبطئ عجلة التنمية في البلدان. ومن بين التغييرات التي يتعين أن تدخلها المنظمة على نهجها إزاء هذه المسألة أن تجعل البلدان تدرك أنه يجب مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في سياق عبر وطني، لأن البلدان الشديدة الاستهلاك، كما تبين، هي ذاتها أكثر البلدان غسيلا للأموال المتأتية من تجارة المخدرات، مما يجعل هذه المعركة مسؤولية عالمية. وعلينا أن ننهيها. ويجب أن تكون مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك المخدرات الاصطناعية، جهدا مشتركا ومنسقا تتدفق فيه المعلومات وفقا للوائح المحلية والدولية. ويجب أن ننفذ استراتيجيات فعالة لمكافحة المنظمات الإجرامية التي تتسبب في وفاة مئات الآلاف من الأشخاص سنويا. فلن يتحقق عالم خال من المخدرات ما لم نجد عالما ملتزما بمكافحتها.

وتلتزم غواتيمالا التزاما راسخا بتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق هدف القضاء على الجوع في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بزيادة ميزانيتنا الغذائية الوطنية وعززنا قانون التغذية المدرسية الذي يهدف إلى ضمان تغذية الأطفال والمراهقين في سن الدراسة بطريقة مستدامة، بغية ضمان قدرتهم على التمتع بحياة كريمة وصحية ونشطة. وإنه لمن دواعي فخري أن أبلغكم أنه في عام 2022، استفاد 2,6 مليون طالب في المراكز التعليمية العامة من تلك

الجهود. وتلاحظ غواتيمالا مع القلق عدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونلقي الضوء على ما يشكّله ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها العمليات الإنسانية التي تساعد في التخفيف من حدة الجوع في سائر أرجاء العالم وزعزعة استقرار أسعار الأغذية. وندين هنا استخدام الجوع أداة للحرب. فهو يشكّل انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى التحلي بالحس السليم وإبداء التعاون والحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الغذائية في العالم.

ومن المواضيع التي لا تبدو مهمة ولكن ينبغي أن تكون بالنسبة لمنظمة منشطة موضوع التراث الثقافي، لأن الحرب تعرض فسيفساء التنوع الثقافي في عالمنا إلى الخطر. علينا أن نحافظ على شواهد ماضينا ونحميها لما له من أهمية في فهم حاضرنا وبناء مستقبلنا. وقد بذلت غواتيمالا قصارى جهدها لرعاية تراثنا ولتعرض للعالم ثروتنا الثقافية القديمة، ويمكننا القول بارتياح واعتزاز إن الاحتفال بأسبوع الآلام قد أعلن جزءا من التراث الثقافي غير المادي للبشرية. وأود أيضا أن أذكر أنه بالأمس أدرجت حديقة تاكاليك أباخ الوطنية، التي تُعتبر أول مدينة نشأت فيها حضارة المايا، في قائمة مواقع التراث العالمي. وكما يقول المثل القديم، من لا يعرف ماضيه لا يمكنه أن يحقق أقصى استفادة من حاضره ومستقبله.

إن غواتيمالا معروفة بدعواتها المستمرة لاحترام القانون الدولي واحترام السيادة. لقد قمنا بما علينا وأثبتنا أن الخلافات يمكن حلها من خلال آليات العدالة الدولية. وهذا هو الحال فيما يتعلق بنزاعنا الإقليمي والجزري والبحري مع بليز، الذي يلتزم البلدان بحله بطريقة سلمية ومحترمة، أيا كان القرار الذي ستتوصل إليه محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة. وإبداء الطرفين لحسن النية، كما فعلت بليز وغواتيمالا، مثال على كيفية إمكان التوصل إلى حل سلمي من خلال العدالة الدولية، على النقيض من شن الحروب بسبب النزاعات الناجمة عن حماقة البشر.

وتدرك غواتيمالا أن أحد أكبر التهديدات وأكثرها إثارة للقلق للحياة والحرية في عصرنا هو الاتجار بالبشر، فهو لا يشكّل ظاهرة حقيرة تنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل إنه جريمة حقيقية ضد الإنسانية تنتهك أبسط القيم التي نتمسك بها، بوصفنا المجتمع الدولي. وتعود أصول هذه الجريمة إلى الرق، فممارستها تنطوي على شراء وبيع البشر، الذين ينبغي أن يعيشوا بحرية، كونه حقا أساسيا من حقوق الحياة. ولذلك يدين بلدي هذه الجريمة إدانة قاطعة. ومن ذلك المنطلق، اعتمدنا سلسلة من التدابير القانونية والسياسية لقمعها. ولدينا سياسة عامة لمكافحة العنف والاستغلال والاتجار بالأشخاص، وهي تتماشى مع ما تتخذه الدولة من إجراءات وتعززها لضمان الحماية والرعاية الشاملة لضحايا الاتجار بالبشر. وهي تعزز الحيلولة دون ارتكاب هذه الجريمة الشنيعة وكشفها ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم.

وعلى نفس المنوال، لدينا سياسة تعني بتوفير الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين وتركز على كفالة التنمية الشاملة والمنصفة والجامعة للأطفال والمراهقين. وتجمع هذه السياسة، التي اعتُمدت في عام 2022، أكثر من 90 برنامجا تنفذها المؤسسات التنفيذية بغية تنمية البشر في جميع مراحل الحياة. وتسعى غواتيمالا، من خلال هذه المبادرات المختلفة، إلى التميز في مكافحة الاتجار بالبشر، بالنظر إلى أن عدد الأشخاص المتضررين من هذه الظاهرة يتجاوز عدد الأشخاص الذين استعبدوا في العصور الماضية. ولذلك جعلنا أحد أولوياتنا وقف هذه الآفة التي تشكّل إهانة للكرامة الإنسانية والبشر. ولا بد لي أن أذكّر الدول بأن الأرباح التي يدرها الاتجار بالبشر تتجاوز بالفعل الأرباح المتأتية من الاتجار الدولي بالأسلحة، وبهذا المعدل ستصل قريبا إلى الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتتجاوزها.

فالأطفال يُنتزعون من منازلهم ويقدمون للعصابات التي تستغلهم في ممارسة الدعارة، وعندما ينتهي هؤلاء المجرمون من نهش لحومهم، فإنهم يلقون بهم لتُباع أعضاؤهم بغرض استخدامها في عمليات زرع الأعضاء. ولا يمكننا أن نغدو غير عابئين وفاتري الهمة في مواجهة هذه الجرائم المروعة.

إن هذا هو الخطاب الأخير الذي أدلي به أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للدولة، وخلافا للأكاذيب التي سمعناها من على

المنصة اليوم، فإنني سأسلم السلطة إلى الشخص المنتخب بإرادة الأغلبية السيادية لشعب غواتيمالا، في 14 كانون الثاني/يناير، وفقا للدستور. لقد شاب التدخل الدولي غير الضروري الانتخابات. وفي حين أن ديمقراطيتنا قد لا تكون مثالية، فقد جعلت تسليم السلطة ممكنا بالإضافة إلى ما تبديه من احترام للدستور في قارة يقاتل فيها بعض الرؤساء للبقاء في مناصبهم ويتشبثون بها ويُتاح إعادة الانتخاب حتى وإن تعارض ذلك مع ما تنص عليه دساتيرهم. أما غواتيمالا فتمتثل امتثالا تاما لمبدأ تسليم السلطة كل أربع سنوات.

وفي الختام، تواجه الأمم المتحدة أكبر تحد في التاريخ، تحد يتطلب منا أن نكون أقوياء ومتحدين ومستعدين للعمل. فتحقيق السلام العالمي، الذي اعتبرناه أمرا مفروغا منه لسنوات، يتطلب الآن اتفاقا دوليا جديدا يتجاوز الاختلافات ولون البشرة والبلدان وخطوط العرض. إننا بحاجة إلى اتفاق يتمحور حول الإنسان يكون فيه المواطنون أبطال القصة والناس هم الهدف الأسمى. إن إنهاء الحرب، وهو ما سيكون مثاليا، هو الضرورة الملحة اليوم. وأيا كانت معتقداتنا، دعونا نكافح من أجل السلام. فلنكافح من أجل السلام، أينما كنا، لئلا نستيقظ يوما ما لنجد أنفسنا قد تعرضنا للغزو أو القتل على يد الآخرين. ولذلك السبب دعونا نوحد صفوفنا ونسعى جاهدين لكي يتسنى لنا يوما ما أن نوقظ مواطني العالم على مشهد من السلام والتقدم والازدهار والتنمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أليخاندرو جياماتي فايا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة هنغاريا.

اصطُحبت السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة نوفاك (*تكلمت بالإنكليزية*): حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب. جميعنا نعلم أشهر كلمات خطاب جيتيسبيرغ. ومع ذلك، لا يعرف سوى القليل من الناس أن أبراهام لنكولن استعار هذه الكلمات من أحد أعظم الهنغاريين، وهو لويوش كوشوت، زعيم حرب استقلالنا عام 1848. ويتزامن هذا اليوم بالذات مع تاريخ مولده، 19 أيلول/سبتمبر. كل شيء من أجل الشعب، وبيد الشعب. ولا شيء يعود بالنفع على الشعب بدون الشعب. وهذا هو المقصد الرئيسي للدولة الهنغارية ذات السيادة، كما أنه ضمان حريتنا. إن الشعب الهنغاري يريد أن يعيش في سلام وأمن. فتاريخنا يتضمن 000 1 سنة من الاضطرابات في قلب أوروبا – في حوض الكاربات القاسي – اتسمت بالحروب والقمع والاحتلال والثورات وحروب الاستقلال. ولذلك نعرف معنى الشعور بالضعف. ونعرف ما يعنيه العيش منقسمين وما تسببه المعاناة الناجمة عن الحروب. إننا ندرك كم هي ثمينة الحرية وكم هو مؤلم أن نُحرم منها.

وأنا شخصيا ولدت خلال عقود من القمع السوفياتي، عندما لم يكن بلدي حرا. وقد خلفت طفولتي التي أمضيتها في ظل نسخة مخففة من الدكتاتورية الشيوعية آثارا لا تمحى على جيلي. فأصبح رفض أي نوع من الاضطهاد غريزة لدينا. ولذلك ندين بوضوح وبشكل لا لبس فيه انتهاك القانون الدولي من خلال الاعتداء على دولة أخرى، وهو ما قامت به روسيا من خلال العدوان الذي شنته على أوكرانيا والذي تسبب في معاناة ودمار هائلين وبدد الحياة السلمية في أوروبا. إننا نقف مع الضحايا وضد المزيد من التصعيد. ولذلك نقدم المساعدات الإنسانية لأوكرانيا وجميع الفارين من الحرب، ونساعد بقدر يتجاوز حجمنا وقوتنا. ولذلك نؤكد أن هناك 000 150 هنغاري يعيشون في أوكرانيا، في ترانسكارباثيا، ويتقاسمون كل المشقة والكفاح والتضحية والنجاح. وتؤثر هذه الحرب أيضا بشكل مباشر فينا نحن

الهنغاريين. إنها ليست في الجوار فحسب. فالآباء والأبناء الهنغاريون الذين يعيشون في أوكرانيا يضحون بحياتهم في الخنادق أيضا. ولذلك نريد للسلام أن يحل – في بلدنا وفي أوكرانيا وفي أوروبا وفي العالم بأسره. إننا نريد السلام وما يصاحبه من أمن.

وتدافع هنغاريا عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها. ونتفهم رغبة أوكرانيا في أن تكون جزءا من جماعة البلدان الأوروبية، ولذلك نتوقع منها أن تتمسك – صراحة – بالقيم التي تميز مجتمعنا، بما في ذلك حماية حقوق الأقليات القومية وضمانها بالكامل – وليس بالأقوال بل بالأفعال. وبدعوة من الرئيس زيلينسكي، زرت كييف مرتين منذ اندلاع الحرب. وقد شهدت معاناة الأسر. ورأيت ما يواجهون عندما ينهار السلام. والتقيت بأشخاص أوكرانيين وهنغاريين ممن فقدوا أفرادا من أسرهم. والتقيت بأطفال أوكرانيين أنشئت لهم روضة أطفال بمساعدة هنغاريا ودعمها – أطفال تحرمهم الحرب من التمتع بطفولة سعيدة. تؤثر الحرب والمعاناة في المقام الأول في الأسر: الأمهات اللواتي يفقدن أزواجهن وأبنائهن؛ والآباء الذين يذهبون إلى خوض المعارك بصحبة أبنائهم الذين بالكاد بلغوا رشدهم؛ والأطفال الذين يفقدون شعورهم بالأمن وإيمانهم بالمستقبل. وعليه، فإنه لا بديل عن السلام. ويجب أن يتوقف القتل والدمار الرهيب في أسرع وقت ممكن. فالحرب لا يمكن أن تكون الحل أبدا. ونحن نعلم أن السلام لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع إلا عندما يرى جانب واحد على الأقل أن الوقت قد حان لإجراء المفاوضات. ولا يمكننا أن نقرر بالنيابة عن الأوكرانيين مدى استعدادهم للتضحية، لكن من واجبنا أن نعرب عن رغبة أمتنا في السلام. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب تصعيد الحرب.

إنني أم لثلاثة أطفال، ونحن الأمهات نعلم أن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر في كافة الحروب. وهم الأكثر تضررا من الحرب على الرغم من أنهم أكثر من يحتاجون إلى الأمن والاستقرار، اللذين نفقدهما في الحرب. وما فتئت هنغاريا تحترم غيرها من الدول. ونحن مخلصون لحلفائنا وشركائنا على حد سواء، كوننا أعضاء فخورين ونشطين في الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. ونحن نضطلع بنصيبنا من المهام المشتركة، بل وبما يتجاوز حجمنا وثقلنا الاقتصادي. وبالنظر إلى أننا دولة تتسم بالمروءة، فإننا نتكلم بصدق ونحافظ على الاستقامة. إننا، نحن قادة العالم من رؤساء الدول والحكومات، هنا في الأمم المتحدة في نيويورك. لقد اجتمعنا كما نفعل كل عام في الأمم المتحدة، التي نبع إنشاؤها من رغبة أجدادنا في إقامة السلام. فلنطالب بوقف إطلاق النار وتحقيق السلام العادل!

للشعب، بيد الشعب، من أجل الشعب. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه رسالة من الشباب الهنغاري إلى العالم. وقد طلبت من مندوب الشباب لهنغاريا لدى الأمم المتحدة، سينج أوفنباخر، الموجود معنا هنا اليوم، أن يساعدنا في صياغة رسالة الشباب الهنغاري. وها هي العبارة التي بعثوا بها: "اليوم نحن بحاجة إلى أن نتضامن مع بعضنا البعض أكثر من أي وقت مضى. ولذلك نشعر نحن الشباب أن علينا أن نعتني ببعضنا البعض وألا نتخلى عن الآخرين الذين يمدون أيديهم نحونا طلبا للعون".

وهذا الربيع في بودابست، في الساحة الرئيسية في بلدنا، التي سميت باسم لويوش كوشوت، الذي ذكرته سابقا، صلى البابا فرانسيس بحضور عشرات الآلاف من الأشخاص مرددا الكلمات التالية.

"فلنغرس في قلوب الشعوب وقادتها الرغبة في بناء السلام ونعطي مستقبلا من الأمل، لا الحرب، للأجيال الشابة، مستقبل مليء بالمهود لا القبور".

وقبل ثلاثة أيام، اختُتمت قمة بودابست الديمغرافية الخامسة، وهي أهم منتدى دولي يعني بالمسائل الديمغرافية. وبالإضافة إلى الحرب، يواجه جزء كبير من العالم صعوبة تقمعه من الداخل. ففي أوروبا وغيرها العديد من بلدان الأمم المتحدة، تحول الشتاء الديموغرافي إلى عصر جليدي. وسعت القيادات العامة والمفكرون والأخصائيون الديموغرافيون وممثلو المنظمات الأسرية وحلقات العمل المهنية من 60 بلدا وخمس قارات إلى إيجاد إجابات لكيفية حماية الأسر وتعزيزها والتغلب على صعوباتنا الديمغرافية. وإذا لم نعالج هذه المسألة، فسيكون لها تأثير هائل على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وأمننا في المستقبل القريب.

ولعل إيلون ماسك محق في قوله إن التدهور الديموغرافي يشّكل مشكلة أكثر خطورة من أزمة المناخ. ولا يولى اهتمام يُذكر للتغيرات الحقيقية التي لا رجعة فيها التي تحدث في عالمنا. فبدون الأطفال، لن يكون هناك مستقبل. وما الهدف من الاعتناء بالأرض إذا لم يكن لدينا أطفال وأحفاد نورثهم إياها؟ وإذا انتشر عدم الإنجاب على نطاق واسع وظللنا نشهد كل عام انخفاضا في عدد المواليد مقارنة بعدد من يموتون في بلداننا، فإن عالمنا الحبيب، الذي نحسبه آمنا، سوف يتحطم.

ونرى نحن الهنغاريون أن حل الأزمة الديمغرافية يكمن في تقوية الأسر ودعمها. وهدفنا هو أن يتمتع الجميع بحياة أسرية كاملة وسعيدة وأن ينجب الأزواج الشباب كل ما يريدونه من أطفال. وقد كانت هنغاريا أول بلد في العالم يبرز مسألة تقوية الأسر ومعالجة الأزمة الديمغرافية. وأنشأنا نظام دعم واسع النطاق للأسر. إن إنفاق بلدنا على دعم الأسرة هو الأكبر في الاتحاد الأوروبي، ولم يدمر ذلك الاقتصاد الهنغاري. وعلى النقيض من ذلك، كانت تقوية الأسر أمرا إيجابيا من الناحية الاقتصادية. فنحن نحمي حرية الوالدين. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الحق في تنشئة أطفال لا يعود إلى الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو وسائط الإعلام أو صناعة المعرفة. إنه ملك للوالدين. وأي أحد منا لديه أطفال مستعد للكفاح في أي وقت ليكفل لهم أن يتمكنوا من العيش في سلام وحرية. وتنقل العائلات قيمها تلك من جيل إلى جيل، في مواجهة كل صعوبة وكل صدمة تاريخية وكل تحد. والرسالة التي بعثت بها القمة الديمغرافية الخامسة لبودابست، عاصمتنا التي يبلغ عمرها 150 عاما هذا العام، واضحة. وتدافع القوى المؤيدة للأسرة عن قيمها ومصالحها حتى في الوقت الذي تتعرض فيه لهجوم غير مسبوق من الأيديولوجيات المناهضة للأسرة والمناهضة للأطفال – بل في الواقع في ذلك الوقت تحديدا. إننا ندرك أن الأسرة هي مفتاح الأمان. والأسرة القوية والمتحدة والصحية ضمان لتحقيق الأمن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة هنغاريا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة كاتالين نوفاك، رئيسة هنغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الاتحاد السويسري.

اصطُحب السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيرسيه (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): اتسم العصر الذي نجتازه بسلسلة من الأزمات والنزاعات الكبرى المستشرية في عالم مليء بالتوترات. ولئن كانت التحديات التي نواجهها هائلة، فإن عقليتنا والموقف الذي نتخذه في مواجهتها هما الآن في غاية الأهمية والحسم. فهل نحن على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لمحاولة تحسين الحالة؟ وفي كل الأحوال، من الجلي أن هذا ما يجب أن نفعله. فمعا، يجب أن نتصدى لهذه الأزمات – أزمة المناخ والحروب والنزاع الاجتماعي وزيادة أوجه عدم المساواة، فضلا عن ضعف المؤسسات الديمقراطية وتآكل الهياكل المتعددة الأطراف التي تمكننا من التواصل على المستوى الدولي. ويبدو أن النزعة الحمائية في تصاعد في كل مكان – أو في كل الأنحاء تقريبا – وهي نوع متزايد من الانغلاق والأنانية، على الرغم من أننا جميعا ندرك أن الانغلاق والتهديدات والعنف لم تحل أبدا أي من المشاكل وأوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي. تلك هي الحقيقة. وجميعنا يعلم ذلك. إننا نشهد أزمة عالمية، وربما تكون الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن الاتحاد الروسي، بشنه حربا عدوانية على أوكرانيا، لم يهاجم بلدا مسالما فحسب، بل هاجم أيضا القانون الدولي وهياكلنا المتعددة الأطراف. والغريب أن هذا العدوان من عمل عضو دائم في مجلس الأمن الذي يتحمل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي لنا اليوم أن نذكّر بالمبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق وأن نكفل الوفاء بالولاية الموكلة إلينا في ذلك الصدد.

وما نعرفه أيضا أنه في هذه الحالات ستعاني أفقر الدول والمناطق وأكثرها هشاشة أكثر من غيرها إذا ضعفت ثقتنا في النظام الدولي. لقد أشرت بالفعل إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكّل حجر الزاوية في القانون الدولي العام، وهناك أيضا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماده، مما يتيح فرصة فريدة لإعادة تأكيد توافق الآراء العالمي المجسد في الإعلان ويشكّل لحظة حاسمة لتوحيد صف المجتمع الدولي وتعزيزه. إن الأمم المتحدة هي أساس التعاون السلمي والثقة المتبادلة بين الدول. وأرى أنه لا يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال اتخاذ مبادرات منعزلة. فلا بد أن تكون إجراءاتنا تعاونية وجماعية. ولنأخذ التصدي لعدم المساواة مثالا.

تكتسي المؤسسات المتعددة الأطراف القوية أهمية حاسمة لمكافحة أوجه عدم المساواة، التي دائما ما تتفاقم مع الأسف أثناء الأزمات. كما أن تغير المناخ يفاقم أيضا أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. نحن نرى زيادة هائلة في أوجه عدم المساواة – سواء كانت أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية أو التفاوتات الاقتصادية – لا بين البلدان فحسب بل وداخلها. وقد شعرت بالدهشة عندما قرأت مرة أخرى مؤخرا أنه على مدى السنوات الـ 20 الماضية تضاعفت الفجوة في الدخل بين أغنى 10 في المائة وأفقر 50 في المائة من السكان. وذُهلت أيضا عندما قرأت مرة أخرى في الآونة الأخيرة أن أوجه عدم المساواة لا تزال كبيرة اليوم كما كانت في بداية القرن العشرين، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وتظل أوجه عدم المساواة تلك تؤثر تأثيرا غير متناسب على الفئات الأشد ضعفا بالفعل في مجتمعاتنا، مما يشجع عدم الاستقرار والنزعة الشعبوية وفقدان الثقة في الديمقراطية والمؤسسات. ولذلك فإن تلك الهشاشة تهددنا جميعا، على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد اعتقدنا لفترة ربما تكون طويلة جدا أن الدفاع عن مصالحنا وحماية الفئات الأضعف أمران مختلفان. بيد أننا نعلم اليوم أن أحدا لا يمكن أن يوجد بدون الآخر. وتكتسي المؤسسات المتعددة الأطراف القوية أهمية أساسية أيضا لتعزيز السلام. غير أن لدينا بالفعل بعض الأشياء التي يمكننا أن نبني عليها معا.

فعلى سبيل المثال، تؤكد خطة الأمين العام الجديدة للسلام نقطة ذات أهمية كبيرة، وهي أن المنع هو نقطة البداية في أي جهد يُبذل لتحقيق السلام. فعدم المساواة في إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الصحية وفرص العمل وحقوق الملكية يتسبب في نشوب النزاعات. ويجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لنتأكد من تمكن الجميع، في كافة بلداننا، من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ذلك الصدد، يجب، على الصعيد الدولي، أن نشارك بحزم في مكافحة التهديدات وأعمال الاضطهاد والعنف، لا سيما الموجهة ضد المرأة والأشخاص الذين يعملون على الدفاع عن حقوق الإنسان. ويجب أن تتاح للشباب أيضا آفاق حقيقية للتنمية والازدهار.

لقد تحدثت عن عدم المساواة. وتحدثت عن تعزيز السلام. وهناك بالطبع أيضا الدور الرئيسي الذي تضطلع به المؤسسات المتعددة الأطراف في حماية المدنيين. ورغم اختلاف النزاعات المسلحة، فإن القاسم المشترك بينها جميعا هو أنها تزيد من أوجه عم المساواة ومعاناة المدنيين. وفي ذلك الصدد، فإن وجود المؤسسات المتعددة الأطراف القوية ضروري. ومن الضروري أيضا أن يحظى القانون الدولي الإنساني بالاحترام، وهو يشكّل أولوية مطلقة لدى سويسرا ويأتي في صميم جهودنا في مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح ليست خيارا بل التزاما على جميع أطراف النزاع.

خلال العام الماضي، أتيحت لي عدة فرص لزيارة بلدان تموج بالنزاعات، وأبرزها موزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا. وجاءت تلك التفاعلات مع السكان المتضررين من النزاع بمثابة تذكّرة بمدى أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات إذا أردنا أن نكفل تحقيق السلام الدائم. وتمكنت أيضا من أن أرى بشكل مباشر مدى أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في أي جهود تهدف إلى إعادة إرساء السلام.

ولذلك تظل سويسرا ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وستواصل العمل بنشاط من أجل تنفيذ كامل القرارات ذات الصلة.

وخلال النزاعات المسلحة، كثيرا ما يسفر افتقار السكان المدنيين إلى السلع والخدمات الأساسية عن إزهاق عدد أكبر من الأرواح مقارنة بتلك الناجمة عن التأثير المباشر للأعمال العدائية. هذا علاوة على أنه يفاقم أوجه عدم المساواة ويقوض العودة إلى السلام. وفي ذلك السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أهمية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تضطلع بعمل لا غنى عنه لصالح السكان الأكثر تضررا. وفي ذلك الصدد، أرى أنه يجب توفير الحماية والدعم لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك العاملون في بعثات الأمم المتحدة في الميدان وغيرهم من الجهات الفاعلة. وفي هذا السياق، يجب الدفاع بقوة عن العمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فنظرا إلى تزايد عدد الأزمات، تواجه منظمتنا زيادة غير مسبوقة ومثيرة للقلق في الاحتياجات. وتلتزم سويسرا، كونها الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف ومقرا للجنة الدولية للصليب الأحمر، التزاما راسخا بالوفاء بذلك الواجب الإنساني. إن العمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر يكتسي أهمية أساسية لحماية المدنيين.

لقد ذكرت اليوم بعض العوامل الكامنة وراء ما نواجهه من تحديات لا شك في جسامتها. ويتعين أن نتوخى الوضوح بشأن كيفية تحقيق مصالحنا الجماعية – وهو ما لن يحدث بالتأكيد في خضم الفوضى التي يشهدها العالم والتي يأمل البعض أن تتفاقم في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة. وعلى النقيض من ذلك، تكمن مصالحنا الجماعية في إعادة إرساء نظام عالمي قادر على أن يضمن الاستقرار والثقة وفتح الآفاق للجميع. ولهذا السبب بالتحديد يجب أن نتخذ موقفا ونلتزم بإبقاء التعاون الدولي حيا. إن الأمم المتحدة لم تأت من العدم. إنها تجسد الأمل المؤسسي في إيجاد عالم أفضل. ويمكن القول إنها مشروع مثالي تمخض عن عصر مضى اتسم بالحرب والوحشية واليأس، وهو يقوم على الاعتقاد بأن التعاون الدولي ذو أهمية حيوية وأن العالم لا يمكن أن يصبح مكانا أفضل إلا إذا تحمل كل واحد منا مسؤولياته وأن ما يوحد الأمم والشعوب في نهاية المطاف أقوى بكثير مما يفرقها. ولعل تلك الملاحظة تعطينا سببا للتفاؤل خلال هذا الوقت الذي يتسم بقدر كبير من التشاؤم، وتشجعنا على تعزيز عملنا معا وترسيخه على نطاق عالمي.

وتتيح لنا الدورة الثامنة والسبعون للجمعية العامة فرصة فريدة ونادرة لنلتقي معا في استعراض للثقة ونستعد معا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد في عام 2024 من أجل تعزيز التعاون بشأن المسائل الأساسية وسد الثغرات في الحوكمة العالمية وإعادة تأكيد الالتزامات القائمة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أثارت المشاركة في المناظرات والمناقشات التي جرت بالأمس في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الإعجاب والاهتمام إلى حد كبير. وينبغي أن تمكننا نتائج القمة من بث حياة جديدة في خطة عام 2030، التي تشكّل خريطة طريقنا الجماعية نحو مستقبل أفضل. فدعونا نظهر المسؤولية والتضامن بغية بناء عالم أكثر عدلا ومساواة – ليس لنا اليوم بقدر ما هو لمن سيخلفوننا، أجيالنا المقبلة. ولا بد أن يُوضح جليا ضرورة أن نتحمل تلك المسؤولية بأنفسنا وأنه ليس بإمكاننا أن نوكل تأديتها لغيرنا. فهي مسؤوليتنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية سلوفينيا.

اصطُحبت السيدة ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة موسار (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وإنه لشرف عظيم حقا أن أخاطب الجمعية في مناقشتها العامة لأول مرة بصفتي رئيسة سلوفينيا، في وقت تشهد فيه هذه المؤسسة أوقات عصيبة – أوقات عصيبة لم نشهدها منذ إنشاء الأمم المتحدة. وسأعود إلى تلك النقطة لاحقا.

إننا نعيش في عالم تؤثر فيه مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركات الخاصة والأفراد، على العلاقات الدولية على كافة المستويات وعبر الحدود السيادية. وهو عالم قد تغير من الناحية الديمغرافية والتكنولوجية. إنه عالم لا تزال فيه الكرامة الإنسانية غير مضمونة للجميع فضلا عما يواجهه فيه أشد الناس ضعفا وتهميشا من تحديات متزايدة. إنه عالم لديه مجموعة من الالتزامات المعيارية، بما فيها المعاهدات الملزمة قانونا، التي لا تُنفذ. إنه عالم مليء بالكثير من الحروب والنزاعات الدامية وأعمال العدوان على الدول، فضلا عن معاناة العديد من المدنيين، الذين يخشون على حياتهم أو يتضررون من الدمار الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن النزاع. إنه عالم لم يدرك على كامل صعيده مدى خطورة أزمة تغير المناخ التي تتكشف أمام أعيننا. إنه عالم يفتقر إلى التضامن العالمي اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي التزمنا بها جميعا. إنه عالم بحاجة إلى الأمم المتحدة ولأن يصبح مجلس الأمن بعد إصلاحه أكثر تمثيلا وقادرا على الاستجابة بشكل فعال وملائم ومنصف لجميع التحديات التي ذكرتها.

وينبغي أن نتصدى لتلك التحديات معا صفا واحد. وإذا واصلنا إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية أو المصالح الخاصة أو مصالح بعينها لفرادى الجهات الفاعلة وتركنا حل المشاكل العالمية على الهامش، فسوف نطفئ شعلة حضارتنا. وفي ذلك السياق، أود أن أتطرق بإيجاز إلى أربع مسائل تستدعي اهتمامنا جميعا وتتطلب منا جميعا أن نعتمد التدابير المناسبة وننفذها. وتلك المسائل هي تغير المناخ وإصلاح مجلس الأمن ومخاطر العصر الرقمي وبطبيعة الحال المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، قد يبدو من النمطي أن نقول إننا بحاجة إلى التخلي عن عقلية "العمل كالمعتاد". بيد أنه ليس بقول نمطي.

فالعمل كالمعتاد لا يجدي نفعا. إنه يخذلنا جميعا. وتغيُّر المناخ هو التحدي الأكبر في عصرنا. فقد كانت الفيضانات الكارثية التي ضربت سلوفينيا في آب/أغسطس مجرد ظاهرة أخرى من بين العديد من الظواهر التي حدثت حول العالم لتثبت هذه النقطة. وآمل أن نتمكن من مواجهة عواقب الفيضانات. ومع ذلك، ينبغي أن نفكر في البلدان التي لديها قدرة أقل على القيام بذلك، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهي ضحية متكررة للنوازل الطبيعية الكارثية، لكن تكاليف تعافيها من آثارها مرتفعة بشكل غير متناسب.

ويجب علينا جميعا أن نستثمر في بناء عالم مستدام بيئيا، لكن – وأريد أن أكون واضحا في هذا الصدد – ليس بنفس القدر. فالتضامن العالمي مسألة تتعلق بالعدالة المناخية. ويجب أن يسترشد التضامن الحكومي الدولي، الذي تساهم فيه الدول الأغنى بقدر أكبر من الدول الأفقر فضلا عن مساهمة أغنى الشركات الخاصة بنصيبها العادل، بمفهوم أن تغير المناخ هو نتيجة للأنشطة البشرية، في الماضي والحاضر. ولذلك يسرني أن أعلن أن سلوفينيا تعتزم زيادة مساهمتها في الصندوق الأخضر للمناخ بنسبة 50 في المائة. فرأب الفجوة التمويلية المتزايدة بين احتياجات البلدان النامية والموارد المالية المتاحة يكتسي أهمية أساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك، أشعر بقلق بالغ من كون الاستقطاب الجيوسياسي الحالي يعوق العمل التعاوني في مجال المناخ. وجل ما أتمناه أن نُصغي بمزيد من العناية إلى العلماء في ظل هذه الظروف. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن مجرد الوفاء بوعودنا سيشكّل بالفعل خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن تصبح التنمية المستدامة هدفنا المشترك ومقصدنا المحدد والمبدأ الذي يوجه سلوك الجميع. ويتعين علينا أن ندمج الإجراءات المتعلقة بالمناخ، فضلا عن مسألة المياه والأمن الغذائي ذات الصلة، في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام المستدام.

وتواصل سلوفينيا مشاركتها الفعالة في السعي إلى كفالة العدالة المناخية والبيئية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية، وتأمين حصول الجميع بطريقة منصفة على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد أكدت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 أن الماء هو سر الحياة وأساس الوجود ومنبع السلام. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتنا إلى تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بالمياه، وهو ما سيشكّل خطوة هامة نحو كفالة بذل جهود أكثر اتساقا في مجال المياه داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

لقد انتخبت سلوفينيا في 6 حزيران/يونيه عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2024-2025. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الأعضاء على ثقتهم في انتخاب بلدي للعمل في المجلس. وإنه لشرف عظيم لنا أن نضطلع بتلك المهمة، متحلين بالتواضع الجم وروح المسؤولية المشتركة. وسيستند العمل الذي سنقوم به خلال فترة ولايتنا إلى المحادثات والتبادلات العديدة التي أجريناها مع الدول الأعضاء خلال حملتنا.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، لا يسعني إلا أن أتطرق إلى المناقشات الجارية منذ عقود بشأن إصلاحه. وآمل حقا أن ينبعث قريبا ضوء من نهاية النفق. وما فتئت سلوفينيا من بين الدول الأعضاء التي تزعم أن التغيير في تكوين المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة قد تأخر كثيرا. فالتوزيع الحالي لمقاعده ليس عادلا ولا تمثيليا. وعلاوة على ذلك، تنتمي سلوفينيا إلى أغلبية الدول الأعضاء التي يساورها قلق بالغ إزاء استخدام حق النقض دون قيود، الذي يجعلنا نفقد الثقة في المجلس والذي يسفر عن عجزه عن التصرف عندما يلزم اتخاذ إجراء.

وفي أوروبا، نجد في أوكرانيا مثالا واضحا على ذلك. وقد اقترح بعض الأعضاء الدائمين في المجلس أنفسهم أن يمتنع الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن عن استخدام حق النقض، على الأقل في حالات الفظائع الجماعية. وجميعنا يرى كيف يتعرض ذلك الاقتراح السديد جدا للتجاهل. وفي ذلك الصدد، نشيد بإطلاق ليختنشتاين مؤخرا، من خلال قرار الجمعية العامة 76/262، لمبادرة حق النقض بوصفها دعوة هامة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين للتفكير مليا في الحالة المعنية قبل اللجوء إلى ممارسة حق النقض. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة نفسه يمنح الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن فرصة للتعبير عن استيائهم من عملية صنع القرار مع الاستمرار في التصرف بمسؤولية. وقد لا يعجبهم أحد مشاريع القرارات، ولكن بإمكانهم أن يختاروا الامتناع عن التصويت والسماح للأمم المتحدة بالسعي إلى تحقيق هدفها الرئيسي دون عرقلة – وهو صون السلم والأمن للجميع وليس للقلة القليلة، وبالتأكيد ليس لدولة واحدة فقط.

وعندما نفقد الثقة، فإننا نهاجم أسس المجتمع المنظم ذاتها التي يقوم عليها مجتمعنا الدولي. وأخشى أنه في عصرنا الرقمي هذا، يكمن جزء من مشكلة فقدان الثقة في العلم والتكنولوجيا. فالهدف من الاختراعات النهوض بالبشرية. ولم تُخترع وسائل التواصل الاجتماعي لتقطع اتصالنا ببعضنا البعض، ولكن ذلك ما تفعله بالضبط في كثير من الأحيان. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون مفيدا، لكنه قد يكون خطيرا أيضا. وفي ذلك الصدد، أشيد بعزم الأمين العام تشكيل هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي. فنحن بحاجة إلى إيجاد طريقة لتنظيم تطوير التكنولوجيات الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، بطريقة لا تعوق الفرص الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية والبحثية ولا تعرضنا للخطر. ولا شك أن الحل يكمن في اتباع نهج يركز على الإنسان ويستند إلى حقوقه في التعامل مع دورة الحياة الكاملة للتكنولوجيات، بحيث يغطي النهج تصميمها وتطويرها وتطبيقها فضلا عن تراجعها. وينبغي أن يتمحور الاتفاق الرقمي العالمي حول تلك الفكرة. ويمكن تحقيق ذلك، لكننا سنحتاج إلى أن تشارك جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركات الخاصة، في العمل بالتزام صادق وجاد.

إن كفالة الاستناد إلى حقوق الإنسان أساسا لمستقبل رقمي مفتوح وآمن لن يكون مهمة سهلة. وفي ذلك الصدد، تقبع أمامنا المعلومات

المضللة – أحد أكبر التهديدات لعصرنا. ومما يؤسف له أن نجد أنفسنا مرة أخرى أمام عصر سمته الخطابات المتضاربة، إلا أن التهديد الذي تشكّله الآن على البشرية قد أصبح أكثر تعقيدا. إننا في عصر كبسولات الأخبار السريعة واقتصاد جذب الانتباه وتلفيق الحقائق وزيادة الخلافات حول الحقائق على وجه التحديد لأننا لم نعد نثق في أي سردية. وربما نتمتع بحرية المعلومات، لكننا لسنا محميين من المعلومات المغلوطة والتلاعب والخداع. وقد كان الأمين العام على صواب عندما أشار إلى أن انتشار الكراهية والأكاذيب في الفضاء الرقمي يلحق أضرارا جسيمة على الصعيد العالمي. وينبغي لشركات التكنولوجيا الكبرى أن تتحمل المسؤولية بصورة أكثر منهجية عن المحتوى الذي تستضيفه وتديره. وعليها أن توفر حماية أفضل للمستخدمين من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وأي محتوى آخر مضر عبر الإنترنت. فما هو غير مقبول خارج شبكة الإنترنت ينبغي ألا يكون مقبولا عبرها.

وأود أن أقول بضع كلمات عن موضوع بالغ الأهمية احتفظت به للجزء الأخير من خطابي – وهو المساواة بين الجنسين. نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويحزنني أننا لا نزال نشهد اليوم نصف سكان العالم، من النساء والفتيات، يعانون من عدم المساواة والإقصاء بل ومن العنف الوحشي. ولا ينطوي تهميشهن المجتمعي، الذي كثيرا ما يقترن بالفقر وانعدام فرص الحصول على تعليم جيد، واستبعادهن من أسواق العمل وعمليات صنع القرار، على ظلم فحسب، بل إنه يسفر عن إهدار هائل لإمكانات مجتمعاتنا.

ولكي نكفل الكرامة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات، يجب علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيق ذلك الهدف، سواء في الغرب أو الشرق أو الشمال أو الجنوب، أو في أي مكان بين ذلك. وينبغي أن نبدأ من الداخل، في بلداننا، ومن بيتنا هنا في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى جزئية مذهلة توضح ضرورة أخذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة على محمل الجد.

والواقع أن تحقيق التمثيل المتساوي للمرأة في المناصب القيادية في مكان العمل سيستغرق 140 عاما. وأعتقد أن ذلك غير مقبول بكل بساطة، ويتفق الأمين العام معنا في ذلك. وتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الحياة السياسية والعامة جزء من خطته الجديدة للسلام. ولذلك أدعم بشدة المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتلك النقطة تحديدا، تحضرني المبادرة التي أطلقتها مجموعة القيادات النسائية، أصوات من أجل التغيير والشمول التي تهدف إلى التناوب بين الجنسين على رئاسة الجمعية العامة. فالرئيس هنا يقود الجمعية العامة لأهم مؤسسة عالمية في العالم. وجميعنا يدرك بحسرة أن الجمعية العامة لم يتول رئاستها إلى الآن سوى أربع نساء – أربع نساء في تاريخها كله – بينما كان لها 74 رئيسا من الرجال. وينبغي أن نرقى إلى مستوى إعلاناتنا بشأن المساواة بين الجنسين وأن نترجمها إلى حقيقة واقعة في عمل الجمعية العامة. ومن شأن ذلك أن يكون طريقة حية ورمزية لإظهار التزامنا المشترك.

وإذ أغادر هذه المنصة، أود أن أؤكد من جديد الحاجة إلى تعددية الأطراف. غير أننا بحاجة إلى نوع مختلف من تعددية الأطراف، نوع فعال وشامل للجميع يجعل الأمم المتحدة جهة فاعلة ومحفلا مؤهلا تماما للوفاء بمتطلبات المستقبل. فالتحديات الأشد إلحاحا اليوم – وقد أسهبت في الحديث عن بعضها – لا يمكن لفرادى الدول، مهما كان حجمها أو قوتها، أن تتصدى لها. إنها تستلزم جهدا جماعيا، وإلا فإن أطفالنا وأحفادنا سيتأثرون أكثر بكثير جدا من جيل القادة المجتمعين هنا. وعليه، يتعين علينا أن نعمل من أجل التوصل إلى ميثاق عالمي جديد يقوم حقا على المبادئ ويسمو فوق المصالح الفردية ويرتكز على التضامن العالمي، كما يجب أن يعطي الأولوية إلى حماية الطبيعة والكرامة الإنسانية، وأن يكون له أفق مديد. وسلوفينيا ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في ميثاق المستقبل، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل. ويجب أن نكون طموحين، حتى لو لم نكن متفقين على حلول لجميع التحديات الناشئة. إننا بحاجة إلى استخدام قوتنا ومواردنا لتحويل كافة جهودنا الجماعية إلى إجراءات تُتخذ في سبيل حل تلك التحديات. فحلها واحدا تلو الآخر أفضل من لا شيء على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة ناتاشا بيرك موسار، رئيسة جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوزبكستان.

اصطُحب السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميرضيائيف (تكلم بالأوزبكية; وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): تنعقد جلسة الجمعية العامة اليوم في سياق التغيرات الجوهرية التي يشهدها نظام علاقاتنا الدولية. فهناك أزمة ثقة عالمية. ونواجه مشاكل أمنية على الصعيد العالمي ونشهد عزوفا متزايدا عن الامتثال للقانون الدولي، مما يتسبب في زيادة هائلة في التوترات. وتسفر هذه التناقضات الجغرافية السياسية عن نشوء عقبات جديدة أمام التدفق الحر للتجارة والاستثمار والابتكار. وحتى في المجالات التي يرتبط بها مصير البشرية جمعاء، من قبيل تغير المناخ والجوع وعدم المساواة، يمكننا أن نشعر بفقدان الاتصال المتبادل. وفي ظل هذه الحالة المعقدة، أصبحت مفاهيم الحفاظ على روح التعاون والتفاعل العمليين ووضع مصالحنا المشتركة فوق النزاعات القائمة وتعزيز الوحدة بين البلدان أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي العام الماضي، أطلقنا مبادرة سمرقند للتضامن، التي تهدف إلى النهوض بأمننا وتنميتنا المشتركة. وهدفانا الرئيسيان هما تحقيق فهم شامل لمسؤوليتنا عن حاضر بلداننا وشعوبنا ومستقبلها والدخول في حوار عالمي مع جميع الأطراف المستعدة للتعاون المفتوح والبنَّاء. وإنني على ثقة من أن مبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل ستساعد في التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه التنمية الدولية والإقليمية فضلا عن زيادة تأثير منظمتنا وفعاليتها.

ونظل ملتزمين بمواصلة انتهاج سياستنا التي تهدف إلى إنشاء أوزبكستان جديدة كدولة علمانية وديمقراطية واجتماعية يحكمها القانون. ويسير بلدنا بجرأة على طريق الإصلاحات الجوهرية وتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة، استنادا إلى المثل العليا التي تجسد القيم والمصالح الإنسانية. وفي نيسان/أبريل، ولأول مرة في تاريخ أوزبكستان، أجري استفتاء وطني بشأن دستورنا المنقح، الذي يحدد أولوياتنا للتنمية الوطنية. وقد أيد أكثر من 90 في المائة من الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء هذا الدستور الذي يحظى بشعبية حقيقية، مما يكفل تنفيذ إصلاحات حقيقية لا رجعة فيها. وقد أكدنا من جديد في قانوننا الأساسي التزامنا بمبادئ المساواة بين جميع المواطنين وحقوق الإنسان وحرية التعبير والوجدان بغض النظر عن الجنسية أو اللغة أو الدين. واستنادا إلى ذلك الأساس القانوني اعتمدنا الاستراتيجية الإنمائية لأوزبكستان لعام 2030. وهي تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما نعمل على الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدنا بها.

ومن نتائج إصلاحاتنا الجارية ما يحققه اقتصاد أوزبكستان، بالرغم من التحديات العالمية، من نمو مطرد. فعلى مدى السنوات الست الماضية، نما الناتج المحلي الإجمالي للبلد بمقدار يتجاوز المرة والنصف. ويكمن هدفنا الرئيسي في مضاعفة ذلك الرقم بحلول عام 2030. ومن الأولويات الأخرى ذات الصلة بتحرير اقتصادنا أن نصبح عضوا كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب. وقد خفضنا معدلات الفقر في بلدنا إلى النصف منذ عام 2017 بفضل السياسات الرامية إلى تحسين مستويات معيشة شعبنا، ونهدف إلى خفض معدلات الفقر إلى 7 في المائة بحلول عام 2030. ونعتزم أيضا أن نزيد بعدة مرات حجم إمدادات المياه وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان.

ونؤيد مبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية التي أطلقها الأمين العام. وسعيا لتبادل أفضل الممارسات في ذلك الإطار، نقترح أن نعقد في عام 2024 مؤتمرا دوليا في أوزبكستان، تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن "الحماية الاجتماعية: الطريق نحو التنمية".

وفي السنوات الأخيرة، حققت أوزبكستان نتائج ملحوظة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. فقد قضينا نهائيا على السخرة وعمل الأطفال. وعلى مدى 100 عام، أجبر الملايين من الأشخاص في أوزبكستان على قطف القطن. وكانت الغالبية العظمى من السكان – بدءا من المعلمين والأطباء وصولا إلى رواد الأعمال والعمال والموظفين، وللأسف، تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات – تُحشد لقطف القطن كل عام في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، قُوطع القطن الأوزبكي وأدرج البلد في القائمة السوداء لسنوات. وبفضل إرادتنا وتصميمنا، أصبح كل ذلك الآن من مخلفات التاريخ. لقد تحرر شعبنا بالكامل من سخرة القطن. وحظر السخرة مكفول في دستورنا الذي خضع للتجديد، كما استحدثنا المسؤولية الجنائية عن المشاركة في هذه الممارسة. وأرى أنه من الضروري أن نكثف الكفاح العالمي ضد السخرة وعمل الأطفال، فتجربتنا تبين أنه من الممكن إنهاء هذه الممارسات.

إن إحدى المهام الاستراتيجية لأوزبكستان هي تطوير رأس المال البشري لدينا وتدريب جيل من الشباب المبدع. ونرى أن التعليم العالي الجودة، عندما يتاح للجميع، يشكّل العامل الأكثر فعالية في القضاء على الفقر وتحسين الرفاه العام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي ذلك الصدد، أحرز بلدنا تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، فقد شهد نظام التعليم لدينا تحولا جذريا. وفي السنوات الست الماضية، ارتفعت نسبة تغطية مرحلة التعليم ما قبل المدرسي من 21 إلى 70 في المائة، كما زادت نسبة تغطية مرحلة التعليم العالي من 9 إلى 38 في المائة. وبحلول عام 2030، سنكون قد هيأنا الظروف المواتية لكل يحصل جميع الأطفال على التعليم ما قبل المدرسي ونصف خريجي المدارس الثانوية على التعليم العالي.

وفي السنوات الأخيرة، شرعت بلدان وسط آسيا في السير على طريق حسن الجوار والاستقرار وإقامة الشراكات وإحراز التقدم. وبفضل جهودنا المشتركة، تمكنت أوزبكستان من معالجة المشاكل المتعلقة بحدود الدولة وممرات النقل واستخدام المياه مع جميع جيرانها. ونمت التجارة البينية بين بلدان المنطقة بما يتجاوز المرتين والنصف وتضاعف عدد المشاريع المشتركة بمقدار خمس مرات. لقد أصبحت منطقتنا مركزا واعدا للتنمية الاقتصادية وجسرا للنقل والاتصال يربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام بما تمتلكه بلداننا من إمكانات. وقد أمسى انفتاح وسط آسيا على العالم أساسا هاما لكفالة أمن المنطقة وتنميتها المستقرة. ويمكن القول إن شعبنا قد التف حول شعور متزايد بالهوية الإقليمية التي أصبحت أقوى من أي وقت مضى. إننا لا نتشاطر تاريخا مشتركا فحسب، بل المستقبل والمصالح الحيوية. وخيارنا الوحيد هو توسيع نطاق تعاوننا الإقليمي، وسيظل كذلك. وأعتقد اعتقادا راسخا أن وسط آسيا ستواصل، بدعم من المجتمع الدولي، السير على طريق الوحدة. وفي ذلك الصدد، سيظل تحويل وسط آسيا إلى منطقة سلمية ومزدهرة هدفا ذا أولوية لسياسة أوزبكستان الخارجية من الآن فصاعدا.

وفي وسط آسيا، حيث ينتمي ما يقرب من نصف السكان إلى جيل الشباب، تكتسي معالجة المسائل التي تواجه الشباب وتهيئة الفرص لهم حتى يتسنى لهم تحقيق إمكاناتهم أهمية حيوية. وبغية تعزيز التعاون في ذلك المجال، وقعت بلدان منطقتنا مؤخرا اتفاقا بشأن الأبعاد المشتركة لسياستنا المتعلقة بالشباب. ونحن مهتمون بإقامة تعاون فعال مع الأمم المتحدة وهياكلها المتخصصة بينما ندرس أفضل الممارسات المتبعة والإنجازات المحققة في المناطق الأخرى. وفي ذلك الصدد، أقترح إنشاء فريق عامل في الأمم المتحدة لدعم تنمية الشباب في وسط آسيا. وفي إطار ذلك المسعى، سيكون من المفيد وضع خطة متعلقة بالشباب في وسط آسيا لعام 2030.

وتشكّل مشاركة المرأة النشطة في المجتمع والإدارة العامة مسألة ملحة اليوم. ومن أنبل أهداف سياستنا الوطنية كفالة الاستقرار الأسري

والحماية القانونية وإمكانية التمتع بالحياة السلمية للنساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، نبذل جهودا ممنهجة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وعلى سبيل المثال، شكّلت الفتيات في العام الماضي 49 في المائة من الملتحقين بالجامعات وبلغت نسبة مشاركة المرأة في الإدارة العامة 35 في المائة لأول مرة. وقد سننا قانونا خاصا يهدف إلى حماية النساء والقاصرين من العنف المنزلي، كما أننا مهتمون بمواصلة توسيع نطاق تعاوننا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد اقترحنا، من باب إطلاق مبادرة مشتركة، عقد منتدى المرأة الآسيوية في أوزبكستان في العام المقبل لمناقشة تحقيق الإمكانات الإبداعية للمرأة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ذلك المجال.

إن العالم اليوم يواجه حالة بيئية حرجة. والأزمات الثلاث التي يتعرض لها الكوكب، وهي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث البيئي، تزداد سوءا. وفي ظل هذه الظروف العصيبة، وبينما لا تزال بلدان وسط آسيا تواجه مأساة بحر آرال، أصبحت منطقتنا أحد أكثر أجزاء العالم عرضة لمخاطر تغير المناخ. وتبذل أوزبكستان قصارى جهدها للتخفيف من الآثار المترتبة عن مأساة بحر آرال، التي تظل تشكّل مشكلة عالمية. وفي السنوات القليلة الماضية، أنشأنا 1,7 مليون هكتار من المساحات الخضراء المزروعة بنباتات تتحمل الجفاف في أراضي قاع بحر آرال الجافة، بيد أنه لا غنى عن دعم المجتمع الدولي إذا أردنا مواصلة تلك الجهود الحيوية. وعلى مدى السنوات الـ 30 الماضية، ارتفعت درجة حرارة الهواء في منطقتنا بمقدار 1,5 درجة مئوية – أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، ذاب ما يقرب من ثلث المساحة الإجمالية للأنهار الجليدية في المنطقة. وإذا استمر هذا الاتجاه، قد ينخفض تدفق نهري آمو داريا وسير داريا، وهما النهران الرئيسيان في منطقتنا، بنسبة 15 في المائة في السنوات العشرين المقبلة. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من إمدادات المياه بنسبة 25 في المائة وغلة المحاصيل الزراعية بنسبة 40 في المائة. وما لم نتخذ تدابير فعالة وحسنة التوقيت، ستقوض عواقب تلك المشاكل ستقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في منطقتنا بشكل خطير.

وفي ذلك السياق، نؤيد إنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام لشؤون الموارد المائية. ونؤيد اجتذاب أحدث التكنولوجيات وتطبيقها في عملية إنشاء منصة لتكنولوجيات توفير المياه في وسط آسيا، باستخدام آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمياه العذبة، بما في ذلك الصرف الصحي. ونعمل على إرساء تعاون منهجي في إطار برنامج التنمية الخضراء الذي اعتمدته بلدان المنطقة. وتنسجم تلك الشراكة تمام الانسجام مع مصالحنا وتهدف إلى درء التهديدات المتصلة بتغير المناخ. وفي ذلك الصدد، أرى أن تنفيذ مخرجات الحوار الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ والقدرة على الصمود في وسط آسيا سيكون مفيدا للغاية. وقد طرحنا مبادرة بشأن اعتماد مشروع قرار بعنوان "وسط آسيا في مواجهة التهديدات المناخية العالمية: التضامن من أجل الازدهار المشترك"، ونقترح مناقشة مضمونه في منتدى دولي للمناخ يُعقد في سمرقند في العام المقبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن تكييف القطاعات الرئيسية لاقتصاد أوزبكستان مع تغير المناخ وتحييد أثر انبعاثات الكربون وزيادة حصة الطاقة الخضراء بشكل كبير في مزيج مصادر الطاقة لدينا، تظل مهمة استراتيجية بالنسبة لنا.

وينبغي أن نقوم بتعزيز جهودنا المشتركة للحيلولة دون انتشار آفة التطرف وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب. وفي طشقند في آذار/مارس، اعتمدنا خطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. ونؤكد تلك المسألة بصفة خاصة في إطار استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب، بما في ذلك من خلال مساعدة الأشخاص المتأثرين بالأفكار المتطرفة على العودة إلى حياتهم الطبيعية وإعادة الاندماج في المجتمع. وقد اكتسبنا خبرة فريدة في ذلك الصدد. وفي إطار عمليتنا الإنسانية "ميهر" – التي تعني في الأوزبكية "الإحسان" والتي نُفذت خمس مرات – أعدنا أكثر من 530 من مواطنينا، معظمهم من النساء والأطفال، من مناطق النزاع في الشرق الأوسط وأفغانستان. وقد تلقوا جميعا المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية وغيرها من أشكال الدعم. وقد استمع المجتمع الدولي في حزيران/يونيه هنا في مقر الأمم المتحدة إلى

قصص رواها أشخاص أعيدوا إلى بلدهم، أوزبكستان، وشرعوا في حياة جديدة. وسعيا لمواصلة الجهود الجارية في ذلك الاتجاه وتشجيع التبادل المستمر للدروس المستفادة، اتخذنا تدابير محددة تحت رعاية مكتب مكافحة الإرهاب لإنشاء مجلس من الخبراء الإقليميين المعنيين بالعمل بشكل منهجي مع الأشخاص العائدين من مناطق القتال. وعلينا نحن الدول الأعضاء أن نكون أكثر اتحادا ونعمل معا لمكافحة ما يواجهنا من تهديدات مشتركة من قبيل الإرهاب الدولي.

وأود أن أؤكد مسألة أخرى مهمة. إننا نعتبر ما شهدناه مؤخرا من مظاهر التعصب الديني وكراهية الإسلام في بعض البلدان غير مقبولة. وعليه، فإننا نقترح، سعيا لتعزيز قيم التسامح الديني والتعاون على الصعيد العالمي، إنشاء مركز دولي في أوزبكستان، تحت رعاية اليونسكو، للحوار والتعاون بين مختلف الأديان. ونعتز كثيرا بكون بلدنا موطنا لعلماء ومفكرين بارزين مثل الخوارزمي والبيروني وابن سينا والإمام البخاري وميرزو أولوغ بيك وأليشر نافوي، الذين قدموا إسهامات لا تضاهى في تطوير العلوم وبرهنوا أن الإسلام دين المعرفة والسلام. وسعيا لاستعراض التراث الغني الذي تركه أولئك العلماء العظماء والكشف عن الجوهر الإنساني الحقيقي للإسلام أمام العالم، نقترح تنظيم مؤتمر دولي في العام المقبل في أوزبكستان بعنوان "الإسلام: دين السلام والإحسان".

لقد كان للتطورات التي شهدتها أفغانستان تأثير مباشر على الأمن الدولي. فالبلد يواجه حالة غير مسبوقة تستدعي اتباع نهج فريد لحل ما يواجهه من مسائل. وسيكون من الخطأ الفادح أن تُترك أفغانستان تواجه مشاكلها وحدها مرة أخرى. ولن يسفر تجاهلها وعزلها وفرض الجزاءات عليها إلا عن تفاقم المصاعب التي يواجهها الأفغان العاديون. ونرى أنه لا ينبغي تخفيض المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الشعب الأفغاني. وندعو إلى وضع الآليات المناسبة التي يمكنها أن توظف الأصول الدولية المجمدة لأفغانستان في معالجة مشاكلها الاجتماعية العويصة. إننا بحاجة إلى أفغانستان تتمتع بالانفتاح والسلم والاستدامة وتشارك بنشاط في مبادرات التعاون الإقليمي وتبدي استعدادا لإقامة شراكات تتسم بالمنفعة المتبادلة مع جيرانها وغيرها من البلدان. ومن هذا المنبر، أحث المجتمع الدولي على التكاتف من أجل حل مسألة أفغانستان. وأرى أنه من الضروري أن نعمل معا لوضع نهج مرن وبنَّاء إزاء التعامل مع المسألة الأفغانية تحت قيادة الأمم المتحدة.

وفي هذا المنعطف من التاريخ، يتعين علينا جميعا أن نفكر في نوع الكوكب الذي سنتركه للأجيال المقبلة. والتطلعات المشتركة والعمل الجماعي هما سبيلنا الوحيد لتحقيق السلام والازدهار الدائمين. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق الثقة المتبادلة ووحدة الصف وبث روح التعاون. وفي الختام، أود، في هذا الصدد، أن أؤكد من جديد أن أوزبكستان ستظل دائما ملتزمة بتعزيز التعاون العميق والطويل الأجل مع هياكل الأمم المتحدة وكافة البلدان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوزبكستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفِعت الجلسة الساعة 15/50.